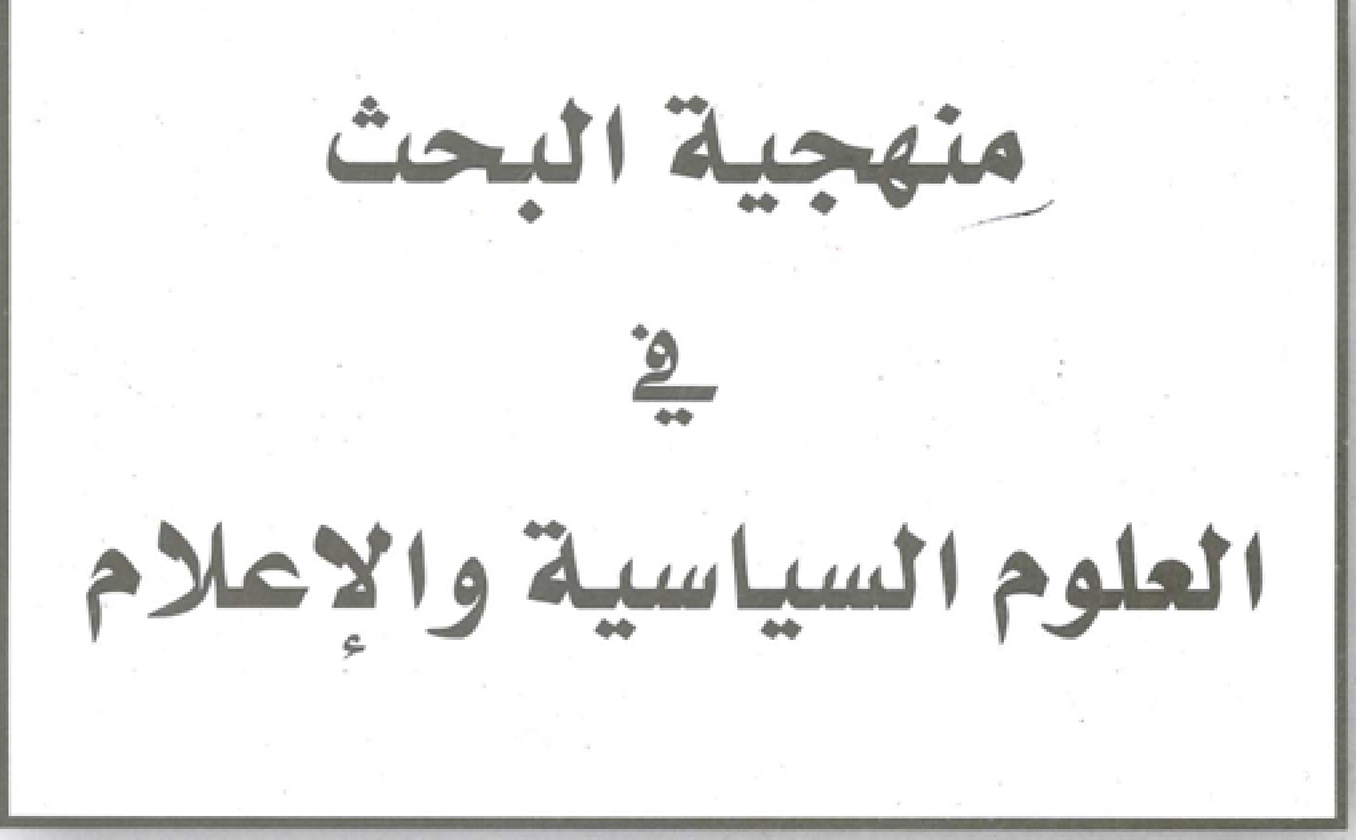
سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية

د. عامر مصباح



منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام



ديوان المطبوعات الجامعية

د. عامر مصباح

أستاذ محاضر

بكلية العلوم السياسية والإعلام

جامعة الجزائر

منهجية البحث
في
العلوم السياسية والإعلام

الطبعة الثانية



رقم النشر: 4.05.4944
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1130.0
رقم الإيداع القانوني:936/ 2008

سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

يصدرها ديوان المطبوعات الجامعية

تحت إشراف نخبة من أساتذة التعليم العالي

تهدف هذه السلسلة بالدرجة الأولى إلى تمكين الطلبة من التمتع بتجربتهم الجامعية والنجاح فيها، وذلك بأن توفر لهم كتبا ثرية بالمعارف في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وبطبيعة الحال فإن فائدة هذه الكتب تتعدى فئة الطلبة لتشمل مختلف أطراف الشريحة الجامعية من أساتذة وباحثين.

إن اللجنة العلمية المشرفة على هذه السلسلة يسرها أن ينشر أساتذة الجامعة وأصحاب الفكر أعمالهم البحثية فيها وذلك للمساهمة في إثراء المكتبة الوطنية والجامعية وفي توطين هذه العلوم في ربوع الجزائر والبلدان العربية.

مدير السلسلة

أ.د. بوسنه محمود

تلعب اللجنة العلمية دورا استشاريا هاما في هذه السلسلة، حيث أنها تقرأ وتناقش مشاريع الكتب المقترحة للنشر قبل صدورها. مع العلم أنها تتكون من مجموعة من أساتذة التعليم العالي ينتمون إلى مختلف التخصصات ويعملون بمختلف الجامعات الجزائرية.



مقدمة

إن هذا الكتاب يندرج ضمن الكتب الموجودة في حقل منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد تم إعداده لسببين. السبب الأول هو تقديم عرض منظم وثري للمعرفة الموجودة فيما يخص المنهجية للطلبة و الباحثين في العلوم السياسية والإعلام و مناقشة الأسس الفلسفة لمنهجية البحث العلمي في هذا الميدان. والسبب الثاني وهو الأعمق يتعلق بمساهمة تدور حول سَبيل استفادة العلوم السياسية والإعلام من أدبيات وتراث كل من علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع في حقل المنهجية، على اعتبار أنهما حقلان قد حققا خطوات متقدمة في مجال منهجية بحث وتحليل الظواهر، حيث يمكننا وصف هذه الخطوات بأنها منظمة وثابتة. خاصة فيما يتعلق بمسائل القياس والتحليل الإحصائي للبيانات وتوسيع الدراسات التجريبية.

فإذا افترضنا أن العلاقات السياسية داخل المجتمعات وما بين المجتمعات الدولية هي علاقات إنسانية في جوهرها، فإن أكثر العلوم الاجتماعية لديها خبرة وتراكمية معرفية بهذه العلاقات هي علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع. سواء تعلق الأمر بالمفاهيم أو مفهمة البحث، أو تعلق الأمر بتطوير المنهجية. وأكثر مستويات التحليل التي يفتقدها علم السياسة هي مستويات التحليل الإحصائي للبيانات، والقياس الكمي للمتغيرات واختبار الفروض. وذلك بهدف بناء قاعدة بيانات متينة أو ذات مصداقية علمية في تحليل الظواهر السياسية في البيئة المحلية أو البيئة الدولية. خاصة وأن العلاقات الدولية في العالم المعاصر أصبحت تعتمد بشكل متزايد على حركة الاتصالات، وهي منتقلة تدريجيا من العلاقات بين الدول الأقل كثافة إلى العلاقات بين المجتمعات الأكثر كثافة. وهذا يعنى تزايد التشابه في البيئات موضوع البحث بين العلوم السياسة والعلاقات الدولية وعلوم الإعلام والاتصال من جهة، وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي من جهة ثانية.

ربما تكون المعلومات الواردة في هذا الكتاب موجودة في كتب أخرى، لكن الإضافة الجديدة في هذا الكتاب هي أن العلوم السياسية لم ينتشر فيها تطبيق مناهج علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، خاصة فيما يتعلق بموضوع القياس. وهذا الكتاب هو مساهمة في اتجاه تطوير الدراسات السياسية في البيئة المحلية والبيئة الدولية عبر تبني المناهج والأدوات وطرق القياس المتطورة في علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع.

إن أهم ما تقدم فيه هذان العلمان (علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع) هو تطوير أدوات التنبؤ بمسارات الظاهرة في المستقبل، وهذه هي النقطة الجوهرية التي يحتاجها علم السياسة والعلاقات الدولية. على خلفية أن كبرى الانتقادات التي وجّهت إلى نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، هي عدم قدرتها على التنبؤ بانهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة. ولو أن حتى العلوم الأخرى مازالت دون الهدف المأمول في التنبؤ، إلا أنها متقدمة على علم السياسة في هذا الميدان.

إن هذا الكتاب يعرض جميع موضوعات المنهجية في مجملها، مع عدم الإدعاء أنه يشمل تفاصيلها الدقيقة. لكن ما هو مهم في ذلك، أن بعضا من خطوات ومناهج وأدوات البحث قد طبقها المؤلف في دراسات سبقت تأليف هذا الكتاب. فطريقة بناء مشروع البحث، وصياغة الإشكالية، وبناء الفرضيات وتحديد المتغيرات وما إلى ذلك من خطوات البحث الأولى، اختبرها المؤلف في أربع بحوث متتابعة، وهي: خصائص القيادة عند الرسول صلى الله عليه وسلم: دراسة من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي، والسياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، والتنشئة الاجتماعية والسلوك ألانحرافي للتلميذ في المدرسة الثانوية، والعلاقات الأميركية السعودية في عصر التحولات. وقد تم تطبيق في هذه البحوث الأربعة على التوالي منهج تحليل المحتوى، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي مع أداة الاستبيان في جمع البيانات، والمنهج الوصفي والمنهج المقارن. وبالتالي كان الحديث في هذه المناهج والأدوات نابع من وحي التجربة والاختبار، وتضمين البحث التجربة العملية، خاصة فيما يتعلق ببناء أداة البحث وتجريبها ثم تطبيقها. ما أريد أن أصل إليه، هو أنه بقدر ما في هذا الكتاب من جانب نظري مأخوذ من الكتب، بقدر ما يشتمل على جانب عملي مستوحى من واقع التجربة الخاصة بالباحث في ميدان البحث الاجتماعي عموما.

أحد الأجزاء المهمّة في هذا الكتاب هو الجزء الخاص بمقاربات التحليل. والمقاربات هي الإطار النظري الذي يؤطر البحث، وتعمل بمثابة المنظار أو المبصار الذي ينظر بواسطته الباحث إلى الظاهرة المبحوثة. والأهمية المنهجية للمقاربة النظرية هي المساعدة على تأطير جهد الباحث وتفكيره، وحمايته من التشتت، وفقدان التحكم في أبعاد البحث، أو متغيرات الدراسة. كاعتماد الباحث على المقاربة الواقعية عند قيامه بتحليل السياسة الخارجية السعودية أو موضوع العلاقات الأميركية السعودية، وكذلك اعتماده على مقاربة القيادة في تحليله لخصائص القيادة عند الرسول صلى الله عليه وسلم. كما تساعد المقاربة على تزويد الباحث بأدوات البحث التي تستخدم في تحليل الظاهرة

المبحوثة، مثل أداة "المصلحة الوطنية"، التي هي أداة مهمة في تحليل السياسة الخارجية للدول، وهي مأخوذة من المقاربة الواقعية.

مضمون هذا الكتاب يدرّس لطلبة العلوم السياسية والإعلام في مرحلة الجذع المشترك، لكن ما هو أكثر أهمية من ذلك هو حيوية التحكم المنهجي للطالب في تكوينه الأكاديمي. وهذا الكتاب هو مساهمة في بناء التكوين المنهجي الأكاديمي لطلبة الجامعة، بما يساعد على سلوك الطريق الصحيح في البحث العلمي، وتفسير ومعالجة الموضوعات المختلفة، سواء في مذكرات الليسانس أو الماجستير والدكتواره.

د عامر مصباح

الفصل الأول

منهجية بناء البحث العلمي

أولا : المفاهيم الكبرى في المنهجية

ثانيا : شروط البحث العلمي

ثالثا : خطوات المنهج العلمي

مقدمة

تكتسي الطريقة التي ينهجها الباحث في معالجة موضوع معين أو ظاهرة ما أهمية كبرى لا تقل أهمية عن الجهد الذي يبذله في جمع المعلومات حولها وتفسيرها واستنباط النتائج والقوانين العلمية. على افتراض أن سلامة الطريق توصل إلى نتائج علمية سليمة وتختزل الوقت والجهد. ولذلك مطلوب من كل من يباشر إعداد مذكرة تخرج أو بحث أكاديمي، أن يعطي لهذه المرحلة من البحث اهتماما كبيرا. فهي الأساس الذي يقوم عليه البحث والمعيار الذي تقيّم على منواله نتائج البحث. ووفقا لذلك فإننا سوف نناقش هذه النقطة من خلال المفاهيم الكبرى في المنهجية، وأسس البحث العلمي وشروطه، وخطواته العلمية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية عموما مع تركيزنا على العلوم السياسية و الإعلام و تبيان سبل استفادة من تطور مناهج البحث في علم النفس الاجتماعي و علم الاجتماع.

أولا: المفاهيم الكبرى في المنهجية

1- مفهوم المنهج

تعددت تعاريف علماء المنهجية لهذا المصطلح بناء على تعدد الاهتمامات والمداخل النظرية في تحليل الظواهر الاجتماعية، فهناك من يرى أن كلمة منهج تعني: "عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، البشرية والمادية، البيئية والفكرية، تنظم بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويعلق عليها".[1]

وهناك من يعطيه معنى فلسفيا باعتباره فرعا من فروع علم المنطق، وموضوع دراسته طرق البحث العلمي. أي أنه علم طرق البحث كما تدل على ذلك تسميته الإنجليزية Methodology. التي هي كلمة مركبة، يدل المقطع الأول منها "Methodo" على الطريقة، ويدل المقطع الثاني "logy" على العلم. وبذلك تعني كلمة المنهجية: "الدراسة المنطقية لقواعد وطرق البحث العلمي، وصياغتها صياغة إجرائية تيسر استخدامها".[2]

---

1 معن خليل عمر وآخرون، **المدخل لعلم الاجتماع** (عمان: دار الشروق، 1992)، ص. 396.

2 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص. 300.

وهناك من ركز على الاشتقاقات اللغوية والاستعمالات التاريخية في تحديد معنى المنهج. فكلمة "Method" مأخوذة من الكلمة اللاتينية Methodus ، المأخوذة بدورها عن اليونانية. وهي تعني عن أفلاطون: "البحث أو النظر أو المعرفة بينما استعملها أرسطو بمعنى بحث ". وفي العصر الحديث عُرفت كلمة "منهج" ابتداءً من القرن 17 على يد فرنسيس بيكون Francis Bacon (1562 - 1626) وبورويال وجون ستيوارت ميل وديكارت وكلود برنارد وغيرهم من المحدثين دوركايم، وبرتران رسل، وجون ديوي.[1]

وهناك تعريفات أخرى ركزت على الخاصيات النظرية لمفهوم المنهج، وفي هذا السياق، حدد محمد محمود ربيع وزملاؤه هذه الخاصيات في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- إن المنهج يفترض نوعا من الانتظام والتكرار في الطبيعة (ظواهر، أشياء) المحيطة بنا.

2- إنه يمكننا من معرفة الطبيعة.

3- إن المنهج يفترض أن الظواهر الطبيعية لها أسباب طبيعية، فلا يمكن استخدام المنهج العلمي في تفسير ظواهر ترجع إلى عوامل خارقة للطبيعة.

4- يساعد المنهج على تقديم أدلة للتحقق من صدق المقولات المطروحة.

5- يتميز المنهج بخاصية الجمع بين المنطق والمشاهدات الإمبريقية

ويتميز المنهج العلمي كمصدر للمعرفة بعدد من السمات:

1- ذاتية التصحيح، بمعنى يصحح ذاته.

2- وجود قواعد واضحة في البحث.

3- إنه نظامي .

4- إنه منضبط.

5- يساعد المنهج على التراكمية المعرفية.[2]

---

1 رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص 128.
2 محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، 2 أج. (الكويت: جامعة الكويت، 1993-1994)، 1: 42-43.

من خلال ما سبق عرضه من تعريفات لمصطلح "منهج"، يمكن تحديد معناه بأنه مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشة أو معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة.

لكن التحديد العلمي لمصطلح "منهج" لا يتوقف عند توصيفات العلماء له، وإنما لابد من مناقشة مستويات أخرى من معاني هذه الكلمة، وهي المتعلقة بالخصائص والتصنيفات والأنواع وغيرها. وهذا ما سنناقشه في الخطوة التالية.

أ- تصنيف مناهج البحث العلمي

هناك مجموعة من التصنيفات للمناهج في العلوم الاجتماعية، تعددت من حيث الخلفية النظرية التي تعتمد عليها، وطبيعة الموضوعات التي توظف في معالجتها. وقد عددت رجاء وحيد دويدري هذه التصنيفات كما يلي:

1- تصنيف ويتني Whitney: بناء على تصنيف ويتي للمناهج، فإن هناك سبعة أنواع للمناهج هي كالتالي:

1. المنهج الوصفي.
2. المنهج التاريخي.
3. المنهج التجريبي.
4. المنهج الفلسفي.
5. البحث التنبؤي.
6. البحث الاجتماعي.
7. البحث الإبداعي.

2- تصنيف ماركيز Marquis: أما تصنيف ماركيز فقد حددها في ستة أنواع هي كالتالي:

1. المنهج الأنتروبولوجي.
2. المنهج الفلسفي.
3. منهج دراسة الحالة.

4. المنهج التاريخي.

5. المسح الاجتماعي.

6. المنهج التجريبي.

3- تصنيف جود وسكيتس Good and Scates: أما بالنسبة لجود وسكيتس، إنه يختلان المناهج في خمسة أنواع هي كالتالي:

1. المنهج الوصفي.

2. المنهج الوظيفي.

3. المنهج التجريبي.

4. منهج دراسة الحالة.

1- دراسات النمو والتطور والوراثة.[1]

الملاحظ على التصنيفات السابقة، أنه يوجد تداخل بينها، ولا يعدو أن يكون الاختلاف بينها اختلافا صوريا، إذ يجب أن يتناول التصنيف الجانب الفلسفي أو الجوهري من المناهج. وبذلك يمكن تصنيف المناهج إلى فئتين رئيسيتين: المناهج القائمة على التحليل الكمي للبيانات والدراسات الإمبريقية كالمنهج الوصفي والتجريبي ودراسة الحالة والمسح الاجتماعي. والفئة الثانية تتمثل في المناهج القائمة التحليل البنيوي والمقارن، مثل المنهج المقارن، والمنهج التاريخي والمنهج البنيوي والوظيفي.

ب- صعوبات المنهج

تواجه مناهج العلوم الاجتماعية العديد من الصعوبات، لعل يأتي في مقدمتها صعوبة تكييف مناهج العلوم الطبيعية لتتلاءم مع طبيعة الظاهرة الاجتماعية، كالمنهج التجريبي. وذلك نظرا للاختلاف بين طبيعة الظاهرة الاجتماعية ونظيرتها الطبيعية. ومع أن استخدام مثل هذه المناهج في تحليل الظواهر الاجتماعية قد أحرز تقدما كبيرا في العلوم الاجتماعية وأورث تراكمية معرفية كبيرة خاصة مع تطور النظرية السلوكية، إلا أن معظم الانتقادات لمثل هذه المناهج جاءت من قبل المدرسة النقدية والنقدية الجديدة التي ترى في مثل هذه المناهج أنها صورية وتبريرية وتتعامل مع الظواهر الإنسانية المفعمة

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 148-149.

بالحيوية كأشياء مادية. لكن النقد الحيوي الذي وجه لهذه المناهج خاصة في العلاقات الدولية هو عدم قدرتها على التنبؤ بمسارات الظاهرة، والانتقاد المتضمن في الاتجاهات النظرية التي ظهرت في التسعينيات من القرن العشرين المتمثلة في "ما بعد الوضعية" و "ما بعد الحداثة" و "ما بعد النقدية".

وهناك من علماء الاجتماع من أمثال علي عبد الرزاق جلبي وزملاؤه من حاول تعداد مجموعة من الصعوبات التي تواجه منهجية العلوم الاجتماعية، على خلفية التراكمية المعرفية في علم الاجتماع، والمشاكل التي نجمت عن استخدام مثل هذه المناهج. وهذه الصعوبات هي كما يلي:

1- صعوبة التنبؤ بالسلوك الإنساني، نتيجة عدم الثبات وتدخل متغيرات جزئية باستمرار كالمشاعر المتغيرة، والتغذية الرجعية، ومؤثرات التنشئة الاجتماعية السابقة.

2- تعقد السلوك الإنساني، بسبب التعدد في المتغيرات التي يصعب في بعض الأحيان التحكم فيها.

3- الذاتية، التي يمكن التعبير عنها أيضا بمصطلح "الفردانية"، بمعنى يميل كل الفرد إلى أن يكون عالما اجتماعيا مستقلا بذاته.

4- استحالة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية، بسبب صعوبة الضبط والتحكم في المتغيرات كما هو شائع في التجريب على الظواهر الطبيعية.

5- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية، نتيجة للفروق الفردية والتطور المستمر في الحياة الاجتماعية.

6- بعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية، على اعتبار أن الكثير من أدبيات علماء العلوم الاجتماعية مختلطة بين التجربة الذاتية والتحليل المحايد.

7- عدم دقة المقاييس الاجتماعية، على الرغم من الجهد المبذول في سبيل إيجاد معايير دقيقة لعزل المتغيرات عن المؤثرات الشخصية والبيئية، إلا أن الوصول إلى البناء الأمثل للبحوث في العلوم الاجتماعية مازال بعيد المنال.[1]

---

1 علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **نظرية علم الاجتماع: الرواد** (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص. 27-29.

ج- معايير تقييم المنهج لطرق البحث

على الرغم من الصعوبات المشار إليها سابقا التي تواجه منهجية العلوم الاجتماعية، إلا أن هذه الأخيرة لازالت تسعى لحل هذه المعضلات بتحديد معايير تضبط عملية البحث العلمي، لتتحول إلى مستوى أكثر مصداقية علمية. ومن هذه المحاولات، ما ذكره فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان حول معايير التي وضعتها المنهجية في سبيل ضبط طرق البحث العلمي وتأهيلها إلى المستوى العلميّ المقبول. وقد لخصا هذه المعايير في النقاط التالية:

1- القدرة على التنبؤ: ويعنى التمكن من معرفة الوضع المحتمل الذي سوف تكون عليه الظاهرة في المستقبل، في حضور وشروط معينة مرافقة للظاهرة المدروسة. ويمكن القول أن هذا المعيار هو أكثر المعايير المنهجية حيوية. ويعتمد التنبؤ بالدرجة الأولى على الضوابط المنهجية المستخدمة، وكذلك على سعة خيال وخبرة الباحث، واطلاعه المعرفي الواسع.

2- الفهم: يتعلق هذا المعيار بفهم الباحث الجيد والعميق لأبعاد الظاهرة والعوامل المؤثرة في حدوثها، وفهم تكوينها الداخلي وعلاقاتها وتأثرها وتأثيرها في الظواهر الأخرى.

3- التحكم: والذي يعنى مدى قدرة الباحث على ضبط متغيراته، وإخضاعها للقياس، سواء تعلق الأمر بالمتغيرات المستقلة والتابعة أو المتغيرات الدخيلة.[1]

ويمكن أن نضيف معيارا آخر وهو الملاءمة بين الأداة البحثية والموضوع المبحوث، من حيث قدرة هذه الأداة على جمع المعلومات المناسبة والموضوعية حول الظاهرة المدروسة. وتؤدي هذه الملاءمة إلى تمكن الباحث من الفحص المناسب للموضوع والوصول إلى نتائج علمية ذات مصداقية علمية قابلة للتعميق. بمعنى يرتفع احتمال الموثوقية العلمية للبحث المنجز.

2- مفهوم البحث العلمي

مصطلح البحث هو كسابقه اختلف العلماء في تحديد مفهومه، لكنه اختلاف ليس قائما على الخلفية النظرية وإنما قائم على أساس اختلاف الموضوعات المبحوثة والتخصصات العلمية في العلوم الاجتماعية.

---

1 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 304.

وبناءً على ذلك هناك من يعرّف البحث العلمي بأنه: "استخدام الأسلوب العلمي في دراسة المجتمع وما ينبعث عنه من ظواهر، وما يحدث من مشكلات. يفيد البحث الاجتماعي في اكتشاف الحقائق الاجتماعية المجهولة وتعديل الأفكار الخاطئة عن المجتمع، وتشخيص المشاكل الاجتماعية بحيث يمكن معالجتها والوقاية منها واستخدام نتائج البحث في رسم الخطط الاجتماعية وفي سن التشريعات[1]

وهناك من يعرّفه بأنه: "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها".

وهناك من يعرّفه بأنه: "عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة أو إضافة شيء جديد لها أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها".

وهناك من يعرّفه بأنه: "نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة والقوانين التفسيرية. وهكذا فإن البحث العلمي يثير الوعي ويوجه الأنظار نحو مشكلة ربما لا يكون للحصانة أي دور يستوجب أن تثار بطريقة أخرى".[2]

ويمكن تعريف البحث العلمي بأنه ملكة البحث والتقصي وراء التساؤلات التي تثار في ذهن الباحث حول الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، متبعا خطوات علمية ذات مصداقية، تسمى غالبا بالمنهج العلمي.

3- النظرية

يمكن القول أن النظرية هي خلاصة الجهد العلمي في استخدام المناهج وجمع المعلومات وتفسيرها، وصياغة النتائج العلمية في شكل بناءات تجريدية مترابطة تفسر ظاهرة معينة. وفي بعض الأحيان تكون مقدمة للنشاط العلمي، عندما تطرح كافتراضات علمية مترابطة ومتماسكة يأتي الباحثون والطلبة للتأكد من صحتها. ومع ذلك، فإن

---

1 إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 116.

2 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص. 11.

هناك العديد من التعريفات لهذا المصطلح منها، أن النظرية هي: "كلُ مجرد من المفاهيم يتحدد في سياق منطقي تقوم عليه معرفة علمية للظاهرات".[1]

وهناك من يعرّف النظرية بأنها: "مجموعة من القضايا التقريرية والمنطقية والمجردة والمقبولة والتي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر".[2]

ويرى براتويت R. Braithwaite بأنها: "مجموعة من الفروض التي تكوّن نسقا استنباطيا، بمعنى أنها تنظم في ترتيب متتابع فيه بعض الفروض اللاحقة تلحق بعض الفروض المتقدمة".[3]

وهناك من يعرّفها بأنها: "مجموعة مدمجة من القوانين والأحكام العامة التي تستطيع تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظات أو التي قد تستعمل للتنبؤ بالأحداث أو التي تفرض السلوك الواجب إتباعه. إن هذه الفئة الأخيرة نوع من النظرية (المعيارية) ".[4]

وهناك من يعرّفها بأنها: "مجموعة مفاهيم مترابطة بشكل متناسق، مكوّنة قضايا نظرية تهتم بشرح قوانين ظاهرة اجتماعية معينة تمت ملاحظتها بشكل منتظم".

ويعرّفها كل من جلاسير وستراوس بأنها: "إستراتيجية بحثية تقدم نماذج من مفاهيم تساعد الباحث في الشرح والتفسير الاجتماعي".

ويعرّف لارسن النظرية بأنها: "حقيقة مقبولة علميا".

ويعرّفها جوزيف هالمس بأنها: "مجموعة قضايا مترابطة بشكل منطقي موضحة جزءاً من الواقع".

ويعرّفها رالف دارندروف بأنها: "مجموعة قوانين يستخرج منها استنتاجات دقيقة غير متحيزة لها فاعلية في تفسير وشرح سلوك وتفكير الناس من واقعها الحقيقي".

ويعرّفها ثيودور آبيل بأنها: "مجموعة مفاهيم مترابطة بشكل متسلسل ومنظم هدفها بلورة قوانين الظاهرة المدروسة".

---

1 رجاء وحيد دويدري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 118.

2 علي عبد الرزاق حلبي، **الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع** (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 24.

3 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع: النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 102.

4 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر. سمير عبد الرحيم الجلبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 453.

ويعرّفها ديفيد دريسلور بأنها: "مجموعة ملاحظات دقيقة مترابطة بشكل منسق متضمنة تفسير وتحليل علاقة الأحداث الاجتماعية فيما بينها وعاكسة في الوقت ذاته قدرة المنظّر في التنبؤ الاجتماعي".

ويعرّفها فلفريدو باريتوا بأنها: "مجموع احتمالات تعكس بناء العقلية البشرية التي توضح قدرة الإنسان على صياغة قوانين خاصة في التفاعل الاجتماعي المبني على العاطفة والمبرر عقليا".

ويعرّف يورجن هابرماس النظرية بأنها: "تملك ثنائية تنحصر بين بنائها الهيكلي وواقع دراستها، وبذلك يتطلب من النظرية أن تكون وحدات بنائية دقيقة ومتناسقة في نفس الوقت تعكس جزئيات واقع الدراسة".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: " مجموعة من القضايا التي تتوافر فيه الشروط التالية:

1- ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.

2- يجب أن تتسق القضايا بعضها مع البعض الآخر.

3- لابد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات اشتقاقا استنباطيا.

4- ينبغي أن تكون هذه القضايا من النوع الخصيب والمثمر الذي يستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور في مجال المعرفة القائمة ".

ويذهب كل من روزنتال ويادين في القاموس السوفياتي للفلسفة من ناحية أخرى إلى أن النظرية تعتبر: "بمثابة نسق من المعرفة التعميمية وتفسير للجوانب المختلفة للواقع، وأنها ترتبط بأشياء ومصطلحات أخرى مع أنها تختلف عنها في بعض الجوانب والوظائف، فهي تختلف عن التطبيق والممارسة لأن جوهرها يهتم بإعادة صياغة الواقع صياغة عقلية. وإذا كانت كل نظرية نسقا أو إطارا فكريا فهي نسق معقد".[2]

ويعرّف كنيث والتز Kenneth Waltz النظرية بأنها: "مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة".

---

1 معن خليل عمر، **نظريات معاصرة في علم الاجتماع** (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997)، ص. 19.

2 علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

ويعرّفها دافيد ادوارد Edwards David بأنها: "مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وفي حالتنا (العلاقات الدولية) المقصود بها وضع الافتراضات حول ظاهرة السياسية الدولية مثل الحروب والأزمات والأحلاف".

ويرى فليب بريار Bailliard Philiphe أن نظرية العلاقات الدولية هي: "مجموعة متجانسة ومنهجية من الافتراضات هدفها توضيح مجال العلاقات الاجتماعية والتي نسميها بالدولية".

وإذا أخذنا نموذج النظرية في العلاقات الدولية، فهناك من يرى أنها تحدد من خلال:

1- إدراك السياسة الدولية بوصفها دائرة أو مجالا محددا.

2- اكتشاف قانون أو انتظام في إطارها.

3- تطوير طريقة انتظامية لملاحظة ورصد التكرار في جوانب السلوك في بعض النماذج.[1]

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة الأفكار المترابطة التي تهدف إلى تفسير أو إدراك الظاهرة، لذلك تحاول أن تضع العالم أكثر وضوحا. ويستلزم التفسير النظري فهم الأسباب كما هو الحال في ظواهر الحرب، سباق التسلح، والتكامل الجهوي. لا يقدّر الإدراك المعنى المرن بالتنبؤ فحسب، ولكن في المعنى الجامد يتضمن التفسير الكافي لتوقع المخرجات، ويفترض حضور متغيرات أو شروط معينة (فمثلا النظريات سوف تتنبأ بأن الحرب هي نتيجة لسباق التسلح). ".[2]

ويمكننا تعريف النظرية بأنها: مجموعة أفكار وفرضيات مرتبة ومنظمة ومترابطة، بنيت على مجموعة من الملاحظات أو البحوث أو الدراسات النظرية أو التطبيقية، يؤدي ترتيبها المنطقي إلى تفسير ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية معينة على وجه معين. ويمكن تعميم تفسيرها العلمي على حالات عديدة. فهي الإطار الفكري للتحليل الاجتماعي أو السياسي، أو الاقتصادي، أو المعرفي.

---

1 سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط. 1(عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص. 71..72.

2 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, ed. 2 (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P: 594.

4- النموذج

يشير النموذج إلى نوع من أنواع الأدوات العلمية النظرية في تحليل الظواهر الاجتماعية، يتميز عن أدوات البحث الأخرى من ناحية خاصيته التجريدية، وقيامه على أفكار نظرية معينة في التحليل. يساعد الباحث على ضبط والتحكم في التحليل بشكل يرسم له خطوط البحث الموصلة بشكل مباشر للأهداف المرسومة، أو النتائج المتوقعة. وأفضل الأمثلة في هذا المجال النموذج المثالي الذي طرحه ماكس فيبر كمنهجية في تحليل الظواهر الاجتماعية.

وبناءً على أهمية النموذج في التحليل الاجتماعي، جاءت تعريفات العلماء والباحثين لهذا المصطلح، منها التعريف الذي أورده محمد محمود ربيع وزملاؤه الذي أخذ بعين الاعتبار الظاهرة السياسية، والذي يرى أن النموذج هو: "بناء نظري نحاكي من خلاله بنية وتركيبة منظومة ما وكذلك آلية وتفاعلات مكوناتها وكذا الظروف الخارجية المحيطة بها ... وفي إطار العلوم السياسية والعلاقات الدولية يمكن لنا أن نضع نموذجا نحاكي من خلاله "آلية" العمل في منظومة سياسية أو دولية أو حلف عسكري ونبرز الخصائص البنيوية الرئيسية لتلك المنظومة السياسية أو الحلف أو المنظمة الدولية أو غيرها وكذلك تفاعلاته مع المنظومات الخارجية الأخرى".

وقد ميزوا بين نمطين من النماذج: النماذج الفيزيائية والنماذج المجردة. وعرفوا الأولى بأنها: " نماذج يمكن تجسيدها ماديا وليست مجرد مجموعة من البيانات والمعادلات فقط ". وحددوا مضمون الثانية في أنها: "تنطوي على مجموعة بيانات ومعادلات ذات صبغة تنظيرية".

من جانب المستويات، فقد قسموا النماذج إلى مستويين رئيسيين هما: نماذج النظم الفرعية، ونماذج النظم الملكية. وتعني الأولى تلك النماذج التي "تحاكي عمل نظم محددة في قطاعات معينة من نظام كلي مثل السلطة التشريعية، الحزب، هيئة صنع القرار. " وتعني الثانية تلك النماذج "تحاكي بناء وآلية نظام رئيسي مثل النظام الدولي أو نظام إقليمي، وبالتالي تصبح النماذج الأولى - نماذج النظم الفرعية- أحد مكونات نماذج النظام الملكية ".[1]

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 49-50.

وهناك من يعرّف النموذج بأنه: "الصورة الذهنية المصغرة لواقع سياسي ما أو للحياة السياسية في جملتها أو للحياة الدولية في جملتها أو لعالم السياسة في جملته. ويعني النموذج من حيث هو "نظري" بناءاً ذهنيا (لواقع معين) من مجموعة من فروض ومفاهيم صوّرت من الواقع بالملاحظة وتحققت صحتها بالتجريب لكي يتخذ أداة لفهم الواقع المستهدف وتفسيره والتوقع في شأنه، باعتباره نظيرا للواقع أو إن شئنا تنظيرا له".[1]

ويعرّفه ديفيد ويللر D. Willer بأنه: "تصور لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، بالحدود والعلاقات والقضايا".[2]

وهناك من يعرّفه بأنه: "تفسير لنظرية لتقديم تمثيل أو توضيح للعلاقات المعبر عنها نظريا. وفي التحليل السياسي غالبا ما تقدم النماذج في شكل رسوم توضيحية أو وضع مناظرات بين السياسة والعمليات الأخرى المألوفة على نحو أكثر أو التي تفهم على نحو أفضل. وفي مثل هذه الحالات يكون الغرض الرئيس تقديم مخطط سهل التصور للعملية المعبر عنها نظريا. وقد يستعمل المصطلح أيضا لوصف نظرية لا يفترض أن عناصرها تتطابق على نحو دقيق مع الظواهر السياسية الفعلية غير أنها تقدم تفسيرا مبسطا أو مصورا على نحو مثالي لعمليات ذات صلة".[3]

ويرى ماكس فيبر Max Weber أننا: "نحصل على نموذج مثالي بإبرازنا من طرف واحد، وجهة نظر أو أكثر وبربطنا بين مجموعة ظاهرات منفصلة، منتشرة وخفية، نجدها تارة بعدد كبير وطورا بعدد ضئيل، في غير مكان، وننسقها وفقا لوجهات النظر السابقة المختارة من طرف واحد لإعداد لوحة فكرية متجانسة".[4]

ويمكننا تعريف النموذج بأنه: إطار فكري مجرد يبنى من أجل استخدامه كأداة لتحليل ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. فهو أداة توظف عمليا لتحليل الظواهر. وكذلك بناء للظاهرة كما هي موجودة في الواقع بناءا نظريا تجريديا، ثم تتم المقارنة بين ما هو نظري وما هو واقعي ويتم تحليل الظواهر على هذا الأساس. ومن بين العلماء

---

1 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص. 05.

2 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

3 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، ص: 271.

4 جوليان فروند، **سوسيولوجيا ماكس فيبر**، تر. جورج أبي صالح، ط. 1 (بيروت: مركز الإنماء القومي، دون ذكر تاريخ النشر)، ص. 31.

الذي اشتهروا ببناء النماذج ماكس فيبر Max Weber ، الذي بنى ما يسمى بالنموذج المثالي أو النموذج الخالص The Pure Model.

5- المفهوم والتعريف

يتداخل معنى مصطلح "المفهوم" مع معنى مصطلح "التعريف" ، إلا أن العديد من الأدبيات في تراث علم المنهجية من يفرق بين المصطلحين. فهناك من يرى أن : "المفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الباحث لتعبر عن الأفكار والمعاني المختلفة بهدف توصيلها للناس ... "[1]

وهناك من يعرّف المفهوم بأنه : "لفظة تعكس تجريدا يلخص عددا من الملاحظات".[2]

أما فيما يتعلق بوظيفة المفاهيم في البحث العلمي فنجد الأستاذ عبد الله عامر الهمالي قد تحدث عن ذلك بإسهاب ، حيث يعددها في النقاط التالية :

أ- تشكل المفاهيم أساس الاتصال بين المتخصصين في العلم.

ب- تساعد المفاهيم الباحث في إدراك العلاقات بين الظواهر المدروسة...

جـ- تساعد المفاهيم على إجراء الاستنتاجات العلمية والتعميم.

د- تساعد المفاهيم على القيام بعملية تصنيف الظواهر. إذ يعبر الباحثون عن هذه العملية بلغة المفاهيم.

هـ- تفيد المفاهيم في بناء مجموعة من النظريات وبالتالي في التفسيرات والتنبؤات.[3]

ويمكن تعريف المفهوم بأنه مصطلح يلخص مجموعة من الأفكار بشكل يصبح معلما لها وتتمايز بواسطته عن غيرها من الأفكار.

وعند تحديد معنى التعريف ، نجد الأستاذ عبد الله عامر الهمالي يحدده من خلال بيان أنواعه. فهو يرى أن التعريفات نوعان :

أ- التعريفات التصورية : ويعرفها بأنها : "تلك التعريفات التي تصف المفاهيم باستخدام مفاهيم أخرى".

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 103.

2 عبد الله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988)، ص. 26.

3 نفس المرجع السابق، ص. 26.

ولابد أن تتوفر في هذا النوع من التعريفات مجموعة من الخصائص يحددها في النقاط التالية" :

1- يجب أن يشير التعريف إلى الخصائص المميزة للشيء المعرف. كما يجب أن يشتمل على كل الأشياء التي غطاها التعريف.

2- يجب ألا يكون التعريف دائريا. بمعنى أنه لا يحتوي ذاته كجزء من الشيء المعرف.

3- يجب أن يصاغ التعريف بشكل موجب بقدر الإمكان.

4- يجب أن يصاغ التعريف بشكل واضح.

ب- التعريفات الإجرائية: النوع الثاني من التعريفات يتعلق بنظرة الباحث للموضوع أو لوحدات التحليل التي يوظفها في بحث وتفسير الظاهرة المدروسة. وغالبا ما توضع مثل هذه التعريفات بشكل مكيف من الاستخدام الواقعي للبحث. ويعرفها عبد الله عامر الهمالي في أنها: "مجموعة من الإجراءات التي تصف النشاطات التي يجب القيام بها من أجل تعيين الأبعاد التي يمكن قياسها وملاحظتها من أجل التعرف على ما يشير إليه هذا المفهوم أو ذاك".[1]

لكن تجدر الإشارة إلى أن تحديد المفاهيم هو مرحلة مهمة من مراحل إعداد البحوث الأكاديمية. فهي بمثابة الأدوات التحليلية التي يستخدمها الباحث في تحليل الظواهر الاجتماعية، وتساعده على تحديد أبعاد الإشكالية وحدود المتغيرات. وبذلك فهي مساعدة على ضبط والتحكم في الدراسة.

ثانيا: شروط البحث العلمي

يتميز البحث العلمي عن غيره من أشكال الإنتاج العلمي، بأن يتوفر على مجموعة من الشروط المتفق عليها بصفة عامة بين علماء المنهجية، لا يملك أي بحث الخاصية العلمية إلا بعد أن يلتزم بها. وقد اختلف علماء المنهجية في تحديد هذه الشروط، منهم من توسع في تعدادها ومنهم من اختصر. وسوف نحاول أن نعرض لأكبر عدد ممكن من هذه الشروط. في هذا السياق يرى إبراهيم العسل أن شروط البحث العلمي تتحدد في مجموعة من النقاط هي:

---

1 نفس المرجع السابق، ص ص. 27-29.

1- الحقيقة: يتعلق هذا الشرط بمدى وجود الظاهرة المراد معالجتها. بحيث يتم تحديد أبعاد وجودها بالملاحظة، وقد ينتقل الباحث إلى مستوى آخر وهو إجراء دراسة استطلاعية يستجوب بموجها عينة من المبحوثين أو الخبراء، ليتمكن من صياغة أرضية إمبريقية لإشكالية بحثه.[1]

2- الموضوعية: الشرط الثاني هو الموضوعية والتي تعني الابتعاد قدر الإمكان عن تأثير الاعتبارات السيكولوجية والقيمية والمحيطية عند بحث واختبار إشكالية البحث. ويمكن القول أن هذا الشرط قد ترافق مع البحوث الاجتماعية منذ تأسيسها من ابن خلدون إلى أوجست كونت وإميل دوركايم. ويعرّفها معنى خليل عمر وزملاؤه في أنها: "دراسة الظواهر والمشكلات كأشياء خارجية ومستقلة عن الباحث لأنها تمثل أحد القواعد المركزة للروح العلمية التي تتضمن استقلالية فكرية لا تعترف إلا بسلطة العقل أو سلطة التجربة والواقع وهي بذلك تمثل منبع المعرفة العلمية، بمعنى آخر تعني الموضوعية العلمية تنحية كل اعتبار انفعالي أو عاطفي أو قيمي أو طائفي أو إقليمي أو التحرر من سلطة العرف الاجتماعي والابتعاد عن التأكيد السريع من تفكير الباحث في دراسته للظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ".[2]

ويتعمق أيضا الأستاذ معنى خليل عمر وزملاؤه في تفصيل معاني الموضوعية في البحث العلمي بالتطرق إلى شروطها. وقد حددوها في النقاط التالية:

1- الابتعاد عن الأحكام القيمية والانفعالية والشخصية المسبقة، أو حتى الآنية التي تظهر فجأة.

2- عزل قدر الإمكان الاعتبارات الذاتية عن تفسيره للظواهر والحقائق الاجتماعية.

3- الالتزام بالحياد الأخلاقية أو أخلاقيات البحث، أملا في الوصول إلى قواعد نظرية حقيقية تعبر عن واقع المجتمع أصدق تعبير.

4- احترام الآراء الأخرى، حتى ولو كانت تتفق مع آرائه، أو تبدو له أنها أفكار خاطئة.[3]

---

1 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 110-11.

2 معنى خليل عمروآخرون، **المدخل لعلم الاجتماع** (عمان: دار الشروق، 1992)، ص. 414.

3 نفس المرجع السابق، ص. 415-19.

3- الوضوح : يتعلق هذا الشرط بوضوح الغايات والأهداف من القيام بالبحث، أو معالجة أي ظاهرة أنّى كان شكلها. إذ يساعد وضوح الأهداف والغايات على استقامة جهد الباحث على مسار مباشر وقصدي، نحو هدف محدد. وهنا يتلافى كل الأعمال العشوائية التي تكون في بعض الأحيان مربكة للبحث، ومؤثرة بشكل واضح على نتائج البحث. كما يدخل في هذا الشرط وضوح خطوات البحث ودقة مراحلها بشكل تكون قابلة للقياس والتحقق، أي تضبط بشكل تتضمن متغيرات مستقلة وأخرى تابعة. ومن هذه الخطوات وضوح الإشكالية والفرضيات.[1]

4- الواقعية : يتعلق هذا الشرط بمدى حضور الظاهرة المدروسة أو الإشكالية في واقع الحياة ومدى اهتمام الناس بها حتى ولو كان قطاعا من المجتمع. وبهذا الشكل يؤدي البحث العلمي وظيفته الاجتماعية. على اعتبار أن البحث العلمي قائم على معالجة مشاكل المجتمع، ويدرس اهتماماته للوصول إلى القوانين المتحكمة في السلوك. فهو نشاط فكري مركز حول فهم المحيط الاجتماعي.[2]

5- الدقة : البحث العلمي ليس هو انطباعات شخصية، أو آراء مزاجية للباحثين، إنما هو تقريرات علمية قائمة قواعد منهجية مضبوطة تبرهن النتائج المتوصل إليها. وبناء على ذلك، يرى إبراهيم العسل أن الطريقة العلمية تتميز "بدقة ألفاظها واستخدام القياس الكمي الدقيق كلما أمكن ذلك. كما ترفض الطريقة العلمية الألفاظ الغامضة مثل أكثر أو أقل أو تقريبا".[3]

ويتعزز موقف المطالبة بالدقة العلمية في البحث الأكاديمي بما قاله عبد الغفار رشاد القصيبي أنه "من خلال التدقيق في العملية البحثية، وفي الإطار النظري خصوصا تحديد المنهج الملائم وأدوات البحث واستكمال العملية بشكل رصين، يمكن الوصول إلى نتائج على درجة من الأهمية".[4]

6- التنبؤ : النتيجة الحيوية لأي بحث علمي هي مدى القدرة على التنبؤ بمسارات الظاهرة، وقديما حدد ماكس فيبر مهمة علم الاجتماع في دراسة الفعل الاجتماعي

---

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص. 27.

2 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 110-11.

3 نفس المرجع السابق ، ص. 110-11.

4 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 23.

دراسة سببية ومعرفة مساراته ومآلاته.[1] وقد طوّرت العديد من التقنيات الإحصائية التي تساعد على التنبؤ كقانون الانحدار المعياري، لكن مازالت هناك العديد من الانتقادات الموجهة للعلوم الاجتماعية، متمحورة حول عدم قدرتها على التنبؤ بمآل الظاهرة.

7- يتعلق الشرط الأخير بوضوح الخطوات التي سوف يسلكها الباحث في معالجة الإشكالية المطروحة. وأهم خاصية يجب أن تتوفر في هذا الشرط هي قابلية هذه الخطوات للقياس الكمي والتحقق الإمبريقي. ولو أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة للقياس الكمي للعلاقات الاجتماعية خاصة تلك الموجهة من قبل النظرية النقدية والبنيوية، إلا أنها الطريقة الأكثر علمية والأكثر شيوعا في ميدان البحوث الأكاديمية لحد الآن. وذلك بسبب تأثير التطورات الهائلة والسريعة التي تشهدها العلوم الطبيعية والفيزيائية.

وقد تحدث المؤلف في كتابه "علم الاجتماع: الرواد والنظريات" الذي صدر عام (2005)، عن رأي إميل دوركايم في المنهجية التي يجب أن تسلك في بحث الظواهر الاجتماعية، ارتأينا من المفيد إدراجها في هذا السياق. إذ يرى إميل دوركايم Durkheim Emile أن هناك قواعد منهجية لدراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء، بمعنى التعامل مع الظواهر الاجتماعية دون التأثر بأفكار سابقة، أو أحكام قيمية أو أخلاقية، وإنما تحليلها كما هي موجودة. فمنهجية تحليل الظواهر الاجتماعية تقتضي من الباحث في علم الاجتماع التحرر بصفة مطردة من كل فكرة سابقة. وهذا ما يشير إلى مفهوم الموضوعية في التحليل الاجتماعي.

فالمنطلق المنهجي لإميل دوركايم في تحليل الظواهر الاجتماعية تحليلا سوسيولوجيا هو اعتبارها كأشياء. وفي هذا السياق يقول إميل دوركايم: "الأشياء تتضمن كافة موضوعات المعرفة التي يتعذر إدراكها بالنشاط العقلي الخالص، والتي يتطلب تصورها توافر بيانات خارجة عن العقل، يحصل عليها بالملاحظات والتجارب، أي تلك التي أمكن تشييدها من السمات الخارجية المباشرة". وطبيعة منهجه تهدف إلى مراعاة معيار أساسي في تحليل الظواهر الاجتماعية وهو الموضوعية. إذ يرفض اعتماد المنهج الاستبطاني في التحليل الاجتماعي بسبب العيوب الذاتية المترتبة عن استخدام مثل هذا المنهج، وذلك للوصول إلى نتائج علمية في التحليل الاجتماعي تماثل نتائج

---

1 محمد علي محمد، **المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي**. بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص: 181.

علم الطبيعة. والنتيجة العملية لتطبيق هذا المنهج هو التمكن من ملاحظة الظواهر الاجتماعية الخارجية الملموسة مثل الولاء الديني، والمكانة الزوجية، ومعدل الانتحار، والمهنة الاقتصادية وغيرها.

2- على باحث علم الاجتماع تعريف الظواهر الاجتماعية التي هو بصدد دراستها حتى يعلم بها الناس، ويعرف هو الآخر معناها وحدودها والعناصر المكوّنة لها معرفة كاملة. إذ لا يستطيع الباحث أن يحلل ظاهرة ما دون الإحاطة بمعانيها والتحكم فيها تحكما علميا. وعلى هذا الأساس يتطلب في التعريف الذي يقدمه الباحث الاجتماعي للظواهر الاجتماعية أن يكون مطابقا للواقع، ومتضمنا لخواص الظواهر الذاتية، لا أن يكون تعريفا فلسفيا. ومن ثم، يقف الباحث منذ البداية على الخواص الأكثر ظهورا في الظواهر الاجتماعية. والمعاني التي تعني تلك الخواص التي يمكن ملاحظتها بطريقة مباشرة. فيرى إميل دوركايم أن الخواص الأكثر عمقا في الظواهر الاجتماعية هي الخواص الجوهرية لها، والمحددة لمفهومها حقيقة. ويمكن أن تبقى هذه الخواص مجهولة في بداية البحث، لكن ما تلبث أن تظهر بتعمق وتقدم البحث والتحليل. والآلية المنهجية التي تساعد على الوصول إلى تحديد الخواص الجوهرية للظاهرة هي الاعتماد على الخواص الخارجية التي تمكّنه من الاهتداء إلى الجوهر.

من ناحية أخرى، يرى إميل دوركايم أنه يتطلب في التعريف الذي يحدد الظواهر الاجتماعية أن يشمل جميع الظواهر التي تملك نفس الخواص، حتى تملك ذات التعريف صفة التعميم والإسقاط على الظواهر المشابهة.

3- إنه من الواجب أن ينحصر موضوع البحث في طائفة خاصة من الظواهر الاجتماعية التي سبق تعريفها ببعض الخواص الخارجية المشتركة بينها. ثم يمكن بعد ذلك تعميم البحث على جميع الظواهر الاجتماعية التي تملك نفس الخصائص، وتتحقق فيها شروط التعريف.

4- يجب على الباحث في علم الاجتماع عند شروعه في بحث وتحليل الظواهر الاجتماعية أن يبذل جهده في ملاحظة هذه الظواهر من الناحية التي تبدو فيها مستقلة عن مظاهرها الفردية.

من خلال تحليله للظواهر الاجتماعية وما تتميز به من خاصية القهر والإلزام والعمومية، توصل إميل دوركايم إلى فكرة العقل الاجتماعي، والتصورات الجمعية،

واستقلال المجتمع واختلافه عن العقول والتصورات الفردية. لأنه يمثل نقاط التقاطع بين التفكير الإنساني في المجتمع، ويبتعد كثيرا عن خصوصيات الأفراد.

5- التخلي عن التصورات المسبقة في تحليل الظواهر الاجتماعية. وفي هذا الإطار يقول إميل دوركايم: "إن عليه أن يتحرر - دفعة واحدة - من سيطرة تلك المقولات الواقعية التي اكتسبت قوة من خلال تعودنا عليها منذ زمن بعيد".

6- تحديد موضوع كل بحث في علم الاجتماع أو أي علم آخر، كعلم السياسة، تحديدا دقيقا بشكل يمكن الباحث من التحكم في موضوع البحث.

7- اعتبار الظواهر الاجتماعية مستقلة عن مظاهرها الفردية بشكل يمكّن الباحث الاجتماعي من تخطي حدود السلوك الفردي في محاولته للكشف عن مظاهر أكثر استقرارا للعادات الجمعية مثل القواعد القانونية والأخلاقية والمعتقدات الاجتماعية.[1]

ثالثا: خطوات المنهج العلمي

هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن يسلكها أي باحث أكاديمي أو طالب يحضّر رسالة تخرج، من أجل إنجاز بحث يملك الصفة العلمية. ويمكن تعداد هذه الخطوات في النقاط التالية:

1- القراءة الأولية حول الموضوع: بحث أي موضوع أو معالجة أي مشكلة لابد أن ينطلق من قراءة أولية حوله، توضح الصورة العامة حوله. وقد يكون مصدر هذه القراءة كتب أو مجلات متخصصة أو دراسة سابقة، أو أن يقوم الباحث بقراءة الرسائل الأكاديمية المنجزة حول موضوع معين، كموضوع "السياسة الخارجية السعودية"، ويبحث عن نقاط القوة والضعف في هذه الأبحاث، فيركز بحثه على نقاط الضعف أو الجوانب المهملة في هذه الدراسات، أو المتغيرات التي لم تستخدم بعد، أو أن هذه الدراسات أنجزت في فترة معينة، وبالتالي بياناتها قديمة، ويحتاج الموضوع أن يحلل في ضوء البيانات الجديدة، أو حدوث أحداث عالمية جديدة كانت حاسمة في مسار السياسة الخارجية السعودية، كأحداث 11 سبتمبر 2001. أو حدوث تغير في رأس الحكومة السعودية، كتولي خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز الحكم. كل هذه الاعتبارات يمكن أن تكون أرضية نظرية مناسبة للبحث.

---

1 عامر مصباح، **علم الاجتماع الرواد والنظريات** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 76 – 78.

هذه ببساطة الخطوة الأولى في أي بحث أكاديمي، إلا أن من علماء الاجتماع من حاول تفصيل هذه الخطوة إلى خطوات فرعية. ومن هؤلاء العلماء، نجد معنى خليل عمر وزملاؤه، إذ يرون أن البحث الاجتماعي يبدأ من ملاحظة الباحث للحدث الذي لا ينحصر فقط في البيئة الاجتماعية التي تحيط بها وإنما قد تكون الملاحظة في العديد من مجالات المعرفية، والتي حددوها في النقاط التالية:

1- ملاحظة الموضوع من خلال اهتمام السلطة به، أو بروزه في البيانات والتقارير الصادرة عن هيئات حكومية رسمية.

2- ملاحظة مشكلة محل اهتمام الناس أو وسائل الإعلام في مكان معين، أو مجال معين، أو قطاع من قطاعات المجتمع العامة، كقطاع التعليم، أو الاقتصادي، أو الشغل...

3- ملاحظة إشكالية البحث في المجال الثقافي، خاصة تلك القضايا الثقافية المؤثرة في النظام السياسي، أو في نسق التنشئة الاجتماعية أو السياسية داخل المجتمع، أو مؤثرة ظواهر تشكل عبئا على المجتمع، كالعنف والصراع الاجتماعيين، أو نمط الإنتاج.[1]

إلا أن هذا التفصيل المطول يمكن أن يربك الطالب عند انطلاقه في إنجاز بحثه، وبالتالي يكون أمامه عدة خيارات يختار أحدها، إما أن يطلع على الموضوع في الأعمال التي كتبت حوله بصفة عامة، أو يراجع الدراسات السابقة، أو يقوم بدراسة استطلاعية، ويصوغ نتائجها لتكون أرضية مناسبة لإشكالية بحثه.

2- طرح الإشكالية: بعد اتضاح الصورة العامة حول الموضوع، ينتقل الباحث إلى مستوى آخر من البحث، وهو بلورة هذه الصورة في ذهنه وكل ما لاحظه أو قرأه في شكل إشكالية قابلة للمعالجة والبحث.

وإذا أردنا تعريف إشكالية البحث، فإن رجاء وحيد دويدري تعرّفها بأنها: "جملة سؤالية تسأل عن العلاقة القائمة بين متحولين "متغيرين" أو أكثر وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي".[2]

ويعرّفها محمد محمود ربيع وآخرون بأنها: "التساؤل البحثي الرئيسي الذي يسعى الباحث إلى الإجابة عنه، ويجب عدم الخلط بينها وبين موضوع البحث والذي يمثل مجالا عاما يتعلق بأحد أبعاد الظاهرة السياسية. فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق

---

1 معنى خليل عمروآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 421-25.
2 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 107.

الأوسط، على سبيل المثال، تعد موضوعا للبحث، وقد يختار الباحث في إطار هذا الموضوع أن يركز بحثه على تساؤل رئيسي مثل ما هو الدور الأمريكي كوسيط في النزاع المصري الإسرائيلي حول طابا أو دور جماعات الضغط الصهيونية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل".[1]

ويرى جبارة عطية جبارة أن: "الخطوة الأولى في الدراسة العلمية هي تحديد المشكلة البحثية التي ينشد الباحث دراستها والتعرف على أبعادها بصورة دقيقة وتحديد كافة المظاهر التي تتجلى فيها المشكلة سواء كانت صعوبة أو نقصا أو قصورا في المعلومات المتاحة أو تناقضا فيما بينها ... ولابد أن تكون هناك مبررات علمية يسوقها الباحث لدراسة مشكلة بعينها حتى تعد دراستها إضافة علمية جيدة".[2]

ويمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية من الناحية العملية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه، يفصّل هذا السؤال العام إلى أسئلة جزئية بالإجابة عليها يكون قد أجاب على السؤال العام. والأفضل أن يشمل كل سؤال جزئي علاقة سببية بين متغيرين أو يكون مقدمة لعنوان فصل من مذكرة بحثه.

شروط الإشكالية الجيدة: هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوفر في إشكالية البحث الجيدة، طرحها العلماء والباحثون في مجال المنهجية، سنعرضها تباعا ثم نقدم رأينا في الأخير.

يرى جبارة عطية جبارة أن هناك ستة شروط علمية يجب أن تتوفر في إشكالية البحث الجيدة هي كما يلي:

1- أن يكون الموضوع جديدا.

2- أن يكون الموضوع مرتبطا بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.

3- يجب أن يكون الموضوع أو الإشكالية واضحة.

4- أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية.

5- أن تكون بيانات الدراسة متاحة، يستطيع الباحث الوصول إليها واختبارها.

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 44.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 69-70.

6- وجود علاقة وثيقة بين الموضوع المختار وميول واهتمامات الباحث العلمية.[1]

أما الأستاذة رجاء وحيد دويدري فترى أن معايير الإشكالية البحثية الجيدة تتحدد في ثمانية نقاط رئيسية هي:

1- أن تتضمن إشكالية البحث علاقة بين متغيرين، بشكل يساعد على القياس والاختبار.

2- صياغة الإشكالية بلغة واضحة، في شكل أسئلة محددة قابلة للإجابة.

3- أن تكون الإشكالية مصاغة بشكل يؤدي إلى القيام بالبحث التجريبي من حيث ضبط المتغيرات الأساسية والمتغيرات الدخيلة.[2]

أما الشروط الخمسة المتبقية فقد أوردها من قبل الأستاذ جبارة عطية جبارة، لا داعي لتكرارها.

أما بالنسبة لمحمد محمود ربيع وزملائه في موسوعتهم القيمة، فإنهم يشترطون في الإشكالية العلمية مراعاة مجموعة الاعتبارات العلمية عند صياغتها، عددوها في أربع نقاط رئيسية:

1- ألا تكون الإشكالية عامة بحيث يصعب التحكم فيها، ولا تكون ضيقة بحيث تفقد قيمتها.

2- أن تكون الإشكالية واضحة من حيث المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

3- توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث، والتراث العلمي السابق.

4- قابلية الإشكالية للبحث والقياس، بالنظر إلى الإمكانية المنهجية، وإمكانية الوسائل والأدوات.[3]

ومهما يكن من اختلاف بين الباحثين في تحديد شروط الإشكالية الجيدة، من موسع فيها ومضيق، إلا أن أهم شروط الإشكالية الجيدة الصياغة الواضحة والمحددة لمضمون الإشكالية من حيث اللغة والمتغيرات والمصطلحات. وكذلك قابلية الإشكالية للقياس.

---

1 جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع الإعلام** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبتعة والنشر، 2001)، ص. 192-94.

2 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره ، ص. 108-09.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره ، 1: 44.

3- صياغة الفرضيات: لا تقل هذه الخطوة أهمية عن سابقتيها، من حيث الضبط والتحكم في مسار واتجاه البحث. وغالبا ما تؤسس وتصاغ الفرضيات بناء على التساؤلات الواردة في الإشكالية، بحيث يكون من الأفضل بناء كل فرضية على سؤال.

وقد اختلف العلماء والباحثون في تعريف الفرضيات، فيرى علي عبد الرزاق جلبي وزملاؤه أنه: "يقصد بالفرض تفسير مؤقت لعلاقة بين متغيرين أحدهما بمثابة المتغير المستقل والآخر المتغير التابع. وهناك شروط يجب أن تتحقق في الفرض الذي يمثل جزءا متكاملا من النظرية من أهمها: أن يكون قابلا للتحقق الإمبريقي، وأن يكون مصاغا في ألفاظ ومصطلحات محددة تحديدا دقيقا، وتكون الفروض متسقة فيما بينها. وأخيرا يكون الفرض الأساسي يمثل أعلى التجريد، ويتضمن بداخله كل الفروض الأخرى".[1]

وهناك من يعرّف الفرضيات بتحديد معناها وأنواعها كخاصيات لها، فيرى أن: "الفرض هو علاقة وظيفية بين متغيرين أو أكثر أحدهما مستقل والآخر تابع، أو هو قضية أو عبارة عن تقرير وجود علاقة بين ظاهرتين تحتمل الصدق أو الكذب، وشرط صياغتها السماح باشتقاق قضايا أخرى منها، ومن أهم خواص الفرض ذي القيمة العلمية، قابليته للاختبار. وهناك عدة أنواع الفروض عددها بعض الباحثين في النقاط التالية:

1- الفرض البديل، وهو الفرض الذي يمكن القبول به واعتماده إذا تأكد رفض الفرض السلبي، إلا أن الفرض البديل يعتبر قضية إيجابية تقرر وجود علاقة بين متغيرين مختلفا بذلك عن الفرض السلبي.

2- الفرض السلبي، وهو فرض يقرر عدم وجود اختلاف هام بين جماعتين أو أكثر بصدد متغير معين، أو عدم وجود علاقة سببية بين متغيرين أحدهما مستقل وآخر تابع.

3- الفرض السببي أو العلّي، وهو فرض يقرر أن ظرفا ما أدى بطريق أو بآخر إلى تحديد وجود حدث آخر.

4- فرض مركب، وهو فرض يربط بين أكثر من متغير مستقل (متغيرين على الأقل) وبين متغير آخر تابع أو معتمد.[2]

1 علي عبد الرزاق جلبي والسيد عبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي، **نظرية علم الاجتماع: الرواد** (د. م.: دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص. 16.

2 جبارة عطية جبارة، مرجع سبق ذكره، ص. 197-99.

وهناك من يرى أن: "الفرض العلمي عبارة عن إجابة مؤقتة أو حل مقترح للمشكلة. ويقتضي الصياغة السليمة لهذا الفرض الالتزام بقواعد معينة أهمها فعاليته كأداة مرشدة لطبيعة ما سيتم اتخاذه من إجراءات لاختبار مدى صدقه كحل للمشكلة موضوع البحث وكذلك وضوحه وعدم تناقضه أو تعارضه مع المعلومات العلمية القائمة وبساطته وقابلية المتغيرات التي يشملها التناول الإجرائي".[1]

وهناك من يعرّفه بأنه: "صياغة حدسية للعلاقة بين متحولين [متغيرين] أو أكثر أو أنها عبارة عن تخمين أو استنتاج يتوصل إليه الباحث ويأخذ به بشكل مؤقت".[2]

ويمكننا تعريف الفرضيات من جهتنا ببساطة أنها إجابات مؤقتة نفيا أو إثباتا على الأسئلة المطروحة في الإشكالية.

ونتيجة لأهمية الفرضيات في البحث العلمي من الناحية المنهجية أنها توجه الباحث نحوه أهدافه بشكل مباشر ومن الناحية العملية أنها توفر له الإجابات المؤقتة عن تساؤلاته، تحدث علماء المنهجية عن أربعة عناصر ذات صلة وثيقة بحيوية الفرضيات كخطوة نحو بناء البحث العلمي. هذه العناصر هي: أهمية الفرضيات، وخصائصها، وشروطها، وأنواعها.

أ- أهمية الفرضيات: تشتق أهمية الفرضيات في البحث العلمي من دورها في توجيه الباحث نحو أهدافه، وتحويل سلوكه العلمي إلى سلوك قصدي غائي. وفي هذا الصدد يقول محمد محمود ربيع وزملاؤه في موسوعة العلوم السياسة: "يتفق أهل الاختصاص على جدوى الفروض في البحث العلمي باعتبار أنها توجه وترشد الباحث إلى المعلومات التي يتعين عليه أن يجمعها بما يوفر عليه كثيرا من الوقت والجهد كان يمكن أن يستغرقه في الحصول على معلومات عديمة أو محدودة القيمة بخصوص المشكلة قيد الدراسة".[3]

وترى الأستاذة رجاء وحيد دويدري أن "أن الفرضيات يمكن اختيارها والتأكد من صحتها أو خطئها وذلك بخلاف الحقائق المعزولة التي لا يمكن اختبارها. الفرضيات وسائل قوية في تقديم المعرفة، ذلك لأنها تمكّن الإنسان من الخروج من خارج ذاته".[4]

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 70.

2 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره ، ص. 110.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره ، 1: 48-49.

4 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره ، ص. 111.

وقد حاول عالم النفس الاجتماعي عبد الرحمان محمد العيسوي وزميله بيان أهمية الفرضيات في البحوث العلمية من خلال تعدادها في مجموعة من النقاط هي كالتالي :

1- إنها تثير الملاحظة وتدفع نحو الدراسة والبحث، وتنظمها، بشكل يؤدي إلى بناء النظرية التي تفسر الظاهرة موضع الدراسة.

2- تكمن وظيفة الفرضيات في الكشف عن وجود العلاقات بين المتغيرات، وتستخدم لربط بعض القوانين الخاصة التي سبق الكشف عنها، فتؤدي إلى تكوين النظرية.

3- توجيه جهد الباحث وفكره، وتختزل وقته وتكاليف القيام بالبحث، باتجاه الأهداف مباشرة.

4- تنظيم الأفكار والتفسيرات المختلفة ضمن مقولات أو مقدمات مختصرة تمهد لصياغة قوانين الظاهرة.

5- إنها تعمل كدليل ومؤشر عن جوانب النقص، والقصور في البحوث السابقة، إذا ما ثبت عبر البحث أنها خاطئة.[1]

كما تكمن أهمية الفرضية في اختزال المسافات وتوفير الوقت والجهد والمصاريف المادية عند القيام ببحث معين، خاصة بالنسبة للطلبة الذين يعدّون مذكرات التخرج، إذ غياب الفرضيات من البحث يعد عيبا فادحا يخل بمصداقية البحث العلمية.

ب- خصائص الفرضيات: أما بالنسبة لخصائص الفرضية، فهي جانب إضافي في بيان معنى النظرية وحيوية دورها في البحوث الأكاديمية. وفي هذا السياق جاء حديث العلماء والباحثين في المنهجية عن خصائصها، إذا يرى عالم النفس الاجتماعي عبد الرحمان محمد العيسوي وزميله أن الفرضيات العلمية تتميز بالخصائص التالية : "

1- أن تتفق نتائج الفرض مع الوقائع المشاهدة وتتصل بها.

2- ألا يكون الفرض فكرة تعسفية محضة أو خيالا هائما بحتا يهيم في دنيا الأحلام والأوهام.

3- أن يكون واضحا محددا دقيقا ...

4- أن يكون الفرض قادرا على تفسير الوقائع التي وضع لتفسيرها أي أن يكون كافيا بذاته".[1]

---

1 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، **مناهج البحث العلمي: في الفكر الإسلامي والفكر الحديث** بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997)، ص. 129-30.

ولعل الخاصية الأكثر أهمية في الفرضيات العلمية هي القابلية للاختبار، وهذا يعني الربط الجيد بين الفرضيات المطروحة وتساؤلات البحث وواقع الظاهرة أو الإشكالية من جانب ثالث.

ج- شروط الفرضيات العلمية: عند صياغة الفرضيات لابد على الباحث توفير مجموعة من الشروط والمعايير التي تعكس علمية الفرضيات. بمعنى أن عملية الصياغة للفرضيات ليست عملا اعتباطيا، وإنما يخضع لشروط مدققة، بها تملك الفرضيات خاصيتها العلمية وإمكانية تعميم نتائج البحث. وقد تحدث الكثير من الباحثين في المنهجية عن هذه الشروط. فيرى الأستاذ جبارة عطية جبارة أن شروط صياغة الفرضيات العلمية تتحدد في النقاط التالية:

أ- لابد عند صياغة الفرضيات من الالتزام بواقع ملاحظات الباحث وتجاربه المستمدة من أرض الواقع.

ب- توفر النظرة الموضوعية عند التحقق من صحة الفرض والتأكد من خلوه من التناقض.

ج- اتفاق الفرضيات مع الحقائق العلمية وبديهيات ونظريات وقوانين العلم التي ثبت التأكد منها.

د- قابلية الفرض للاختيار.

هـ- البعد عن الصياغات السطحية للفروض العلمية والالتزام بالسلاسة والوضوح والتعبير الدقيق المباشر.

و- أن يكون عدد الفرضيات محدودا، بشكل لا يؤدي إلى تشتت ذهن الباحث، أو عدم القدرة على اختبارها معا.

ز- المزج بين الفرضيات الموجبة والسالبة في البحث.[2]

هناك اعتراضات على بعض الشروط، كالشرط رقم "ج" المتعلق بأن يكون الفرض متفقا مع الحقائق العلمية. إذ يمكن في بعض الأحيان أن تكون الفرضيات مناقضة للحقيقة العلمية، إذا شك فيها الباحث، أو أراد أن يبدع في موضوع معين.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 133-34.

2 جبارة عطية جبارة، مرجع سبق ذكره، ص. 197-99.

وأضافت من جهتها الأستاذة رجاء وحيد دويدري أربعة شروط أخرى مكملة نعددها فيما يلي : "

1- أن تكون بسيطة تفسر الظاهرات دون تعقيد.

2- أن تكون الفرضية تعبيرا عن العلاقة بين المتحولات [المتغيرات].

3- لها القدرة على تفسير شامل أو تعميم شامل للظاهرة المدروسة.

4- انسجام الفرض كليا أو جزئيا مع النظريات القائمة".[1]

أما في موسوعة العلوم السياسية، فقد زاد أصحابها خمسة شروط في صياغة الفرضية الجيدة على ما سبق ذكره سابقا وهي :

1- إن الفروض يجب أن تصاغ في عبارات تقرر علاقات إمبريقية أي توضح العلاقة بين المتغيرات كما هي موجودة في الواقع ولا تتناول الوضع الأمثل للعلاقة (أي ما يجب أن تكون عليه) بين هذه المتغيرات.

2- يجب أن يتصف الفرض بالعمومية بمعنى أن يتناول ظاهرة عامة وليس حدثا محددا.

3- الفرض يجب أن يتسم بالمعقولية بمعنى أن يكون هناك سبب منطقي للاعتقاد في احتمال انطباقه على الحالة موضع الدراسة.

4- يجب أن يكون الفرض محددا بمعنى أن المفاهيم المستخدمة فيه يجب أن يتم تعريفها بدقة.

5- يجب أن يتضمن الفرض وحدات التحليل موضع الدراسة بمعنى أن يحدد أنواع أو مستويات الفاعلين السياسيين الذين تدور حولهم العلاقات المفترضة.[2]

عموما الشروط التي يجب أن تتوفر في أي فرضية هي الوضوح من حيث الألفاظ والمعاني والمفاهيم المستخدمة، وكذلك القابلية للاختبار الكمي بحيث يمكن تحويل مضامينها إلى متغيرات كمية تخضع للحساب الإحصائي. إذ أن معظم البحوث العالمية اليوم أصبحت تعتمد بشكل كبير على القياسات الكمية والتحليلات الإحصائية، خاصة وأن الأدوات الإحصائية تطورت بشكل جعلها في متناول جميع الباحثين في شكل برامج آلية يمكن تحميلها في الحاسوب وتشغيلها. وما على الباحث إلا أن يدخل

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره ، ص. 110.

2 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 48-49.

البيانات الكمية ويقوم بمختلف العمليات الإحصائية ويتأكد كميا من صدق أو خطأ الفرضيات التي طرحها.

د- أنواع الفرضيات: أشرنا بشكل عابر لأنواع الفرضيات العلمية عند الحديث عن تعريف الفرضيات. لكن هناك من الباحثين من فصّل في أنواعها. فمثلا نجد محمد محمود ربيع وزملاؤه في موسوعة العلوم السياسية يرون أن هناك أربعة أنواع للفرضيات:

1. الفرض العدمي Null Hypothesis
2. الفرض الارتباطي Correlative Hypothesis
3. الفرض الإتجاهي Directional Hypothesis
4. الفرض السببي Causal Hypothesis

يعنون بالفرض العدمي الفرض الذي تثبت الدراسة أن نتيجته تساوي صفر، بمعنى عدم صحة أو بطلان الإدعاء الذي يتضمنه هذا الفرض. وهذا لا يعني فقدان قيمته العلمية، بل إن عدم صحته هو في حد ذاته نتيجة علمية.

أما الفرض الارتباطي فهو الفرض الذي يبنى على أساس وجود علاقة ارتباطية بين متغيرين، يعمل الباحث عبر دراسته على البرهنة عليها بالقياس الكمي.

ويتعلق الفرض الاتجاهي بتلك الفرضية القائمة على متغيرين في اتجاهين متعاكسين، بحيث إذا زاد أحدهما انخفض الآخر، مثل: هناك علاقة ذات دلالة بين مستوى التعليم واستهلاك المخدرات، كلما ارتفع مستوى التعليم قل اللجوء إلى استهلاك المخدرات.

أما الفرض السببي، فيتعلق بوجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بمعنى أن الأول يوجد الثاني. مثلا، هناك علاقة بين الحاجة النفسية والسلوك الاجتماعية، بمعنى كلما وجدت الحاجة وجد السلوك.[1]

لكن ما هو شائع في الدراسات الأكاديمية أن هناك نوعان من الفرضيات: هناك الفرضيات السالبة والفرضيات الموجبة، أو فرضيات النفي وفرضيات الإثبات. بمعنى أنه يمكن للباحث أن يصوغ فرضيات تثبت وجود علاقة معينة ثم يتحقق من ذلك، أو

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 48-49.

يصوغها على أساس أنها تنفي وجود علاقة معينة، ويتحقق من ذلك بالبرهان العلمي. كما يمكن للباحث أن يستخدم كلا النوعين في نفس الوقت.

4- تحديد المتغيرات: الخطوة الرابعة من خطوات بناء مشروح البحث تحديد متغيرات الدراسة، بمعنى هيكلة الدراسة على أساس علاقة سببية بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، بشكل يسهل التحكم فيها. وغالبا ما تبنى البحوث على هذين النوعين من المتغيرات، إلا أن هناك من الباحثين من يجنح إلى تفصيل أكثر في المتغيرات، فيضيف على النوعين السابقين متغيرات أخرى سنعرض لها لاحقا.

هناك من يرى أن المتغير: "هو صفة أو خاصية لطائفة من المفردات أو لمفردة واحدة يمكن أن تتفاوت كميا أو كيفيا على صعيد هذه المفردات، أو على صعيد المفردة الواحدة بعد فترات زمنية مختلفة ... وفي بعض الأحيان، قد يتعلق المتغير باختلاف سلوك ذات المفردة بين فترتين زمنيتين أو أكثر ... "[1]

بصفة عامة المتغير هو العامل أو الصفة التي تأخذ أشكالا مختلفة وفقا لطبيعة الدراسة، بحيث يمكن أن يكون مسؤولا عن النتيجة، أو دخيلا عليها، أو وسيطا لها أو هي في حد ذاتها. ومن هذا التعريف يمكن استنباط أنواع المتغيرات التي نعددها في النقاط التالية:

أ- المتغير المستقل: وهو أكثر المتغيرات وضوحا في معناه على اعتبارا أنه مسؤول عن النتائج، بمعنى العامل المؤثر في النتيجة. وبعضهم (محمد محمود وربيع وزملاؤه، 1994) يطلق عليه اسم المتغير الأصيل، باعتباره المؤثر في الظاهرة، أو هو محور البحث والدراسة. وقد صنف محمد محمود ربيع وزملاؤه المتغيرات المستقلة إلى مجموعة من الأشكال هي:

1- المتغيرات الخارجية، وهي التي تكون خارجة عن البنية الذاتية للنظام الذي نحاكيه في نموذج ما، وينتمي إلى البنية التي تحيط به، مثلا النفوذ الأميركي متغير مستقل خارجي مؤثر في النظام العربي الإقليمي.

2- المتغيرات الداخلية، وهي تلك المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع، لكنها غير معنية بالدراسة، وبالتالي يعمل الباحث على عزل تأثيرها.

لكنهم في نفس الوقت يوردون تصنيفات أخرى مختلفة الأساس والخلفية النظرية، وهي كالتالي:

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 45.

1- الأفراد.

2- متغيرات حكومية.

3- متغيرات مجتمعية.

4- متغيرات نظامية.

وهذه المتغيرات هي خاصة - في رأيهم- بحقل السياسة الخارجية في العلاقات الدولية.[1]

وأنّى تكون هذه التفصيلات، إلا أن الفكرة الرئيسية الذي يجب أن يستوعبها الطالب حول المتغير المستقل هي أنه العامل السببي المسؤول عن الظاهرة. ويتحدد بناءً على طبيعة الدراسة وطبيعة تساؤلات البحث. فإذا كان الموضوع حول العنف، فإنه يمكن أن يكون مضمون وسائل الإعلام متغيرا مستقلا، والمعاملة الوالدية القاسية، والتفكك الأسري، والخبرات المؤلمة في الطفولة، كلها يمكن أن تكون متغيرات مستقلة مسؤولة عن ظاهرة العنف المستفحل في المجتمع.

ب- المتغير التابع: يمثل هذا النوع من المتغيرات النتيجة، وسمي بالتابع لأنه تابع للمتغير المستقل أو نتيجة له. بل إنه الهدف المقصود من الدراسة والمعالجة عند القيام بالبحث. وهناك من يرى أن: "جوهرية أية فرضية تتعلق بالظاهرة الإنسانية تتمحور حول السلوك الذي نسعى لفهمه والذي يتغير بفعل تغير الظروف التي رافقته، ومثل هذا السلوك هو المتغير التابع".[2]

فإذا أخذنا المثال الذي أشرنا إليه عند الحديث عن المتغير المستقل، فإن العنف هو المتغير التابع. أي هو الأثر المفترض أنه مترتب عن أحد المتغيرات المستقلة المشار إليها. وفي الغالب هذان النوعان من المتغيرات هما الرئيسيان في أي دراسة. إلا أن بعض الباحثين من يضيف متغيرات أخرى، مثل المتغير الدخيل، وهو العامل الذي يمكن أن يؤثر في المتغير التابع لكنه غير مقصود بالدراسة أو مستبعد من التجربة. ومثال ذلك، أنه يمكن أن تكون الحالة المرضية العصبية التي يعاني منها الفرد هي سبب زيادة درجة عدوانية سلوكه، وليس المتغيرات المذكورة سابقا. وهناك أيضا المتغير الوسيط، وهو الذي يمكن

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 46.

2 نفس المرجع السابق، 1: 47.

أن يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مثل متغير الحي الذي تعيش فيه الحالة المبحوثة، الذي يتميز بانتشار العنف والانحراف.

وهناك من يضيف نوعا آخر من المتغيرات وهو المتغير الأسبق، بمعنى المتغير الذي يسبق في الوجود المتغير المستقل، مثال ذلك إرجاع سبب سلوك عدوانية الطفل إلى السلوك العدواني للأب.

وقد أشار محمد محمود ربيع وزملاؤه إلى دراسة مبينة للمتغير الأسبق مفادها أنه : "أظهرت دراسات التصويت في المجتمع الأميركي أن الذين لديهم انتماء حزبي قوي هم أكثر ميلا إلى التصويت في الانتخابات العامة من أولئك الذين تنقصهم هوية حزبية واضحة، وهو ما يعني افتراض أن قوة الانتماء الحزبي (متغير مستقل) يزداد معها احتمال ممارسة حق التصويت (متغير تابع). ولكن ما الذي يجعل الانتماء الحزبي أقوى لدى البعض منه لدى البعض الآخر؟ قد يرجع ذلك إلى الانتماء الحزبي للوالدين الذي يصبح والحال كذلك، بمثابة المتغير الأسبق".[1]

5- تحديد منهج الدراسة : تتعلق هذه الخطوة بتحديد نوع المنهج الذي سوف يتبعه الباحث في دراسته، كأن يختار المنهج الوصفي إذا كانت الدراسة وصفية. يضاف على تحديد المنهج، تحديد أدوات جمع المعلومات، ففي المثال السابق، فإن الأدوات المناسبة هي الاستبيان والملاحظة والمقابلة.

وهناك من فصّل كثيرا في دقائق عملية اختيار المنهج، والخطوات العملية اللاحقة أو المرافقة للمنهج، كما فعل معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة الباحثين في علم النفس الاجتماعي على النحو التالي :

أ- اختيار منهج الدراسة : بحيث يناسب طبيعة الدراسة وتساؤلات البحث، وفرضياته، وأهدافه.

ب- تحديد إجراءات الدراسة : وتتمثل في تحديد الإجراءات التي يقوم بها أو يستعين بها في معالجة موضوعه، والتي يمكن ضبطها في النقاط التالية :

1- اختيار عينة الدراسة.

2- اختيار أو إعداد الأدوات المقننة.

---

1 نفس المرجع السابق، 1: 45-46.

3- تحديد تصميم الدراسة: والذي يتضمن الإجراء العملي لجمع المعلومات وكيفية معالجتها.

4- اختيار الأساليب الإحصائية.[1]

لكن هذه الخطوات المفصلة لا تناسب جميع البحوث العلمية وإنما هي خاصة بالبحوث ذات الطابع الميداني أو التجريبي. وبالتالي يجب على الطالب أن يميز بين طبيعة المنهج والأدوات المرافقة له وطبيعة الموضوع الذي يريد أن يبحثه. فإذا استخدم الطالب المنهج التاريخي أو المنهج المقارن أو منهج دراسة الحالة، فإنه لا يحتاج أن يلتزم بجميع هذه الخطوات وإنما المناسب منها فقط.

6- صعوبات البحث: هناك من علماء المنهجية من يعتبر الحديث عن الصعوبات التي واجهت الباحث عند إجراء دراسته جزءا من خطوات البحث. والتبرير هو الإشارة إلى نسبية النتائج المتوصل إليها.

وقد فصّل عالم الاجتماع العربي معنى خليل عمر وزملاؤه في الحديث عن هذه الخطوة من البحث، عندما قسّموا صعوبات البحث إلى الأنواع التالية:

1- صعوبات متعلقة بموضوع البحث المدروس. كتلك ذات الصلة بانعدام المراجع، أو ذات الطبيعة الحساسة، أو ذات الصعوبة المنهجية.

2- صعوبات مرتبطة بآلية البحث المستخدمة. كمدى صلاحية أداة البحث في جمع المعلومات والبيانات المطلوبة للبحث، وكذلك صدق المراجع المعتمدة، خاصة في المنهج التاريخي.

3- صعوبات مرتبطة بالباحث شخصيا. وهذه أكثر الصعوبات التي نبه إليها العلماء، وهي الخاصة بتحيزات الباحث، وتأثير أفكاره وإيديولوجيته على نتائج البحث.

4- صعوبات متعلقة بمجتمع الدراسة. كأن يكون مجتمع الدراسة أمي والدراسة تحتاج إلى مستوى معين من التعليم، أو انتشار أفكار وحساسية في مجتمع الدراسة مضادة أو غير مساعدة لإجراء البحث وهكذا.[2]

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 70- 72.
2 معن خليل عمر وآخرون، **المدخل لعلم الاجتماع** (عمان: دار الشروق، 1992)، ص. 426 - 32.

وهناك صعوبات أخرى، قد يتعرض لها الباحث، كوجود اضطرابات سياسية في المجتمع أثناء القيام بالدراسة، خاصة إذا كانت تعتمد على المسح الاجتماعي، أو قلة المراجع حول الموضوع المبحوث، وكثرة تكاليفها خاصة إذا كان البحث يقتضي من الباحث الانتقال من بلاد إلى الأخرى، مثل طلبة التاريخ الذي يجرون دراسات حول تاريخ الجزائر في العصر العثماني، فإنهم مضطرون للسفر إلى تركيا للبحث في الأرشيف عن الوثائق. وفي هذه الحالة تتعقد مهمة إنجاز البحث أكثر عندما لا يجد الباحث ممولا لبحثه. هذه بعض الصعوبات وليست كلها تتعدد بناءً على طبيعة موضوع الدراسة.

هذه على العموم الخطوات العامة التي يجب أن يلتزم بها الطالب والباحث على حد سواء عند القيام بأي دراسة. وهناك من الكتّاب من حاول أن يعدد هذه الخطوات في نقاط مختصرة، ارتأينا أنه من المفيد إدراجها في نهاية حديثنا عن خطوات إعداد البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. ومن هذه المحاولات ما قام به الأستاذ عبد الله محمد عبد الرحمان الذي حددها في النقاط التالية:

1. "اختيار موضوع البحث.
2. تحديد إطار البحث.
3. تحديد هدف البحث.
4. تحديد المفاهيم الأساسية.
5. الاطلاع على البحوث السابقة.
6. وضع فروض البحث وقضاياه.
7. تحديد مجال البحث.
8. وضع توقيت زمني للبحث.
9. تقديم ميزانية البحث والإمكانات المطلوبة لتنفيذه.
10. تحديد منهج البحث.
11. جمع البيانات.
12. المراجعة الميدانية والمكتبية.
13. التفريغ والتعميم وكتابة التقرير.

14. التوثيق والملاحق".[1]

أما بالنسبة للأستاذ عبد الله عامر الهمالي فقد كان مختصرا في تعداد خطوات إعداد البحث العلمي، بأن لخصها في النقاط التالية:

1. "المشكلة.

2. الفروض.

3. تصميم البحث.

4. القياس.

5. جمع البيانات.

6. الترميز وتحليل البيانات.

7. تفسير النتائج وتعميمها".[2]

من جهته يرى الأستاذ مصطفى عمر التير أن خطوات القيام بالبحوث في ميدان العلوم الاجتماعية تتلخص في النقاط التالية:

1- "اختيار موضوع أو مشكلة البحث وتحديد الإطار العام للموضوع أو المشكلة.

2- تحديد نوع الدراسة أو التنظيم.

3- تحديد وحدة أو مستوى الاهتمام والتحليل.

4- تحديد مبررات الدراسة وميزانيتها والزمن الذي ستستغرقه.

5- جمع البيانات الأولية أو تطوير الإطار النظرية.

6- تحديد المفاهيم الرئيسية والمتغيرات الهامة وصياغة الفروض.

7- اختيار أو تطوير وسيلة جمع البيانات.

8- الدراسة الاستطلاعية.

9- تحديد إطار ونوع وحجم العينة.

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 163.

2 عبد الله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988)، ص. 21-22-3.

10- جمع البيانات أو القيام بالتجربة.

11- تحليل البيانات.

12- إعداد التقرير العام".[1]

يلاحظ على هذا التشخيص لخطوات البحث العلمي أنه خاص بميدان أو ميدانين من العلوم الاجتماعية وهما علم النفس وعلم الاجتماع، إلا أن باقي العلوم كعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية، يمكن أن يستفيدا منه. خاصة إذا علمنا أن الدراسات التجريبية هي جد متقدمة في علم النفس وعلم الاجتماع عن نظيرهما في علوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية.

1 مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، ص. 19.

الفصل الثاني

مناهج البحث

أولا : منهج المسح الاجتماعي

ثانيا : المنهج التجريبي

ثالثا : المنهج التاريخي

رابعا : المنهج الوصفي

خامسا : المنهج المقارن

سادسا : منهج تحليل المحتوى

سابعا : منهج دراسة الحالة

مقدمة

تمثل مناهج البحث الأبعاد النظرية والعملية التي يجري داخلها البحث، بحيث تؤطر بشكل محدد نشاط الباحث الفكري والإجرائي وتحول دون عبثيته أو انحرافه عن جوهر افتراضاته التي انطلق منها ابتداءً. وبذلك يمكن القول أن هذا الفصل وما يتضمنه من مناهج، يمثل قلب منهجية العلوم الاجتماعية. على اعتبار أن المناهج تتضمن الفلسفة أو الخلفية النظرية لتحليل وتفسير موضوعات العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية والإعلام خصوصا، وبالتالي توجه مسار البحث نحو أهدافه. وهنا تأتي العلاقة الضرورية بين طبيعة الموضوع ونوع المنهج. فعندما يكون موضوع البحث يتعلق بظاهرة تاريخية، فالمنهج المناسب في هذه الحالة هو المنهج التاريخي أو دراسة الحالة.

ما هو مهم في هذا الفصل، أن التحكم في استخدام المناهج لمعالجة أي موضوع يعني التحكم في الطريق نحو الحقيقة العلمية أو نحو النتائج العلمية التي تملك خاصيات العلم وعلى رأسها القابلية للتعميم. وفي هذا السياق، سوف نتناول سبع مناهج مشهورة في منهجية العلوم الاجتماعية، وأكثر ملاءمة لموضوعات العلوم السياسية والإعلام، وتجسد استفادة هذين الأخيرين من التطور المنهجي الحاصل في الفروع العلمية الأخرى مثل علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع.

أولا: منهج المسح الاجتماعي

1- تعريف المسح الاجتماعي

تعددت التعريفات للمنهج المسحي في التحليل الاجتماعي، فهناك من يرى أنه: "عملية جمع الحقائق عن جماعة من الناس في بيئة معينة من حيث ظروفهم المعيشية، ومناشطهم، أو تكوينهم الاجتماعي. ويستخدم المسح الاجتماعي أيضا لدراسة جانب معين من جوانب الحياة كالجانب الصحي أو الزراعي، أو الصناعي "خاص". أو يتناول عدة جوانب من موقف اجتماعي معين، كدراسة الحياة الريفية في منطقة معينة"عام"."[1]

---

1 إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص . 123.

وهناك من يرى أن: "الدراسات المسحية هي من أكثر الطرق المباشرة لتحديد الكيفية التي يشعر الأفراد ويفكرون بها حول الموضوع الذي يسألون. وتتمثل إجراءات هذا النوع من الدراسات في سؤال مجموعة من الأفراد (المبحوثين) عدة أسئلة تدور حول سلوكهم واتجاهاتهم وآرائهم ومعتقداتهم".[1]

وهناك من يعتبر الدراسات المسحية هي: "التي تستخدم منهج المسح بمعنى الدراسات التي تقوم على محاولات منظمة للحصول على معلومات ضخمة من أعداد كبيرة لجمهور معين أو عينة منه، من خلال أساليب المقابلة المقننة أو استبيانات مقننة. فالمنهج يعني الحصول على معلومات حول موقف أو قضية أو جماعة، وإن كانت الدراسات المسحية لا تقتصر عادة على مجرد الوصف للظاهرة وإنما تتعدى إلى أسباب حدوثها وعلاقاتها بظواهر أخرى، وإعطاء معانيها المميزة بشكل مميز عما يمكن أن يسفر عنه الاكتفاء بالمنهج الوصفي".[2]

وهناك من يعرّف المسح الاجتماعي بأنه: "أسلوب لجمع البيانات عن طريق جماعة معينة في بيئة محددة. وقد يتناول المسح الاجتماعي دراسة أحد الجوانب الاجتماعية مثل الرعاية الصحية، والنشاط الزراعي والاقتصادي عموما في منظمة أو مجتمع محلي أو المجتمع ككل".[3]

وهناك من يرى أن المسوح الاجتماعية: "تختص ... بتجميع البيانات من التقارير أو الجداول الكمية أو من كليهما. ويعتمد المسح العلمي على طرق وأدوات مختلفة لتجميع تلك البيانات. ومن أهم تلك الطرق الملاحظة، وأدواتها القوائم التكرارية، وقوائم الشطب، والتقارير الوصفية التي يكتبها الملاحظون عن الظواهر التي يسجلونها. وتعتمد البحوث والدراسات المسحية أيضا على الوثائق والاستبيانات والمقابلة".[4]

وهناك من يرى أن: "عملية المسح معنية ببعد واحد هو البعد الخارجي أو بيئة النظام الذي نبحث فيه، وبالتالي تصبح هذه العملية "ذلك الجهد المنظم لتقصي ما يجري خارج النظام فقط وتحديد الاتجاهات المستقبلية لتلك البيئة الخارجية". وبالتالي

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 74-75.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 266-67.

3 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

4 فؤاد البهي السيدوسعد عبد الرحمان، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص. 326.

فالمسح الذي يقوم به السياسي معني فقط بما هو خارج هذا النظام، والدولة تصبح معنية بما هو خارجها ... "[1]

وهناك من يذهب بعيدا في تحديد معنى المسح الاجتماعي عندما يتحدث عن تفاصيل البيانات المجمعة عبره، فيقول أن: "المسح البحثي Survey Research هو ذلك النوع من الاستقصاءات العلمية الاجتماعية الذي يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين عن طريق العينة بقصد تجميع البيانات والحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل المشاكل الاجتماعية، بمعنى آخر، يستخدم البحث المسحي للإشارة إلى البحث الميداني الوصفي الذي يتضمن بيانات كمية عن مشكلة اجتماعية معينة".

ويرى موزر Moser بأنه: "يتناول دراسة الخصائص الديمغرافية والبيئة الاجتماعية والأنشطة أو الآراء أو الاتجاهات السائدة في جماعة معينة".[2]

ويعرّف المسح الاجتماعي بأنه: "أسلوب لجمع البيانات يتم من خلاله الحصول على المعلومات مباشرة من الأفراد الذين يتم اختيارهم ليكونوا بمثابة أساس للوصول إلى استنتاجات عن المجتمع البحثي موضع الدراسة. وتتيح البحوث المسحية الحصول على خمسة أنواع من المعلومات عن المبحوثين: 1)حقائق، 2)إدراك، 3) آراء، 4) اتجاهات، 5) تقارير سلوكية".[3]

ويمكننا تعريف المسح الاجتماعي بأنه طريقة لجمع البيانات حول ظاهرة اجتماعية معينة، بغرض الدراسة في ذاتها، أو بغرض بناء إشكالية وفرضيات البحث، أو تكون بغرض الإعلام والتوعية.

2- خصائص المسح الاجتماعي

يمكن بيان خصائص المسح الاجتماعي في النقاط التالية:

1- يعتبر المسح الاجتماعي دراسة للواقع الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون الحاضر أو الواقع الاجتماعي عن طريق جمع البيانات اللازمة حوله بما يمكّن من القيام بالدراسة.

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، 2أج. (الكويت: جامعة الكويت، 1993، 1994)، 1: 93.
2 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص 118-19.
3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 66.

2- يعمد المسح الاجتماعي إلى جمع بيانات متعددة ومتنوعة وكثيرة عن الظاهرة الاجتماعية بطريقة منظمة.

3- عادة ما تجمع البيانات عبر المسح الاجتماعي عن طريق استمارة مقابلة أو استمارة استبيان.

4- يلجأ الباحثون في العلوم الاجتماعية عموما إلى استخدام منهج المسح الاجتماعي لأنه يمكّن من اختبار صحة فروض، والإجابة على تساؤلات البحث.

5- غالبا ما يستند المسح الاجتماعي على قاعدة نظرية واضحة، كأن يتبنى القائمون عليه النظرية السلوكية أو التفاعلية الرمزية.

6- تستخدم البيانات التي جمعت عبر المسح الاجتماعي عن الوقت الحاضر في تفسير علاقات بين متغيرات اجتماعية في وقت سابق.

7- توظف البيانات المتوفرة أصلا في شكل إحصائيات وتقارير في تطوير الفروض أو تفسير النتائج.

8- يمكن عبر المسح الاجتماعي الجمع بين أنواع مختلفة من المتغيرات كالمتغيرات المتعلقة بوقائع أو حقائق والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات السلوكية (السن، الجنس، المستوى الاقتصادي، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).

9- يمكن التأكد من صدق بيانات المسح الاجتماعي باستخدام محكات خارجية، عبر تطبيق أساليب إحصائية متطورة.[1]

3- خطوات المسح الاجتماعي

للقيام بعملية المسح الاجتماعي لابد من إتباع مجموعة من الخطوات الضرورية للحصول على البيانات الصحيحة وذات المصداقية العلمية.

أ- التخطيط: وتعني هذه الخطوة البناء النظري للعملية ككل من حيث وضع أهدافها بدقة، وأدواتها وأرضيتها الفكرية والتساؤلات التي يراد الإجابة عليها والفرضيات التي يجب التحقق منها. بالإضافة إلى بناء تصميم نظري للأسئلة التي تطرح على المبحوثين وتحديد خصائص العينة المطلوبة ومكان تواجدها. كذلك إذا كانت

---

1 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 59-63.

العملية واسعة بحيث يحتاج الباحث إلى مساعدين، فلابد من اختيارهم بعناية وتدريبهم على عملية المسح وتوضيح الأهداف بدقة لهم.

ب- جمع البيانات: وفي هذه الخطوة يتم تطبيق الخطوة الأولى النظرية على الواقع العملي، بمعنى تنفيذ الخطة التي تم تطويرها وتنقيحها واعتمادها في الخطوة الأولى. على أن هذه الخطوة تعتمد بشكل حيوي على ذكاء وخبرة القائم بعملية المسح الاجتماعي، خاصة في المواقف غير المتوقعة أو غير المألوفة، كالتعامل مع عينة لم تعهد هذا النوع من الأعمال من قبل فتنظر إليه بعين الريبة، أو مواجهة موقف رفض العينة الإدلاء بالمعلومات للأشخاص الغرباء. تتدخل في مثل هذه المواقف خبرة وذكاء القائم بالمسح الاجتماعي في تبديد الشكوك، وتلطيف العلاقات، وبناء الاتجاهات الإيجابية، عن طريق مثلا الشرح والتفسير والإقناع، والسلوك المنبسط، والصبر.

ج- تفريغ البيانات: بعد القيام باستجواب العدد المطلوب من المبحوثين، تأتي الخطوة التالية التي لا تقل أهمية عن سابقتيها، وهي تحديد طريقة منهجية لتفريغ البيانات، وأفضل الطرق في هذا المجال استخدام الجداول، بحيث يمكن تصنيف البيانات إلى فئات وفق متغيرات البحث. وبهذا يشكل يستطيع الباحث أن يستخدم التحليل الإحصائي على نطاق واسع، ويفعّل هذا الاستخدام توظيف الحاسوب عبر تحميل وتشغيل برامج الإحصاء الآلي (SPSS مثلا).

د- التفسير وصياغة النتائج: بعد القيام بتفريغ البيانات وتحليلها إحصائيا، تأتي مرحلة قراءة النتائج التي يعطيها التحليل الإحصائي، قراءة كيفية، بمعنى تقديم معاني النتائج الكمية وتفسيرها بشكل يجعلها مفهومة لكل من يطلع على البحث. واستخلاص النتائج العامة التي يمكن تعميمها.

إلا أن هناك من يقترح خطوات أخرى أكثر تفصيلا لمنهج المسح الاجتماعي، من هذه الاقتراحات ما طرحه أصحاب "موسوعة العلوم السياسية"، أن خطوات المسح الاجتماعي هي:

1- جمع المعلومات، ويتم ذلك عبر مصدرين هما:

أ- المصادر الداخلية، والتي تتعلق بالخبراء القائمين بعملية المسح.

ب- المصادر الخارجية، ويعني ذلك الاستعانة بخبراء من الخارج، كأن يجري تنظيم مؤتمرات أو حلقات دراسية يشارك فيها هؤلاء الأجانب بهدف محدد فقط وهو الدراسة المستقبلية.

2- الخطوة الثانية التي تلي عملية جمع البيانات هي تشكيل لجنة يراعى فيها التنوع في التخصص مهمتها معالجة هذه المعلومات.[1]

وهناك صيغة أخرى لخطوات منهج المسح الاجتماعي وهي التي طرحها الأستاذ عبد الله عامر الهمالي، التي يقسم فيها خطوات المسح الاجتماعي إلى أربعة مراحل رئيسية لا تخرج عن إطار خطوات البحث العلمي العامة، وهي كالتالي:

أ- تحديد إشكالية الدراسة المسحية.

ب- تحديد الأهداف العامة للبحث.

جـ- اختيار المتغيرات ذات العلاقة بالبحث.

د- التعريف الإجرائي لهذه المتغيرات مع إعداد التصميم الإحصائي.

هـ- تحديد منهجية المسح.

و- اختيار العينة الملائمة.

ي - تصميم أداة المسح (مقابلة، الاستبيان، أو الاثنين معا).

س-اختيار المساعدين الذين يقومون بجمع البيانات وتدريبهم.

ع- مباشرة عملية جمع البيانات.

ص- تحليل النتائج وكتابة التقرير النهائي.[2]

لكن كلا الاقتراحين السابقين هما بمثابة تفصيل في الإجراءات التقنية للقيام بعملية المسح الاجتماعي، ولا تخرج هذه الخطوات عما طرحناه في البداية. الخطوات الأساسية في أي مسح اجتماعي هي وجود موضوع، وخطة، وتفريغ البيانات وتفسيرها.

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 93-94.

2 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص 123-25.

4- أنواع المسح الاجتماعي

هناك عدة أنواع للمسح الاجتماعي، منها ما طرحه عبد الله محمد عبد الرحمان، عندما قسمه إلى ثلاثة أنواع على أساس المجالات، العمق، والبحث. إذ يدخل في نطاق المسح على أساس المجالات: مسوح عامة وأخرى متخصصة. ويشمل المسح الاجتماعي على أساس العمق، مسوح وصفية وأخرى تفسيرية. أما على أساس جمهور البحث، فتشمل المسوح الشاملة ومسوح العينة.[1]

وهناك تصنيف آخر لعبد الله عامر الهمالي يضم المسوح الاجتماعية التالية:

1- المسح عن طريق المقابلة الشخصية.

2- المسح عن طريق الهاتف.

3- وأخيرا مسح الاستبيان البريدي.[2]

أما تصنيف أصحاب "موسوعة العلوم السياسية"، فيقدم تصنيفا متميزا عن سابقيه، بأن قسم المسح الاجتماعي إلى قسمين: مسوح التقاطع والمسوح الطويلة.

يتم في مسوح التقاطع جمع البيانات مرة واحدة فقط، وتستخدم عندما يكون الهدف هو مجرد القيام بالدراسة الاستطلاعية. أما في المسوح الطويلة، فإنه يتم جمع البيانات في أكثر من مرة، وغالبا ما يرتبط هذا النوع من المسح الاجتماعي بالدراسات التتبعية، التي يعمد فيها الباحث إلى تتبع تطور ظاهرة معينة عبر فترات زمنية مختلفة. في حين يرتبط النوع الأول بالقياسات المتعلقة باتجاهات الرأي العام حول قضايا معينة كقضايا البيئة والعنف والانتخابات وما إلى ذلك.[3]

لكن بصفة عامة، تتنوع المسوح الاجتماعية بناءً على الأداة المستخدمة، فإذا كانت الأداة هي المقابلة فإنها تأخذ شكلا معينا وكذلك خاصية معينة، كأن تكون خاصة بموضوع ثابت نسبيا، وتتطلب وقتا طويلا. وإذا كانت الأداة المستخدمة هي الاستبيان، فإن المسح الاجتماعي يرتبط بالدراسات الاستطلاعية بشكل كبير.

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 154-155.

2 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص 119-21.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 67.

5- مزايا المسح الاجتماعي

لا شك في أن منهج المسح الاجتماعي ينطوي على مزايا عديدة في ميدان بحوث العلوم الاجتماعية، يأتي على رأس هذه المزايا سهولة استخدامه ولا يتطلب وقتا كبيرا في القيام به. خاصة إذا تعلق الأمر بعينة متاحة داخل المجتمع، كعينة التلاميذ في المدرسة أو الطلبة في الجامعة. وهناك العديد من المزايا التي تحدث عنها علماء المنهجية الخاصة بالمسح الاجتماعي نوردها كما يلي:

1- يمكّن المسح الاجتماعي من الحصول على بيانات كثيرة يمكن اختبارها دون بذل جهود كبيرة، كما هو الحال في التعداد السكاني.

2- دقة البيانات المتحصل عليها عبر المسح الاجتماعي، خاصة عند استخدام أداة المقابلة أو الملاحظة.[1]

3- قلة التكاليف المالية بالنسبة لمثل هذا النوع من البحوث الاجتماعية، مقارنة بنظيرتها الوصفية أو التجريبية التي تتطلب معدات.

4- تتميز المسوح المستخدمة للاستبيان بعدم تحيز المستوجبين في الإدلاء بالمعلومات الحقيقية.

5- وجود فترة زمنية مناسبة للمبحوث للتفكير حول الإجابة عن الأسئلة، خاصة عندما يستخدم الاستبيان البريدي.

6- يسمح المسح الاجتماعي للباحث بأن يقوم بتطبيق بحثه على منطقة جغرافية متسعة دون أن يترتب على ذلك تكاليف باهظة.[2]

7- كما يسنح المسح الاجتماعي بدرجة كبيرة من المرونة حيث يسمح للقائم بالمقابلة توضيح بعض الكلمات التي قد تبدو غامضة للمبحوث. كما تسمح له بالاسترسال لاستيضاح بعض الإجابات الغامضة أو الحصول على معلومات إضافية من المبحوث.

8- تمكّن المقابلة في المسح الاجتماعي بالتحكم في الموقف حيث يمكن للقائم بها التأكد من أن المبحوث هو الذي يجيب عن الأسئلة بالترتيب نفسه الذي وضعه الباحث.

9- ارتفاع معدل تجاوب العينة مع عملية المسح الاجتماعي، خاصة إذا ارتبطت بقضايا محل اهتمام من قبل العينة.

---

1 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 151.

2 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 66 -67.

10- كما يسمح المسح الاجتماعي بجمع معلومات إضافية محل اهتمام من قبل الباحث، خاصة في باب الاقتراحات أو الآراء المفتوحة.[1]

6- عيوب المسح الاجتماعي

لا يخلو أي منهج من عيوب ونقائص، وهذه هي طبيعة مناهج العلوم الاجتماعية، على اعتبار أن موضوعات البحث متباينة جدا وبالتالي لا يوجد منهج صالح كلية لجميع الموضوعات وشامل من جميع النواحي. ويمكن تعداد عيوب المسح الاجتماعي في مجموعة من النقاط نوردها كالتالي:

1- يؤخذ على البيانات المتحصل عليها عن طريق المسح الاجتماعي بأنها سطحية، وهذه السطحية ناتجة عن الاهتمام المتزايد بجمع بيانات كثيرة في فترة زمنية واحدة ومحددة وقد يكون هذا على حساب بحث الظاهرة بتعمق.

2- تحتاج بعض المسوح إلى خبرة عالية مما يجعلها قابلة لفشلها إذا فقدت هذه الخبرة، خاصة عندما تجرى المسوح الاجتماعية في بيئات مضطربة.[2]

3- لا تسمح بعض أنواع المسوح الاجتماعية بالاسترسال حتى يمكن فهم بعض الإجابات الغامضة التي قد يدلي بها المبحوث.

4- لا تتكون فكرة واضحة لدى الباحث عن المبحوثين في بعض أنواع المسوح الاجتماعية، وهي تلك المستخدمة للاستبيان مثلا.

5- تتطلب تبسيطا كبيرا في الأسئلة، خاصة تلك المسوح التي تجرى في المجتمعات الأمية، أو العينات التي لا تعرف القراءة.

6- إمكانية عدم تجاوب العينة مع عملية المسح الاجتماعي.

7- تتطلب المسوح التي تستخدم أداة المقابلة في جمع البيانات وقتا طويلا وجهدا كبيرا وكذلك خبرة عالية، لأن الباحث سوف يكون في اتصال مباشر مع المبحوث.[3]

8- سطحية المعلومات المتحصل عليها عن طريق هذا النوع من البحوث، بسبب أن العديد من المستوجبين يعمدون إلى إخفاء أسرارهم، وتقديم الصورة الجيدة عن شخصيتهم وسلوكهم الاجتماعي.

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 66 -67.

2 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 151.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 66 -67.

9- تتطلب المسوح الاجتماعية تقويتها بتطبيق مناهج وأدوات أخرى للتأكد من البيانات المتحصل عليها، إلا إذا تعلق الأمر بالدراسات الاستطلاعية، التي لا تتطلب بيانات عميقة حول الموضوع المدروس.

لكن مع هذه العيوب، يبقى المسح الاجتماعي أحد المناهج المستخدمة على نطاق واسع في البحوث الاجتماعية، خاصة في ميدان علوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي. وهذا ما عبر عنه معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة عندما قالا: "الهدف من الدراسات المسحية هو محاولة جمع الخصائص المميزة لظاهرة معينة بقصد استخدام البيانات التي يتم الحصول عليها لتعزيز ظروف معاشة وتأييد ممارسات راهنة أو لعمل تخطيطات أكثر كفاءة وفاعلية لتحسين الظروف والعمليات الاجتماعية مثلا وذلك لكشف الوضع القائم وتحديد كفاءته عن طريق مقارنته بمستويات أو معايير أو محكات ثم اختيارها أو إعدادها لهذا الغرض".[1]

ثانيا المنهج التجريبي

1- تعريف المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي أحد المناهج الأساسية في بحث الموضوعات الاجتماعية، حتى ولو أنه مستعار من العلوم الطبيعية. لكن بالطبع استخدامه في العلوم الاجتماعية مكيف وفق طبيعة الموضوعات والظواهر الاجتماعية، إلا أنه يقتبس أدواته وتقنياته وروحه كثيرا من العلوم الطبيعية.

وهناك العديد من التعريفات لهذا المنهج منها أنه يعرف بأنه: "المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية، لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول إلى العلاقات بين الأسباب والنتائج".[2]

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 74-75.

2 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص: 100.

وهناك من يرى أن: "التجريب هو أفضل طرق البحث ذلك أنه يتسم بالموضوعية، كما أن الباحث عند استخدامه لهذا المنهج يستطيع أن يتحكم في العوامل المختلفة التي تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة".[1]

وهناك من يعرّف المناهج التجريبية بأنها تلك: "التي تهدف إلى التعمق في الظواهر التي تقبل الملاحظة والبحث عن أسباب حدوثها أو إيجاد تفسير لها. فالتفسير يعين الباحث على الإجابة عن التساؤل المهم الذي لا تستطيع المناهج الوصفية الإجابة عنه وهو: لماذا تحدث ظاهرة معينة على النحو الذي تحدث به، ولماذا تستمر في الحدوث؟ والتفسير كأحد أهداف العلم الأساسية هو الطريق لتحقيق الهدفين الآخرين وهما التنبؤ بالظاهرة ومن ثم إمكان ضبطها أو التحكم فيها".[2]

وهناك من يرى أن: "الطريقة التجريبية [هي] من أهم الأدوات التي تستخدم في ورشة بحوث علم النفس الاجتماعي. وفي الطريقة التجريبية يوجد متغيران؛ يسمى أحدهما بالمتغير المستقل والآخر بالمتغير التابع".

ويقول نيوكمب: "أن التجربة هي أكثر الطرق ملاءمة لعمل ضبط للمنبهات الاجتماعية، ويعني بالتجربة معالجة ظروف البحث ومتغيراته بوضع الخطط الكفيلة بذلك".[3]

وهناك من يرى أن: "التجريب العلمي لا يمكن أن يتم إلا عن طريق المختبرات كما هو الحال في العلوم الطبيعية والكيمياء، حيث يتم التحكم كليا في كل العوامل والظروف المحيطة بالمادة موضوع التجربة. هذا الاعتقاد أصبح خاطئا لأنه يمكن تطبيق التجربة في علم الاجتماع ولكن في نطاق محدود".[4]

ويمكننا تعريف المنهج التجريبي بأنه: إعادة بناء المتغيرات (المستقلة والتابعة) في المخبر وإخضاعها بشكل مستقل عن المتغيرات الدخيلة للكشف عن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات أو التأكد من صحة وجود العلاقة بينها وحجم هذه العلاقة.

---

1 عباس محمود عوض، **في علم النفس الاجتماعي** (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص. 20-22.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 81-82.

3 عطوف محمود ياسين، **مدخل في علم النفس الاجتماعي** (بيروت: دار النهار للنشر، 1981)، ص. 47.

4 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 120-22

2- خصائص المنهج التجريبي

يتميز المنهج التجريبي عن غيره من المناهج بجملة من الخصائص، حددها علماء المنهجية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- الخاصية الأولى في المنهج التجريبي أنه يتم التركيز فيه على طائفة صغيرة من المتغيرات، يتم اختبارها للتأكد من صحة العلاقات الارتباطية بين المغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ومدى تدخل المتغيرات الدخيلة والوسيطة.

2- يقوم المنهج التجريبي على إطار نظري واضح، كاعتماد دراسة معينة على النظرية السلوكية، أو النظرية الوظيفية، أو النظرية التفاعلية الرمزية. فإذا درسنا العلاقة بين السلوك الانسحابي للأطفال في المدرسة والخبرات المؤلمة، يمكن أن تكون النظرية السلوكية الخلفية الفكرية المناسبة للقيام بهذه الدراسة.

3- كما يتميز المنهج التجريبي باختبار الفروض التي يطرحها الباحث في مشروع بحثه الأولي، وغالبا ما يكون اختبار الفروض كميا، عن طريق تطبيق التحليل الإحصائي لتحديد العلاقات السببية بشكل أكثر دقة.

4- من خصائص المنهج التجريبي استخدام وسائل مقننة في قياس المتغيرات، بمعنى أن أدوات البحث المستخدمة تكون قد خضعت لشروط علمية قبل استخدامها في التجريب مثل قياس صدقها وثباتها، أو تكون قد استعملت من قبل باحثين آخرين. إلا أن هذه الخاصية ليست خاصة بالمنهج التجريبي وإنما هي عامة في كل المناهج.

5- يتمتع المنهج التجريبي بمرونة كبيرة بحيث يمكن تكرار الدراسة كم من مرة نتيجة لتحكم الباحث في المتغيرات، وهذا يفيد في عملية التثبت من نتائج البحث عن طريق مقارنة بعضها ببعض.

6- كذلك من خصائص المنهج التجريبي إمكانية عزل المتغيرات عن بعضها البعض لقياس مدى تأثير كل متغير على حدة، ومعرفة حجم تأثير كل واحد منها. فإذا أراد الباحث دراسة تأثير كل من متغير "قلة النوم" ومتغير "الضجيج" ومتغير "مشاهدة أفلام العنف" على المتغير التابع وهو "العدوانية" عند الأطفال، فإن باستطاعته أن يعزل كل متغير على حدة ويعرف أي المتغيرات أكثر تأثيرا على عدوانية الطفل من الأخرى.

7- من خصائص المنهج التجريبي التحديد الواضح للمتغيرات الرئيسية، ويتجسد هذا الوضوح في قابلية المتغيرات للقياس. فعندما تصاغ المتغيرات بشكل تصبح قابلة

للقياس، عندئذ تكون واضحة. وهذا ما يتم القيام به عادة في المنهج التجريبي، وهو أساس نجاح التجربة أيضا.

8- يتمتع المنهج التجريبي بتحكم الباحث الكمي في قيم المتغير المستقل بما في ذلك تغير قيمته إلى أعلى أو إلى أسفل. وإذا أخذنا تجربة بافلوف، فإن التحكم الكمي في المتغير المستقل تتمثل في زيادة عدد ضربات الجرس مع اقترانها بتقديم الأكل أولا، واستبدال ضربات الجرس بإشعال الضوء.

9- يتميز المنهج التجريبي بالتحكم الجيد في المتغيرات الدخيلة عبر عملية عزل المتغيرات، التي لا تكون متاحة في المناهج الأخرى. نستطيع القول أن إدخال المتغيرات وسحبها من صنع الباحث، وهنا يستطيع الباحث أن يضبط كل المتغيرات بما فيها المتغيرات الدخيلة. وبالتالي نتائج الباحث تكون خالية من أي تأثير لمثل هذه المتغيرات.[1]

3- أسس المنهج التجريبي

نعني بالأسس القواعد التي يقوم عليها المنهج التجريبي، والتي ترتكز عليها عملية التجريب. وهذا يعني أن فقدان هذه القواعد يعرض عملية التجريب للفشل، أو لفقدان القيمة العلمية. وقد اختلف العلماء في تحديد هذه القواعد، إذ جنح بعضهم إلى اعتبار القواعد العامة للبحث العلمي هي أسس المنهج التجريبي، كما فعل الباحث في علم الاجتماع عبد الله محمد عبد الرحمان عندما عدّد أسس المنهج التجريبي في مجموعة من النقاط نسردها كما يلي:

1. " تحديد المشكلة وصياغة الفروض التي ترتبط بالمشكلة المراد دراستها.
2. تحديد المتغير المستقل.
3. تحديد المتغير التابع.
4. كيفية قياس المتغير التابع.
5. تحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة في إجراء التجربة".[2]

وهناك آخرون طرحوا أسسا متميزة عن باقي المناهج الأخرى، من أمثال عطوف محمود ياسين عندما صنّف أسس المنهج التجريبي في النقاط التالية:

---

1 مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، ص. 71.

2 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 151.

1. اختيار مجموعتين (ضابطة وتجريبية) وعلى الثانية تجرى التجربة.

2. تحقيق التجانس أو تثبيت المتغيرات التابعة وهي التي يشترك فيها جميع أفراد المجموعتين؛ هذا ويمكن إجراء اختبار مبدئي على المجموعتين: لتحقيق التشابه والعمل على تثبيت المتغيرات الشروط المشار إليها.

3. استخدام أو إضافة المتغير المستقل وهو المراد معرفة أثره أو مدى فاعليته ويستخدم مع المجموعة التجريبية فقط.

4. بعد انتهاء الفترة الزمنية للتجربة يجري اختبار نهائي على المجموعتين ثم تقارن النتائج تمهيدا لاستخلاص نتيجة التجربة أو إصدار الحكم على دور المتغير المستقل.[1]

ويحصر كل من معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة أسس المنهج التجريبي في قاعدتين أساسيتين هما الحكم في موقف التجربة، والتوزيع العشوائي للمبحوثين على طرفي التجربة. وقد حددا إجراءات صارمة لابد من توفرها في الأساس الأول، سوف نتحدث عنها لاحقا بالتفصيل، من هذه الإجراءات التحديد الدقيق لقيم المتغير المستقل، وتسجيل قيم المتغير التابع، والتحكم في المتغيرات الدخيلة. أما الأساس الثاني فيكون عن طريق اعتماد معايير اختيار العينة العشوائية عند القيام بالتوزيع العشوائي لمجموعات المبحوثين.[2]

أما بالنسبة لجون ستيوات ميل، كما جاء ذلك في كتاب عبد الغفار رشاد القصيبي تحت عنوان "مناهج البحث في علم السياسة"، فإن أسس المنهج التجريبي تكمن في النقاط التالية:

1- الاتفاق، ويعني به مقارنة أكبر عدد ممكن من الظواهر، وتحديد العوامل أو الخاصيات الأكثر حضورا في كل الظواهر، في علاقة مع خاصيات أخرى، عندئذ يمكن تحديد العلاقات السببية.

2- الاختلاف، وهو عكس الأساس الأول، ويعني حصر المقارنة بين حالتين متشابهتين، في ظل مجموعة من الظروف والشروط، إلا شرط واحد، فيكون هذا الشرط أو الظرف الوحيد هو سبب للظاهرة أو جزء أساسي من السبب أو النتيجة لها،

---

1 عطوف محمود ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. 51.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 82-86.

بحيث تغيب الظاهرة بغيابه، وتوجد بوجوده. فمثلا عند دراسة ظاهرة النزاعات في العلاقات الدولية، ويحصر الباحث مجموعة من الأمثلة، ويقارن بينها، فإذا وجد أنه كلما حضر إنتاج الأسلحة بشكل زائد حدثت نزاعات، وكلما غاب غابت النزاعات، عندئذ يستنتج أن سبب النزاعات هو الإنتاج الزائد للأسلحة.

3- يتمثل الأساس الثالث في التغيير النسبي أو التلازم في التغير، ويقصد به ستيوارت ميل أنه إذا حدث تغير في أحد العوامل وصحب هذا التغير تغيرا في ظاهرة معينة، دون أن يحدث مثل هذا التغير في ظواهر أخرى لم تتعرض لمثل هذا العامل، دل ذلك على أن هذا العامل سبب في الظاهرة أو نتيجة لها، فالبحث هنا يتناول علاقة سببية بين سبب ونتيجة، وبالتالي يصبح أي تغير في السبب يتبعه تغير في النتيجة.[1]

باختصار يقوم المنهج التجريبي على الأسس التالية:

1- حصر المتغيرات المستقلة والتابعة.

2- التحكم الصارم في المتغيرات الدخيلة.

3- التجربة.

4- القياس الكمي.

4- خطوات المنهج التجريبي

كل من يباشر تطبيق المنهج التجريبي في البحث العلمي، لابد أن يلتزم بمجموعة من الخطوات الضرورية، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- تحديد الجماعات المتكافئة:

أول خطوة يجب مباشرتها في تطبيق المنهج التجريبي في بحث ظاهرة أو موضوع معين هي تحديد الجماعات المتكافئة التي تستخدم في عملية التجريب. ويشترط في هذه المجموعات أن تكون منسجمة ومتوفرة على النفس المتغيرات والخاصيات. ولذلك لابد من مراعاة العديد من الأمور في جماعات التجريب حددها الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي في النقاط التالية:

---

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص . 271-73.

1- التماثل الفردي بين أفراد الجماعات كالتماثل في السن، والجنس، والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي والاجتماعي، بحيث أن أي تباين يمكن أن يكون بمثابة متغير دخيل على التجربة. فلو أجريت دراسة تجريبية على مجموعات التلاميذ لقياس التحصيل الدراسي، ووجد في العينة تلاميذ معيدين للسنة، فإن هذا يمكن أن يعمل كمتغير دخيل مؤثر في نتائج الدراسة.

2- التماثل بين الجماعتين كجماعة وليس كأفراد، كانتماء الجماعات التجريبية لمستوى تعليمي واحد (السنة الأولى ابتدائي أو السنة الثانية ثانوي)، وانتماء الجماعات إلى مدرسة واحدة وهكذا.

3- التوزيع العشوائي بين المجموعات، بمعنى يكون أمام كل فرد من أفراد العينة نفس فرصة التواجد في الجماعة التجريبية أو الجماعة الضابطة، وذلك لتجنب احتمال وقوع تحيز في انتقاء وتصنيف الأفراد ضمن الجماعتين.[1]

2- اختيار نموذج التجربة:

هناك العديد من أنواع التجارب التي تستخدم في البحوث التجريبية. وقبل التطرق إلى هذه الأنواع، نعرّف معنى التجربة أولا.

تعريف التجربة

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التجربة من هذه التعريفات، التعريف الذي يقول أن: "التجربة هي فحص يشتمل على معالجة مضبوطة، يقوم بها الباحث لدراسة متغيرات معينة، كما ينطوي على ملاحظة النتائج وقياسها بدقة. ويتدخل الباحث في التجربة، لأن الظواهر المدروسة تلاحظ في ظل شروط مضبوطة".[2]

وهناك من يرى أن التجربة: "تستدعي ... قيام الباحث بعملية قياس أو أكثر لقيم المتغيرات المستقلة ولقيم المتغيرات التابعة. وتتطلب التجربة أيضا اختبار مجموعة من الأفراد أو مجموعات لتتم عملية القياس بينها وليعرض أفرادها للمتغير التجريبي".[3]

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص . 273-78.

2 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، **مناهج البحث العلمي: في الفكر الإسلامي والفكر الحديث** بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997)، ص. 110-11.

3 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 79-82.

وهناك من يرى أن التجربة: "تقوم ... أساسا على تحكم الباحث في الظروف المحيطة بموضوع بحثه ... بطريقة صناعية. ويعنى هذا أننا قبل أن نجري تجربتنا قد فرضنا فرضا معينا، وهذا يعني أن التجريب يقوم على فرض أو فروض يحاول الباحث التحقيق من صدقها أو عدم صدقها، كذلك فإننا في التجربة نحتفظ بكل العوامل التي تؤثر في الظاهرة".[1]

وبذلك تكون التجربة هي إعادة الموقف السلوكي في وضعه الاصطناعي لقياس العلاقات المختلفة بين المتغيرات والتحكم الصارم في المتغيرات الدخيلة التي بدون هذا الضبط تكون حاضرة ومؤثرة.

أنواع التجارب

1- التجربة البعدية: يتم في هذا النوع من التجارب قياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع على المجموعات التجريبية لمعرفة حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. على أن يكون القياس هنا مرة واحدة، لكن يمكن أن يكون على مجموعة واحدة وهي المجموعة التجريبية أو يكون على مجموعتين أحدهما تجريبية وأخرى ضابطة. فإذا كان التجريب على مجموعة واحدة، فإن هنا يكون الاختصار على قياس حجم التغير بين المتغير التابع والمستقل في نفس المجموعة، أما إذا كان التجريب على مجموعتين، فإن القياس يكون بالمقارنة بين المجموعة التي خضعت لتأثير المتغير المستقل والمجموعة التي لم تخضع له. وتسمى الأولى بالمجموعة التجريبية وتسمى الثانية بالمجموعة الضابطة.[2]

وتحلل المقارنة بين المجموعتين عبر حساب المتوسطات الحسابية والمقارنة بينهما، أو استخدام قانون تحليل التباين، من أجل تحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعة الضابطة والتجريبية، وتحديد هذه الفروق هو بمثابة النتائج العلمية التي توصل لها الباحث عبر المنهج التجريبي، ويمكن تعميمها على الحالات المشابهة.

2- التجربة القبلية: النوع الثاني من التجارب هو تلك التجارب التي تجرى كمقدمة لعملية التجريب كلية، يكون الهدف منها استطلاع مدى فعالية المتغيرات المنتقاة للدراسة التي يريد الباحث بحثها.

---

1 عباس محمود عوض مرجع سبق ذكره، ص. 21-22.

2 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 110-11.

3- التجربة القبلية البعدية: مضمون هذا النوع من التجارب هو القيام بتجريب المتغيرات على مرحلتين: مرحلة يختبر فيها مدى مناسبة المتغيرات المستقلة وحيويتها في المجموعة التجريبية والضابطة، والمرحلة الثانية هي القيام بالاختبار النهائي على المجموعة التجريبية ومقارنتها بالمجموعة الضابطة لرصد التغيرات التي حدثت وحساب الفروق الحسابية بين الجماعتين بتطبيق الطرق الإحصائية المناسبة كتحليل التباين، أو معاملات الارتباط. وهذا النموذج من التجارب يمكن تطبيقه على جماعة واحدة أو على مجموعتين.

فإذا كان التطبيق على مجموعة واحدة فإنه يقارن بين الاختبارين القبلي والبعدي على نفس المجموعة. وإذا كان على مجموعتين فإن المقارنة تتم بين المجموعتين التجريبية والضابطة في الاختبارين على حد سواء.[1]

ويحدد الأستاذ عمر التير مفهوم التجربة القبلية البعدية على مجموعة واحدة في أن يقوم الباحث: "بعملية قياس للمتغير التابع (القياس القبلي)، وبعدئذ يقدم للمجموعة المتغير التجريبي، ثم يقوم بعملية قياس أخرى للمتغير التابع (القياس البعدي). إن اختيار مجموعة واحدة كمثل هذه الحالة هو تصميم اقتصادي من حيث المجهود والتكاليف ويسهل القيام به وكثير من الباحثين يفضلونه من هذه الزاوية".[2]

أما بالنسبة للتجربة القبلية البعدية المطبقة على مجموعتين، تجريبية وضابطة، فإنها تتمثل في قيام الباحث: "باختيار مجموعتين عشوائيا، ويقوم بالقياس القبلي لأعضاء المجموعتين، ثم يقدم المتغير التجريبي للمجموعة التجريبية. ويقوم بالقياس البعدي لأعضاء المجموعتين. ويحسب الفروق بين القياسين وبين المجموعتين لإيجاد أثر المتغير.[3]

4- التجربة القبلية البعدية على جماعتين متبادلتين: يكون العمل في هذا النموذج من التجارب بأن يقوم الباحث بقياس المتغير التابع في إحدى الجماعتين قبل تعرضها لتأثير المتغير المستقل، ثم يقاس المتغير التابع في الجماعة الثانية بعد تعرضها لتأثير المتغير المستقل. وتختار الجماعتان بطريقة عشوائية ويعرضان للمتغير المستقل. ويدل الفرق بين القياس القبلي في الجماعة الأولى، والقياس البعدي في الجماعة الثانية على أثر المتغير

---

1 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 111-12.
2 مصطفى عمر التير مرجع سبق ذكره، ص. 84-85.
3 نفس المرجع السابق ص. 85-86.

المستقل. بمعنى أن نتيجة البحث تتحدد في تحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعتين.[1]

5- التجربة القبلية البعدية للجماعات المتعددة: يكون العمل في هذا النوع من التجارب مختلفا عن سابقيه من العينة المعتمدة. إذ يجرى التجريب القبلي البعدي على جماعة تجريبية وجماعتين ضابطتين أو على جماعة تجريبية وثلاث جماعات ضابطة. وهذا يقتضي زيادة جماعة ضابطة ثانية على الجماعة الضابطة الأولى، ويسمى مثل هذا النموذج بالنموذج الجماعات الثلاث. ولا تقاس الجماعة الثانية قياسا قبليا ولكن تعرّض للمتغير المستقل وتقاس قياسا بعديا، ثم تقارن النتائج بعد ذلك، وتحسب الفروق وفروق الفروق وذلك لتنقية المتغيرات من شوائب القياس القبلي وشوائب التغير الذي يحدث خلال الفترة التي تمضي بين القياس القبلي والقياس البعدي. وإن كان حساب الفروق هنا جد معقد، إلا أن فائدة هذا النوع من التجريب كبيرة، إذ يمكن الوصول إلى نتائج علمية أكثر دقة وأكثر شمولا، بحيث أن حساب الفروق ذات الدلالة الإحصائية تشمل أكثر من علاقة.[2]

6- التجربة العاملية: هناك من يعرّف هذا النوع من التجارب بأنه: "تجربة تختبر صحة النتائج التي ترتب على متغيرين أو أكثر. وتتناقض التجربة العاملية مع التجربة المألوفة التي تقوم على عامل واحد، ففي التجربة العاملية يقوم الباحث بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل "المتغيرات المستقلة التي يقيس نتائجها" ودراسة آثارها على خاصية نتجت عنها "المتغير المعتمد" ويقوم الباحث فضلا عن ذلك بدراسة آثار المستويات المختلفة لكل عامل، وآثار العوامل مجتمعة".[3]

وهذا يعني أن هذا النموذج من التجارب قائم على قياس العوامل المتعددة، ومن ثم التحليل العاملي. ويتيح هذا النوع من التجارب تحليل مجموعة من المتغيرات في تجربة واحدة، مما يعني إحاطة أكثر بموضوع الدراسة.

7- التجربة المعملية: تعرف التجربة المعملية بأنها: "التجربة التي تجرى في بيئة خاصة تختلف عن البيئة الطبيعية التي تحدث فيها الظاهرة عادة. ومعمل التجربة في العلوم الاجتماعية عبارة عن حجرات مزودة ببعض الوسائل التقنية التي تساعد بعض

---

1 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص. 318-21.
2 نفس المرجع السابق، ص. 318-21.
3 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 112-13.

هذه الوسائل في تنويع قيم المتغير المستقل. وفي هذا النوع من التجارب يعلم المشاركون في الدراسة أي الذين تجري التجربة بينهم بأنهم موضوع دراسة".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "تجربة مضبوطة "مقيدة" يخلق فيها الباحث الموقف التجريبي كله، لكي يتمكن من تحديد الشروط التجريبية بطريقة دقيقة".[2]

وهناك من يرى أن التجارب المعملية: "تهدف ... إلى الوقوف على العلاقات السببية بين المتغيرات موضوع الدراسة واختبار الفروض العلمية حولها في ظل ظروف تجريبية بالغة الضبط والإحكام والدقة، وفي سياق تم إعداده والتخطيط له مسبقا لهذا الغرض، وذلك بإتباع إجراءات معينة تضمن بلوغ نتائج موثوق بها عن تأثير أحد المتغيرات (المتغير المستقل) على متغير آخر (المتغير التابع) وضبط كافة المتغيرات الأخرى (الدخيلة) التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع مع المتغير المستقل، بحيث يتم التأكد من أن التغيير الذي حدث في المتغير التابع يرجع إلى المتغير المستقل وليس سواه من المتغيرات الأخرى".[3]

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التجارب المعملية هي المواقف السلوكية التي يصنعها الباحث في المخبر يحاكي فيها الواقع، بهدف قياس مدى تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في موضوع معين.

ومن ثم تهدف التجارب المعملية إلى اكتشاف وتوضيح العلاقات الحقيقية بين المتغيرات، أو العلاقات التي لا تشوبها شائبة من أثر متغيرات دخيلة. كما تهدف مثل هذه التجارب إلى قياس صحة فروض مستخلصة من نظرية معينة.[4]

وهناك من يرى أن هناك نوعان من التجارب المعملية، التي تخضع لتأثيرات المتغيرات المستقلة، وتستخدم في البحوث الاجتماعية: الجماعات الطبيعية في المعمل والجماعات الصناعية في المعمل. لكن بالتمعن في خاصيات التجارب المعملية، نجد أن هناك نوعا واحدا وهو الأخير، أما النوع الأول فعادة ما يطلق عليه بالتجارب الحقلية أو الميدانية سنعرض له لاحقا.

---

1 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

2 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

3 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 89-90.

4 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 72-74.

وهناك العديد من الأمثلة التي طبّقت فيها التجارب المعملية منها ما أورده كل من معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة في كتابهما "علم النفس الاجتماعي" عن تجربة قام بها ألبورت Allport وبوستمان Postman عن العمليات النفسية المسؤولة عن انتشار الشائعات.[1]

وعند تقييم هذه الأنواع من التجارب، نجد أن هناك من الباحثين في العلوم الاجتماعية من يرى أنها تنطوي على مجموعة من العيوب في مقابل مجموعة من المزايا، لخصها الأستاذ مصطفى عمر التير في النقاط التالية:

1- البيئة غير الطبيعية التي يصنع فيها السلوك، وبالتالي فالسلوك الاصطناعي قد لا يمثل السلوك الحقيقي.

2- العيب الثاني هو مترتب عن سابقه، والمتمثل في صعوبة تعميم نتائج البحث في السلوك المصطنع على السلوك الطبيعي.

3- صعوبة تفسير نتائج مثل نوع من البحوث بسبب الظروف الاصطناعية التي تجرى فيها.

لكنه يرى أنه في مقابل هذه العيوب والنقائص للبحوث التجريبية، هناك جملة من المزايا أو نقاط القوة فيها والتي تتمثل في النقاط التالية:

1- تتيح التجربة المعملية للباحث التحكم وضبط متغيرات الدراسة وكذلك عزل المتغيرات الدخيلة، وتلافي تأثيرها على المتغير التابع.

2- تتيح التجربة المعملية عادة للباحث فرصة جيدة للاختيار العشوائي للعينة، والتحكم في هذا الاختيار بشكل أفضل من أوضاع أخرى للبحث.

3- مرونة تطبيق التجربة، بصور مختلفة وفي ظروف مختلفة وتكرارها بسبب التحكم الجيد فيها.[2]

8- التجارب الحقلية: يعرف هذا النوع من التجارب بأنه: "تلك التجربة التي تصمم بحيث تنفذ في البيئة الطبيعية سواء كانت هذه البيئة فصلا دراسيا أو مصنعا أو

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 91.

2 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 72-74.

معسكرا من معسكرات الأطفال ... ويحاول الباحث عادة الوصول إلى نفس درجة تحييد المتغيرات والتحكم في قيم المتغير المستقل".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها تهدف إلى: "دراسة السلوك في سياقه الطبيعي. وفيها يتدخل الباحث عن عمد لإحداث تغييرات في جانب معين من جوانب التفاعل الاجتماعي للجماعة (المتغير المستقل) لمعرفة أثر ذلك على سلوك الأفراد (المتغير التابع) بقصد اختبار بعض الفروض أو تقويم فعالية أسلوب من أساليب إدارة الجماعة".[2]

من خلال التعريفين السابقين، يتبيّن لنا أن هذا النوع من التجارب يجري في ظروفه الطبيعية، وربما هذا ما يزيد من مصداقية نتائجه العلمية. وبناءً على ذلك، هناك مجموعة من المزايا لهذا النوع من البحوث، يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- تتميز بواقعيتها وتسمح بتعميم النتائج على مواقف الحياة الفعلية. وهذا هو ما يطلق عليه بالصدق الخارجي الذي يعكس حقيقة أن النتائج التي تم التوصل إليها من الممكن أن تصدق في مواقف أخرى خارج نطاق موقف البحث النوعي نفسه. ويكون الصدق الخارجي مرتفعا إذا أمكن تصميم الدراسة على أشكال مختلفة من جمهور العينة.[3]

2- يمّكن هذا النوع من البحوث دراسة جوانب متعددة من الظاهرة في سياقها الطبيعي، التي يمكن ألا تظهر خلال التجربة المعملية.

3- يمّكن كذلك هذا النوع من التجريب اختبار عدد من الفرضيات بدلا من الاختصار على فرضية واحدة.

جـ- المصداقية المرتفعة لنتائج البحث، بما يزيد من موثوقية تعميمها على نطاق واسع، على عكس البحوث التي تجرى في ظروف اصطناعية.[4]

لكن في مقابل هذه المزايا، هناك عيوب يشكو منها هذا النوع من التجارب لخصها الأستاذ مصطفى عمر التير في ثلاث نقاط رئيسية هي:

أ- صعوبة تحقيق التوزيع العشوائي للعينة والتحكم فيها وضبطه وفق متطلبات الدراسة.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 74-75.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 86-87.

3 نفس المرجع السابق، ص. 86-87.

4 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 74-75.

ب- طول مدة البحث، بما يؤدي إلى الملل، أو حتى إلى حالات الإنهاك المؤثرة على مسار البحث ككل.

جـ- صعوبة التأثير على قيم المتغير المستقل، بهدف الدراسة المتعددة الجوانب لتأثيره.[1]

وهناك أمثلة لهذا النوع من التجارب، من ذلك ما جاء في كتاب لكل من معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة تحت عنوان "علم النفس الاجتماعي"، أنه قام كل من فرنش French وشنيدر Snyder عام 1959 بتجربة بقصد الكشف عن بعض العوامل التي تحدد درجة تأثير الضباط في أداء جنودهم. وعلى وجه الخصوص درجة حب هؤلاء الجنود لضباطهم، وقد طُبّق على أعداد كبيرة من الجنود في قاعدة جوية استبيان للكشف عن المشاعر التي تكونت لديهم نحو ضباطهم خلال حياتهم اليومية، ثم كوّنت جماعات صغيرة قوام كل منها ضابط وثلاثة جنود. وطلب منهم أداء بعض المهام وكشفت النتائج عن أن الضباط الذين يتمتعون بقدر أكبر من حب جنودهم لهم، كانوا أكثر تأثيرا فيهم من الضباط الآخرين الذين يتمتعون بقدر أقل من حب جنودهم في مختلف المهام التي شملتها الدراسة.[2]

5- العوامل المؤثرة على عملية التجريب

يمكن أن نقسم العوامل التي لها احتمال التدخل في عملية التجريب إلى مستويين رئيسيين هما: العوامل المؤثرة على الصدق الداخلي، والعوامل المؤثرة على الصدق الخارجي.

أ- العوامل التي تؤثر على درجة الصدق الداخلي: يمكن حصر هذه العوامل في مجموعة من النقاط هي:

1- الأحداث التاريخية: وتعني تلك الأحداث التي يمكن أن تحدث أثناء إجراء عملية التجريب تؤثر في سير عملية التجريب أو تفرض متغيرات دخيلة عليها. كسماع خبر سار أو مؤلم، أو حدوث حادثة مؤلمة أو ما إلى ذلك...

2- النضج: بمعنى زيادة فهم أعضاء المجموعة التجريبية الوضع الذي يجري، خاصة بعد إعادة الاختبار وهذا يحول دون إصدار السلوك الطبيعي.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 74-75.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 89-90.

3- القياس: عندما يتعرض الفرد للقياس مرتين فإن درجته على الميزان عند القياس التالي قد تكون متأثرة بتعرضه للقياس مرة سابقة. بمعنى تأثير تكرار عملية التجريب.

4- وسيلة القياس: كما يمكن لوسيلة القياس أن تؤثر على نتائج البحث، كعدم ملاءمتها لطبيعة أفراد العينة.

5- القيم الإحصائية المتطرفة: وتعني وجود قيم إحصائية تقع على أطراف المنحنيات البيانية التي تشير إلى وجود أفراد داخل المجموعة التجريبية يختلفون بشكل كبير في خاصياتهم الشخصية عن غيرهم، وغير منسجمين مع بعضهم البعض.

6- أخطاء التحيز: تتعلق هذه النقطة بميل الباحث إلى اختيار مجموعة من الأفراد بعينها لتكون المجموعة التجريبية وأخرى لتكون الجماعة الضابطة، دون إخضاع هذا التصنيف إلى الشروط العلمية كالطريقة العشوائية في التوزيع.

7- التغيب: نستطيع القول أن هذه أحد المشاكل التي تواجه القائم بعملية التجريب، عندما يتغيب عن الاختبار بعض الأفراد مما يسبب إرباكا لمجموعة خاصة إذا كان عدد المتغيبين كبيرا، ويضطر الباحث إلى تأجيل الاختبار. وعادة تأجيل الاختبار ينعكس على العملية ككل بالسلب.[1]

ب- العوامل المؤثرة على درجة الصدق الخارجي: يمكن تحديد فئة هذه العوامل في ثلاث نقاط هي كالآتي:

1- أثر القياس القبلي على تغيير صفات الأفراد: هناك احتمال أن يؤدي الاختبار الأولي التجريبي على جماعات عملية التجريب إلى تغيير صفات الأفراد خاصة من ناحية حماستهم ودافعيتهم وقابليتهم لإجراء عملية الاختبار لوجود سبب خارجي كمنع الآباء أطفالهم من المشاركة، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى الاعتذار عن المشاركة في العملية ككل.

2- أثر الظروف المصطنعة التي تتم فيها التجربة: يتعلق هذا العائق بعلم الأفراد الذين يشاركون في التجربة بأنهم يخضعون للملاحظة الخارجية، وأن أنماط سلوكهم تخضع للقياس والتقييم. وقد يؤثر هذا على درجة اتساق مثل هذا السلوك الذي يتم في

1 مصطفى عمر التير مرجع سبق ذكره، ص. 79-82.

ظروف مصطنعة مع السلوك الطبيعي، ويصدق هذا بصورة أشد في حالة التجارب المعملية. ومن الممكن أن يميل بعض أفراد العينة بدورهم إلى اصطناع السلوك.

3- أثر التفاعل بين عاملين أو أكثر: يشير هذا العائق إلى وجود علاقة تأثير وتأثر بين عاملين أو أكثر من العوامل السابقة الذكر، بما يجعلها تؤثر في بعضها البعض، كتأثير عامل النضج على التغيب، على تغير صفات الأفراد.[1]

6- نموذج من التجريب: تجربة سولمون آش Asch (1958)

قام عالم النفس سولمون آش بدراسة حول تأثير الجماعة على سلوك الفرد، وحدود هذا التأثير على مواقفه الخاصة. وكانت منهجية دراسته هذه القيام بعملية تجريب على مجموعات من الأطفال. وقد اتبع في هذه التجربة مجموعة من الخطوات هي كالتالي:

الخطوة الأولى اختار فيها جماعة مكونة من خمسين فردا، وقسمها إلى مجموعات صغيرة، بحيث تشمل كل مجموعة ثماني أفراد، وكان المطلوب منهم اختيار خط واحد من بين ثلاثة خطوط يماثل في طوله خطا رابعا. وكان الباحث يعرض على المجموعة خطا يبلغ طوله عشرة بوصات، ثم يعرض عليهم بعد ذلك خطوط ثلاثة تبلغ في أطوالها 4 و8، 3، 10، بوصات. ثم يطلب من كل فرد منهم أن تكون إجابته بصوت عال ومسموع. ثم اتفق الباحث مع سبعة من أفراد المجموعة وبدون علم الفرد الثامن أن يدلوا بالإجابة الخاطئة ليعرف هل الفرد الثامن يحذو حذو باقي الجماعة في إعطاء الإجابة حتى ولو كانت خاطئة أم يستقل برأيه. وعند إجراء التجربة وتكرارها كم من مرة بحيث بلغت ثمانية عشرة مرة، في اثني عشر منها كان الأفراد السبعة يدلون بالإجابة الخاطئة. فتبيّن من خلال هذه التجربة، أن من بين خمسين شخص، خضع أربعة عشر فردا لتأثير ضغط الجماعة في أكثر من نصف عدد المحاولات. ولقد قاوم ثلاثة عشر فردا إجماع الجماعة.[2]

الشاهد من هذه التجربة هو إمكانية القيام بالتجربة على السلوك الإنساني (اختيار 50 فردا للتجربة) والتحكم في متغيرات التجربة (الاتفاق مع سبعة أشخاص للإدلاء بالإجابة الخاطئة)، وسهولة تكرار العملية كم من مرة (تكرار التجربة 18 مرة). ولو أن هذه التجربة أخذت نموذج التجربة المعملية، إلا أنه يمكن القيام بالأنواع الأخرى من التجارب.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 82-83.

2 عباس محمود عوض، **في علم النفس الاجتماعي** (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص. 22-24.

7- تقييم المنهج التجريبي

هناك مجموعة من الملاحظات سجلها علماء المنهجية على تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية، من هذه الملاحظات ما طرحه الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي، والتي حددها في مجموعة من النقاط نسوقها في الآتي :

1- مرونة الظاهرة البشرية والسلوك الإنساني التي لا تتلاءم مع طبيعة قواعد وضوابط المنهج التجريبي.

2- تأثير المتغيرات الأخرى غير المستقل والتابع، بشكل يفوق في بعض الأحيان تأثير المتغير المستقل ذاته.

3- تعدد أسباب وشروط حدوث الظواهر السياسية والاجتماعية بشكل معقد يتجاوز معادلة المتغير المستقل والمتغير التابع.

4- اصطناعية الموقف التجريبي، الذي قد يبتعد في بعض الأحيان كثيرا الموقف الحقيقي للظاهرة أو السلوك المدروس.[1]

لكن النقد الجوهري في تطبيق المنهج التجريبي في حقل العلوم الاجتماعية وتحليل الظواهر الإنسانية، كان من قبل أنصار المدرسة النقدية في علم الاجتماع، من أمثال تيدور أدرنو وهربرت ماركيوز ويورغن هابرماز. وكان هذا النقد هو الخلفية النظرية لمدرستهم في التحليل السوسيولوجي. وقاعدة هذا الانتقاد هو عدم إمكانية إخضاع الظاهرة الإنسانية المفعمة بالحيوية لتحليل كمي أو منهج كمي طُبّق على الظواهر الطبيعية، التي يمكن أن تخضع للضبط الصارم والتحليل الكمي.

ثالثا : المنهج التاريخي

1- تعريف المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو الآخر منهج رئيسي في ميدان العلوم الاجتماعي، مازال يستخدم بشكل واسع في البحوث الإعلامية والسياسية والاجتماعية وحتى النفسية. وقد اختلف الباحثون في حقل المنهجية في تحديد معناه، فهناك من يعرّفه بأنه : "مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية،

---

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، **مناهج البحث في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص. 279.

وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وجميع تفاعلات الحياة فيه".[1]

وهناك من الباحثين في علم الاجتماع، من أمثال معنى خليل عمر وزملاؤه في كتابهم "المدخل إلى علم الاجتماع " يرى أن: "دراسة الماضي يعني التعرف على حصيلة الأحداث التي وقعت وسادت ثم بادت، والفائدة المتوخاة من ذلك هي أنها تصب في الاستفادة من عبرها وآثارها السلبية والإيجابية. أي أنها تمثل خبرة جاهزة عاشها أفراد المجتمع ودفعوا ثمنها أو استفادوا منها ... ".[2]

وهناك من يرى أن المنهج التاريخي: "يقوم ... على مبدأ أنه يصعب فهم حاضر الشيء دون فهم ماضيه، وذلك لأن الحاضر هو نتاج الماضي".[3]

وهناك من يرى أن: "المنهج التاريخي لم يعد يقنع فحسب بالوصف والسرد بل يفرض طريقة استقرائية يغلب عليها التحليل والتركيب، والمؤرخون اليوم يتفادون وصف الحوادث ومجرد سرد نتائجها ويوجهون اهتمامهم الأكبر إلى تقسيم وبيان أسباب الظواهر التاريخية وعلاقاتها الارتباطية ... والتاريخ بمعناه العام يبحث في تطور المجتمعات البشرية والظواهر الطبيعية الأخرى، كتاريخ الأرض وتاريخ الكون مثلا، وبمعناه الخاص يتناول المجتمعات الإنسانية في الماضي وما تركته وراءها من آثار ووثائق ومستندات مسجلة أو مشخصة بذاتها كالمعابد والتماثيل والأدوات المختلفة والأهرامات"[4]

وهناك من يعرّف المنهج التاريخي بأنه: "منهج يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه. ... فالمنهج التاريخي [هو] الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف

---

1 رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص. 153.

2 معنى خليل عمروآخرون، **المدخل إلى علم الاجتماع** (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 396.

3 إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 117-18.

4 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 229.

فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل".[1]

ويمكننا تعريف المنهج التاريخي بأنه: مجموعة الخطوات العلمية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها كما وقعت، وترتيبها واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد على فهم الواقع والتنبه للمستقبل.

2- أهمية المنهج التاريخي وأهمية التاريخ

يستمد المنهج التاريخي أهميته من أهمية التاريخ نفسه كمصدر إلهام للشعوب والحضارات، ومرجع للتدبير السياسي والتنظيم الاجتماعي، وبناء العلاقات مع الشعوب الأخرى، كعلاقات الشعوب العربية والإسلامية مع الشعوب الأخرى القائمة على الاستلهام من تاريخها الحضاري الطويل، الذي في الغالب يكون بالنسبة لها مصدر فخر واعتزاز واعتداد بالذات. وفي هذا السياق نجد العديد من الباحثين في مجال المنهجية يتحدثون عن أهمية المنهج التاريخي في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية والإعلامية.

يرى في هذا السياق معنى خليل عمر وزملاؤه أن أهمية دراسة الظواهر عبر استخدام المنهج التاريخي تكمن في النقاط التالية:

"1- وجود صلة بين وقوع الحدث الحاضر بجذوره الماضوية.

2- تطور الظاهرة عبر الزمن يتطلب العودة إلى حالتها في الماضي، إذ من الممكن وقوع تغير في حالة الظاهرة المدروسة ولكي نعرف فيما إذا وصلت إلى درجة أفضل أو أسوأ فإنه يتوجب العودة إلى ماضيها والكشف عن درجة تغيرها".[2]

ويضيف من جهته الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي أسبابا أخرى تقوي من أهمية التاريخ والمنهج التاريخي في التحليل الاجتماعي، مستشهدا بأقوال علماء غربيين وباحثين أكاديميين في حقل المنهجية. والنقاط التي أضافها هي كما يلي:

1- يتيح التاريخ إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية.

2- يلقي التاريخ مزيدا من الضوء على اتجاهات جارية ومستقبلية.

---

1 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

2 معنى خليل عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 397.

3- يشير التاريخ إلى التطورات والتفاعلات وأهميتها النسبية في الحضارات المختلفة الماضية وتأثيرها في حاضر ومستقبل حياة المجتمعات المعاصرة.

4- يتيح التاريخ إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، أو نظريات ونماذج أو تعميمات جارية في الحاضر، أو بنيت على معطيات مقتبسة من مجتمعات الحاضر، استنادا إلى الماضي.

5- يتيح التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وعلى استخدام الحاضر لتفسير الماضي، بمعنى أن هناك علاقة ترابطية متبادلة في التفسير والتحليل الاجتماعي للظواهر.

6- يسهم التاريخ في توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها أو عموميتها وقابليتها للتكرار، وهذا ما يجعل المنهج التاريخي ذو أهمية لكل البحوث العلمية، كتلك التي تستخدم منهج دراسة الحالة.

كما استشهد بكلام رايت ميلز Wright Mills في بيان أهمية التاريخ والمنهج التاريخي في العلوم الاجتماعية ولعلم السياسة خصوصا لعدة أسباب منها:

1- أن المعرفة التاريخية المنظمة الخاصة بتطور المجتمعات والنماذج المقارنة للنظم الإنسانية عبر التاريخ، ضرورية لاختبار الفروض وتحليل نتائج البحوث تحليلا دقيقا والتعرف العميق على مشكلات الإنسان المعاصر.

2- من غير الممكن الفهم العميق والديناميكي للمجتمع المعاصر دون التعرض للسياق التاريخي الذي نشأ فيه هذا المجتمع أو ذاك. إن فهم أي مجتمع لا يمكن أن يكون دقيقا ومتكاملا إلا في ضوء المضامين التاريخية والتطور التاريخي لهذا المجتمع، وبهذه المضامين التاريخية تكون الدراسة استاتيكية محدودة النطاق، وأيضا تتبيّن أهمية المنهج التاريخي في تحليل وتفسير مثل هذه العمليات التطورية.

3- ثمة رابطة وثيقة بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، بحيث أن فهم النظم المعاصرة يكون أكثر عمقا ودقة إذا تمت مقارنتها بتلك النظم التي كانت قائمة عبر الزمن، وأيضا من خلال المنهج التاريخي، وفهم وتفسير الواقعة عبر الزمان، يكون في ضوء مراحل التطور وما ارتبط بها من اختلاف في معدلات واتجاهات النمو.[1]

1 عبد الغفار رشاد القصبي مرجع سبق ذكره، ص. 228-229.

إن أهمية التاريخ تكمن في أن كل ظاهرة اجتماعية أو أنى كان شكلها أو مضمونها إلا ولها امتداداتها في الماضي، ومعرفة هذا الماضي ينطوي على خطوة حيوية من خطوات البحث العلمي المعاصر. بل إن هناك نظريات في علم الاجتماع تشيد بدور التاريخ والمنهج التاريخي في فهم الظواهر الاجتماعية والقيام بالتحليل السوسيولوجي. من هذه النظريات نذكر على سبيل المثال نظرية ابن خلدون في فهم وتحليل حركة العمران البشري، وكذلك النظرية الماركسية والنظرية النقدية.

3- قواعد التحليل التاريخي

هناك جملة من الاعتبارات المنهجية التي لابد من أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر، لخصها معنى خليل عمر وزملاؤه في كتابهم المشار إليه سابقا، يمكن تعدادها في النقاط التالية:

1- الظروف المادية: تشمل هذه القاعدة دراسة مجموعة من المعطيات المادية المرافقة للظاهرة التاريخية والتي يمكن أن تتدخل في مسارها، مثل الجنس والتوالد والوفيات والأمراض ودراسة البيئة الجغرافية الطبيعية وعمل الإنسان مثل الصناعة والزراعة والطرق والمباني.

2- الثقافة العقلية: وتشمل هذه القاعدة المعطيات الرمزية المحددة في:

أ- اللغة، وما يتصل بها من كتابة وألفاظ وعلم الأصوات وعلم المعاني.

ب- الفنون التشكيلية، كالرسم والتصوير والنحت. والفنون التعبيرية، كالأدب والموسيقى والرقص.

ج- العلوم: نظرياتها ومناهجها ونتائجها.

د- الفلسفة والأخلاق نظريا وعمليا.

هـ- الدين بما فيه من عقائد وشعائر.

و- القانون والعرف وقواعد العلاقات بين الأفراد والجماعات.

3- النظم الاقتصادية: تشمل هذه القاعدة الجوانب المتعلقة بالغذاء وكل ما له صلة بوجود الإنسان الفيزيقي، التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

أ- نمط الإنتاج في الزراعة وفي تربية الحيوان واستغلال المعادن.

ب- الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل.

ج- التجارة والتبادل التجاري.

د- التوزيع، أي توزيع نظام الملكية وما يتصل بها.

4- النظم الاجتماعية: تتضمن هذه القاعدة عناصر الحياة الاجتماعية والبنيات الاجتماعية التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

أ- الأسرة: تكوينها والسلطة الأسرية وأحوال النساء والأبناء والتنظيم الاقتصادي في الأسرة وملكية الأسرة والميراث فيها.

ب- التعليم: فرصه ووسائله والقائمون به والعلوم والفنون والآداب والثقافة.

ج- طبقات المجتمع وأساس تقسيمه والقواعد التي تنظمه.

5- النظم السياسية: تشمل هذه القاعدة كل ما يتعلق بوجود السلطة وزوالها، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

أ- شكل الحكومة.

ب- نمط النظام السياسي.

ج- نوع الإدارة.

د- طبيعة الدولة.[1]

إلا أن الأستاذ عبد الله محمد عبد الرحمان، أستاذ علم الاجتماع، قد اقترح قواعد أخرى للتحليل التاريخي للظواهر، أو قواعد المنهج التاريخي في التحليل الاجتماعي، في كتابه "علم الاجتماع النشأة والتطور"، حددها في النقاط التالية:

1- تحليل الظاهرة موضوع الدراسة والوقوف على عناصرها.

2- التعرف على نشأة الظاهرة والرجوع إلى أصولها.

3- دراسة الظاهرة وتطورها ومعرفة مظاهر التطور خلال كل مرحلة.

4- ضرورة دراسة ثقافة المجتمع.

---

1 معن خليل عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 396-403.

5- دراسة العلاقات القائمة بين الظواهر ومعرفة الآثار التي نتجت عن عمليات التفاعل بين العلاقات.

6- يجب على الباحث الاجتماعي أن يوسع دائرة اهتمامه بتاريخ الشعوب ومقارنتها، والعمل على الوصول إلى قوانين عامة حولها.

علاوة على ذلك، يجب أن تأخذ عناصر المقارنة صورا ثلاث وهي:

1- المقارنة بين نظم وظواهر في مجتمع واحد.

2- المقارنة بين نظم سائدة في مجموعة من المجتمعات المتجانسة من حيث الدرجة والنوع.

3- المقارنة بين نظم سائدة في مجتمعات متمايزة وغير متشابهة تنتمي إلى بناء اجتماعي آخر.[1]

ومهما يكن من اختلاف بين الباحثين والعلماء في مجال علم المنهجية، إلا أنه يمكن أخذ جميع هذه القواعد بعين الاعتبار عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر. على اعتبار أنها متكاملة فيما بينها، سواء تعلق الأمر بالاعتبارات الرمزية كالثقافة واللغة والفن والفلسفة والعلم والتكنولوجيا، أو تعلق الأمر بالجانب المادي من فنون وصنائع ونمط العيش ونمط الإنتاج، أو تعلق الأمر بالجانب التنظيمي من نظم اجتماعية واقتصادية، أو تعلق الأمر بالجانب السياسي كطبيعة الدولة وشكل الحكومة ونمط النظامي السياسي، أو تعلق الأمر بالجانب السوسيولوجي كالجماعات البشرية واختلاف الأجناس وتباين الأعراق وما إلى ذلك. كلها اعتبارات لابد على الباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي، أن يأخذها بعين الاعتبار عند القيام بالتحليل التاريخي للظواهر.

4- خطوات المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي مجموعة من الخطوات، على الباحث والمحلل التاريخي للظواهر أن يتبعها، ليصل إلى النتائج ذات الخاصيات العلمية. ويمكن تعداد مراحل المنهج التاريخي في النقاط التالية:

1- اختيار الموضوع: أولى مراحل البحث التاريخي اختيار موضوع البحث. ويكون الاختيار إما عن طريق مطالعة مستفيضة في الوثائق التاريخية، أو إشكالية أثارتها بحوث سابقة، أو مشكلات تاريخية مازال يتحدث عنها الناس ولم يفهموها.

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 146.

2- جمع الحقائق والمعلومات حول الموضوع المختار، وتوثيقها من مختلف مصادرها، سواء كانت مصادر أولية أو ثانوية، كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

3- ترتيب هذه الحقائق وتبويبها أو تصنيفها وفق الخطة المقدمة في مشروع البحث. وهنا نشير إلى الخطوات العامة لأي بحث، التي تحدثنا عنها في صدر هذا الكتاب، التي لابد من الالتزام بها في خطوات هذا المنهج.[1]

4- التحليل الخارجي للوثائق والمصادر بصفة عامة والذي يشمل "التأكد من صدق الوثيقة كوثيقة وعدم تزييفها وذلك بطرق عدة، منها المقارنة بين النسخ المختلفة، ومنها دراسة صاحب الوثيقة، ومنها التحقق من تاريخ الوثيقة".

5- التحليل الداخلي للمصادر، والذي يشمل "التأكد من حقيقة المعاني التي تتضمنها الوثيقة وكذلك تحديد الظروف والدوافع التي يمكن أن تكون قد أثرت في كاتب الوثيقة فدفعته إلى التمسك بالصدق، أو دفعته إلى الكذب والتزييف والتحريف أو إلى الخطأ".[2]

6- صياغة نتائج البحث والقوانين التي توصل إليها الباحث عند قيامه بالتحليل التاريخي لموضوعه. على أن تكون هذه الصياغة واضحة ومفهومة ودقيقة، وليست مجرد عموميات أو انطباعات لا تستند إلى حقائق تاريخية علمية.

7- كتابة تقرير البحث: وقد وضع الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي مجموعة من المعايير لابد من الالتزام بها عند كتابة التقرير النهائي للبحث، يمكن تعدادها في النقاط التالية:

أ- الموضوعية في صياغة تقرير البحث، بأن يبتعد قدر الإمكان عن الخطاب الإيديولوجي أو عن أي شكل من أشكال الدعاية السياسية، أو الإثنية.

ب- فهم التاريخ في محيطه وسياقه، بكل ما تحمل هذه المعاني من مضامين منهجية.

جـ- الربط الجيد بين الأحداث، من حيث تسلسل الوقائع، ومن حيث الصياغة المنهجية.

د- إعطاء الأولية في البحث إلى المصادر الأولية، بشكل ينعكس بإيجابية على مصداقية البحث. ولذلك من مراعاة القواعد التالية: "

1 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 117-18.

2 نفس المرجع السابق، ص. 117-18.

1- أن يرتب الباحث المراجع والمصادر التي استند إليها موضحا فيها المصادر الثانوية والمصادر الأولية.

2- أن يوضح كيفية الوصول إلى هذه المصادر أو ما صادفه فيها من صعوبات وجدارتها وما تمثله من دقة وصدق.

3- في حال استخدام المصادر الأولية على الباحث إجراء تدقيق للبيانات لتأكيد أصالتها ودقة ومصداقية مضمونها".

هـ- منطقية التحليل، والتي تعني تبني منطق واضح في تحليل الأحداث ومعالجة المصادر، وبذلك لابد على الباحث مراعاة النقاط التالية: "

1-خطورة التبسيط المبالغ، والإخفاق في الإحاطة بالحقيقة، وغالبا ما تكون الوقائع ذات علاقات متشابكة، وأسباب مركبة ومعقدة دون أن يكون ممكنا فهمها بعيدا عن هذا التشابك والتعقيد.

2- تقييم المعلومات والبيانات بطريقة غير علمية أو على أسس غير كافية، والوصول إلى نتائج مضللة استنادا إلى التشابه بين الوقائع والظروف".[1]

بكلمة واحدة، لابد أن يراعي الباحث عند كتابته للتقرير النهائي للبحث، الترتيب والتنظيم الذي يجعل بحثه مفهوما وواضحا لكل من يقرأه ويريد أن يستفيد منه. وكذلك يتضمن النتائج والقوانين القابلة للتعميم التي تحقق غاية التراكمية العلمية في البحث التاريخي وتؤدي إلى إثارة موضوعات جديدة في الحقل الذي ينتمي إليه الموضوع المبحوث. إن هذه المرحلة من البحث أكثر حساسية وخطورة، على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون البحث مشتملا على كميات هائلة من المعلومات القيمة والموثوقة، لكن إن لم تقدم مثل هذه المعلومات بطريقة منظمة، وتستنبط منها النتائج وتصاغ القوانين بشكل واضح، فإنها تفقد قيمتها العلمية. لأنه لا يستطيع أحد فهمها أو الاستفادة منها. ويمكن الرجوع إلى كتاب "منهجية إعداد البحوث العلمية: مدرسة شيكاغو" للمؤلف، للاطلاع على طريقة مدرسة شيكاغو في تنظيم البحث في شكله النهائي.

1 عبد الغفار رشاد القصبي؛ مرجع سبق ذكره، ص. 237-239 .

5- مصادر المنهج التاريخي

بناءً على أدبيات دراسات الباحثين الذين اهتموا بتطبيق المنهج التاريخي في تحليل الظواهر الاجتماعية، يمكن حصر مصادر البحث التاريخي في فئتين رئيسيتين هما:

أ- **المصادر الأولية**: يشمل هذا النوع من المصادر كل من الآثار والوثائق وبقايا وآثار الحضارات التاريخية القديمة كالحضارة المصرية القديمة والحضارة الرومانية في الجزائر والإنسان القديم في منطقة التاسيلي جنوب الجزار، يمكن أن تكون أدلة تفيد الباحثين في دراستهم وتحليلهم للتطور التاريخي للأحداث والظواهر الاجتماعية. كما تشمل هذه الفئة الوثائق الأصلية المتمثلة في السجلات المدونة لأحداث ووقائع ماضية قد تكون معروفة وغير مدونة (شفهية)، أو تكون مدونة، مثل المخطوطات والرسائل والمذكرات، والسجلات المصورة. وتشمل أيضا هذه الفئة العناصر الشفهية (المنقولة) مثل الأمثال، والأساطير، والفلكلور والتراث الشعبي وجميعها تعتبر مصادرا للتعرف على الحياة الاجتماعية والثقافية لمجتمع من المجتمعات.[1]

ويمكن عد المصادر الأولية في البحث التاريخي التي يعتمد عليها الباحث في المقام الأول، في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- الوثائق الشفوية المتمثلة في الحكم والأمثال الشعبية والأساطير والطقوس الدينية والأغاني الشعبية والفلكلور الشعبي. تتناقلها المجتمعات جيلا عن جيل، وتعبر عن نمط الحياة الاجتماعية الذي كان سائدا، ولا يزال مستمرا.

2- الوثائق المكتوبة والتي تتمثل في المخطوطات والاتفاقيات والقوانين والعقود والسجلات التجارية والجرائد والمذكرات والرسائل. وعادة ما تحتفظ المجتمعات بمثل الأشياء في مراكز الأرشيف.

3- الوثائق المصورة المتمثلة في النقود والتماثيل المصورة والنحوت والرسم والصور والأدوات الفنية والآثار والطوابع البريدية.

4- التسجيلات والصحف والمقالات والنشرات والمطبوعات والتقارير التي تدون الحوادث وتأريخ الحالة، بمعنى الأدلة اليومية للأحداث.

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 147-149.

5- شهادات الأشخاص الذين عاينوا الأحداث أو كانوا جزءا منها، أثروا فيها وتأثروا بها، أو عايشوها وأصبحوا بمثابة شهود عيان عاشوا الحدث القريب. وتكمن أهمية دراسة الحوادث والظواهر والمشكلات الماضية في الأسباب الآتية:

أ- وجود صلة بين وقوع الحدث الحاضر مع جذوره الماضية.

ب- تطور الظاهرة عبر الزمن يتطلب العودة إلى حالتها في الماضي.[1]

ب- المصادر الثانوية. تشمل هذه الفئة من المصادر التراكمية المعرفية حول الموضوع المبحوث، وكل ما كتب وأنجز من بحوث أكاديمية وكتابات وأقوال شعر أو نثر أو أدب أو قصص أو ما إلى ذلك، التي جاءت في مجموعها مفسرة وشارحة للأحداث التاريخية، وموثقة لها زمنيا ومكانيا. كل هذه الأشياء هي مصادر ثانوية للباحث التاريخي. وبإمكان الباحث هنا أن يستعين بتحليل المضمون ليصل إلى المعلومة التاريخية من بين الكم الكبير من الأدبيات التي كتبت حول أحداث تاريخية معينة.[2]

ويرى إبراهيم العسل أن مثل هذه المصادر"تعطينا صورة عن الظروف التي أحاطت بالمصادر الأولية، وما تم من بحوث عنها، أو قيل فيها من آراء. وهي تلقي الضوء عن المصادر الأولية".[3]

6- مزايا المنهج التاريخي

للمنهج التاريخي مزايا لا تعد ولا تحصى، ويكفي أنه مازال إلى يومنا هذا العديد من النظريات تطالب باستخدام المنهج التاريخي في فهم السلوك البشري سواء في علم الاجتماع أو علم النفس أو العلاقات الدولية أو علوم الإعلام والاتصال. ومع ذلك يمكننا عرض بعض هذه المزايا في النقاط التالية:

1- إن أول من دعا إلى تبني المنهج التاريخي في تحليل الظواهر الاجتماعية وحركة العمران البشري هو المؤرخ العربي المسلم ابن خلدون الذي عرّف التاريخ تعريفا اجتماعيا، فهدف التاريخ عند ابن خلدون هو دراسة مسائل الاجتماع الإنساني والعمران البشري، وما يلحقها كالعمران البدوي والعمران الحضري والأمم والخلافة والملك والمهن والعمال والفنون والعلوم والصنائع.

---

1 فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 398.
2 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 147-149.
3 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 117.

2- دعا فيكو Vico -عالم الاجتماع الإيطالي- إلى تبني المنهج التاريخي في التحليل السوسيولوجي. إذ يرى أن التاريخ الاجتماعي يرتبط بثلاث مراحل من تطور الحضارة والبشرية: المرحلة الأولى هي ذات طابع ديني حيث سيطر التفكير الديني على كافة مظاهر الحياة من فكر ولغة وعلوم وتنظيمات اجتماعية وقانونية والأسر والعادات. ثم المرحلة الثانية هي مرحلة عهد البطولة التي سيطر فيها أناس يتميزون بقدرات عقلية وإمكانيات ترفعهم إلى مراتب أعلى فيخضع لهم المجتمع، ويسيطرون على الحكم والسيادة وتظهر مبادئ الفلسفة والآداب واتسم هذا العهد بسيطرة قيم العقل (على حكم الدين). والمرحلة الأخيرة هي مرحلة الحرية والحقوق السياسية والمدنية وسيطرت فيها حكومة ديمقراطية.[1]

3- أثبتت الدراسات في علم النفس وعلم الاجتماع أن السلوك الإنساني ما هو إلا امتداد لماضي الإنساني يبدأ من طفولته، وبالتالي يتطلب فهم هذا السلوك العودة إلى ماضي الإنساني ونمط تنشئته الاجتماعية وكل الظروف التي أحاطت بطفولته، وتحليلها للوصول إلى فهم موضوعي لسلوك الإنسان.

4- علم الإنسان قائم على بحث وتحليل ماضي الشعوب والمجتمعات، على خلفية افتراض أن ما هو ماثل أمامنا من أنماط سلوكية ونظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ما هو إلا تطور عن الصورة البدائية للحياة البشرية. والعودة إلى الحالة البدائية تعني العودة إلى التاريخ واستخدام المنهج التاريخي.

5- إمكانية استخدام المقارنة كما يرى ابن خلدون، بين الظواهر التاريخية وتمييز الأشباه عن النظائر وتحديد الفروق وتحليلها.

7- عيوب المنهج التاريخي

في مقابل المزايا المذكورة سابقا للمنهج التاريخي، هناك جملة من الانتقادات التي وجهت له، يمكن تعدادها في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- إمكانية الوقوع في خطأ تضليل الوثائق والمصادر التاريخية، وبالتالي تحليل الظواهر تحليلا تاريخيا يكون غير كاملا. كما أنه ليس في كل الحالات يمكن الحصول على المصادر الأولية.

---

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 228-229.

2- إمكانية ميل الباحثين إلى نمط التحليل الصوري أو السطحي للتحليل، دون الارتقاء إلى مستوى استنباط القوانين الاجتماعية من الظواهر التاريخية. وذلك عندما يميلون فقط إلى سرد الأحداث وحشو الدراسات بكميات كبيرة من المعلومات دون تحليلها. وفي هذا الصدد يصعب استخدام التحليل الإحصائي في تحليل البيانات التاريخية.

3- وجود احتمال كبير في أن تكون الوثائق التاريخية خاصة السياسية، مزورة أو عرضة للتزوير أو التشويه أو الحذف أو الحشو لأغراض سياسية أو شخصية، أو أمنية أو نفعية أو لأي دافع آخر.

4- صعوبة الوصول إلى الوثائق المهمة، خاصة المتعلقة بالتاريخ السياسي أو العسكري الحديث. بسبب أن غالبا ما تلجأ الحكومات إلى إخفائها لأسباب أمنية أو سياسية، ولا تفرج عنها إلا بعد عقود من الزمن وربما تبقى طي الكتمان لمئات السنين.

رابعا: المنهج الوصفي

1- تعريف المنهج الوصفي

يعد المنهج الوصفي أحد المناهج الأكثر شيوعا في ميدان البحوث الاجتماعية، بسبب سهولته ووضوح خطواته، وإمكانية استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة في تحليل البيانات المجمعة. وقد تعددت تعريفات علماء المنهجية حول مفهومه، يمكن أن نسوق العديد منها في النقاط التالية:

يعرّف المنهج الوصفي بأنه: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية ومشكلة اجتماعية أو سكان معينين".

وهناك من يعرّفه بأنه: "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة".[1]

وهناك من يعرّفه بأنه: "يقوم ... على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة، والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها، ويتم ذلك وفق خطة بحثية معينة وذلك من خلال تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها".[1]

---

1 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص. 107.

وهناك من يرى أن البحوث الوصفية هي : "البحوث التي تركز على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بوصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع ما أو جماعة ما ، إذ بعد الدراسة الكشفية يتم التنقل بين الفروض التي تم استخراجها للتوصل إلى أهمها".[2]

وهناك من يرى أن المنهج الوصفي : "يحاول ... جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتصدى لدراستها في ظروفها الراهنة وإن كان يحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة والظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور أو النمو ووضع تنبؤات عنها".[3]

ويمكننا تعريف المنهج الوصفي بأنه : **مجموعة الأدوات الكمية (البيانات وحسابها بالطرق الإحصائية)، والكيفية (خطوات بناء الإشكالية والفرضيات والمتغيرات)، التي تساعد الباحث على وصف وتحديد خصائص ظاهرة اجتماعية معينة وتحديد طبيعة العلاقات بين متغيراتها وعناصرها تحديدا كميا (حساب العلاقة بالطرق الإحصائية مثل قانون سبيرمان)، أو كيفيا (تحليل وتفسير النتائج وقراءة الأرقام المبوبة في الجداول)، والوصول في نهاية المطاف إلى تعميمات.**

2- أهمية المنهج الوصفي

يكتسي المنهج الوصفي أهمية بالغة في دراسة وبحث ومعالجة الموضوعات الاجتماعية، ويشتق أهميته هذه من ميل الجمع الكبير من الباحثين الأكاديميين والطلبة إلى استخدامه، وكذلك انتشاره في معظم البحوث الجامعية عبر العالم. ويمكن ضبط أهميته المنهجية في مجموعة من النقاط هي كالتالي :

1- إن استخدام المنهج الوصفي في البحوث الاجتماعية وتحليل الظواهر الاجتماعية، يوفر قدرا هائلا من المعلومات، التي تكون شاملة للموضوعات من كل النواحي، بما يجعل الباحثين أكثر تحكما في بحثهم.

2- تمثل هذه المعلومات أهمية خاصة في تحقيق التراكمية المعرفية في أي حقل من حقول المعرفة، وتؤدي إلى تطور العلم ذاته، من خلال ما توفره من قاعدة أساسية لبناء

---

1 محمد مبارك محمد الصاوي، **البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992)، ص. 30.
2 جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع الإعلام** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبتعة والنشر، 2001)، ص. 202.
3 عباس محمود عوض، **في علم النفس الاجتماعي** (بيروت: دار النهضة العربة، 1980)، ص. 19-20.

وصياغة الفروض والمفاهيم والتصورات والإحاطة بالمتغيرات المختلفة. بالإضافة إلى توفير قاعدة متينة لبناء النظريات.

3- إن صياغة المفاهيم والتصورات في ضوء المعلومات المتحصل عليها عبر المنهج الوصفي هي في جوهرها بناء نظري على أسس واقعية. بمعنى مساهمة العلم في معالجة مشكلات المجتمع الحقيقي، وملامسة واقع الناس. وهنا يكمن دور ووظيفة العلم في تطور المجتمعات الحديثة.

4- إن البحث الوصفي هو السبيل المناسب في بناء المقاييس والتصميمات العملية في دراسة وبحث الظواهر الاجتماعية المختلفة بالاعتماد على المؤشرات الإمبريقية، وقياس المتغيرات كميا.[1]

3- خطوات المنهج الوصفي

للمنهج الوصفي مجموعة من الخطوات أو المراحل التي يخطوها الباحث نحو تقصي أبعاد الظاهرة المدروسة، التي تنتهي في نهاية المطاف إلى صياغة النتائج العلمية، أو صياغة التحديدات العامة لأبعاد الظاهرة المدروسة. وعند بحث أدبيات الباحثين في حقل المنهجية، نجد أن هناك العديد من الاقتراحات حول خطوات المنهج الوصفي في تحليل الظواهر الاجتماعية، نعرض بعضها في الآتي:

يرى الأستاذ عباس محمود عوض، في كتابه "في علم النفس الاجتماعي" أن خطوات المنهج الوصفي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- دراسة الموضوع بشكل أولي.

2- صياغة الإشكالية والفرضيات المرتبطة بها.

3- تحديد الافتراضات العامة للبحث.

4- تحديد عينة البحث.

5-تحديد أدوات جمع البيانات.

6- قياس صدق وثبات أدوات البحث.

7- صياغة نتائج البحث..[1]

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 265-66 .

كما يرى الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي، في كتابه "مناهج البحث في علم السياسة" أن خطوات المنهج الوصفي تتحدد في المراحل التالية:

1- تحديد الظواهر موضوع الدراسة.

2- جمع البيانات بواسطة أدوات دقيقة علميا.

3- معالجة عوامل الظاهرة وأبعادها المختلفة، وصياغة النتائج والتعميمات.

وهناك من يميز بين مرحلتين للمنهج الوصفي:

1- المرحلة الاستكشافية، وهي مرحلة اختبار أولي للموضوع، من حيث المفاهيم، والفرضيات وقابلية الموضوع للبحث.

2- مرحلة التشخيص، وهي مرحلة معالجة الموضوع، وجمع البيانات وتحليلها.[2]

يؤخذ على هذا التشخيص لمراحل أو خطوات المنهج الوصفي أنه يتداخل مع خطوات البحث العلمي العامة، ولا يميزه عنها. إن ما يميز خطوات المنهج الوصفي هو استخدام أدوات البحث المختلفة من ملاحظة، ومقابلة، واستبيان، لجمع البيانات حول الظاهرة المدروسة. وهذا يعني إعداد مسبق لهذه الأدوات، خاصة الأدوات التي تحتاج إلى تقنين، كما أن بإمكان الباحث أو الطالب أن يكتفي بالتقنين السابق إذا كان يناسب طبيعة بحثه.

الخطوة الموالية، هي مباشرة جمع البيانات من الواقع الجاري، بمعنى جمع البيانات الحية عن الحياة الاجتماعية وليست مصطنعة كما هو الحال في المنهج التجريبي، أو جامدة كما هو الحال في المنهج التاريخي.

الخطوة الموالية تنظيم هذه البيانات في جداول وتصنيفها ضمن فئات وفق مقتضيات الدراسة ومتغيراتها.

الخطوة الموالية هي القيام بتحليل البيانات تحليلا كميا، وهذا يعني تحليلها إحصائيا. وقد تم تطوير هذه الخطوة عن طريق استخدام الحاسوب، بإدخال البيانات في الحاسوب واستخدام البرامج الآلية الإحصائية والقيام بمختلف العمليات الإحصائية وفق فروض البحث المطروحة مسبقا.

---

1 عباس محمود عوض، مرجع سبق ذكره، ص. 19-20.

2 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 263-264 .

الخطوة الموالية هي أكثر حيوية وتتمثل في قراءة النتائج الكمية قراءة كيفية، بمعنى تفسير ماذا تعني النتائج الكمية المترتبة عن العمليات الإحصائية. وهنا يجد الباحث نفسه بحاجة إلى معرفة دقيقة بالقوانين الإحصائية ومعانيها. ويستطيع الباحث في هذا المستوى من البحث أن يستعين بكتب الإحصاء، أو استشارة الخبراء في الإحصاء للمساعدة على التفسير.

الخطوة الأخيرة هي صياغة التقرير النهائي، عن طريق تنظيم النتائج والتحقق من الافتراضات وبالتالي الإجابة على تساؤلات البحث. وكتابة التقرير النهائي لابد أن تكون واضحة بشكل يستطيع الآخرون الاستفادة من هذا البحث.

4- أسس المنهج الوصفي

يقوم المنهج الوصفي على مجموعة من الأسس التي هي بمثابة قواعد منهجية يجب أن يضعها الباحث أو الطالب الذي يستخدم المنهج الوصفي. ووفقا لأدبيات علماء المنهجية والباحثين في هذا الحقل، يمكن تحديد هذه الأسس في مجموعة من النقاط التالية:

1- استخدام كافة وسائل جمع البيانات اللازمة التي تحقق غرض استخدام المنهج الوصفي وقياس الفرضيات، كالملاحظة والمقابلة وغيرها.

2- بما أن الدراسات الوصفية تطبق على نطاق واسع، فإنها في الغالب تعتمد على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث وذلك توفيرا للجهد والمال والوقت، على أنه يجب أن تراعى أسس اختيار العينات بشكل يكفل التقليل من الخطأ العشوائي إلى أدنى حد ممكن.

3- تأخذ الدراسات الوصفية عدة أوجه للبحث والمعالجة، فمنها من يكتفي بالوصف الكمي أو الكيفي لجوانب الظاهرة، بينما تعني دراسات أخرى أكثر تعمقا بأسباب الظاهرة وما يمكن أن تكتشفه من علاقات بين عناصرها.

4- تتميز الخطوات الأخيرة من المنهج الوصفي بالصياغات التجريدية القابلة للتعميم على الموضوعات والظواهر المشابهة في ميدان العلوم الاجتماعية. وفي هذا السياق يرى الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي أن التجريد والتعميم خاصيتان مهمتان في البحث الوصفي.[1]

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 265.

5- أنواع البحوث الوصفية

مكن أن تأخذ الدراسات الوصفية عدة أشكال، بناءً على أهداف البحث وطبيعة الدراسة، والأدوات المطبقة في جمع البيانات. وبناءً على ذلك يمكن رصد أنواع الدراسات الوصفية في النقاط التالية:

أ- بحوث عامة وصفية يكون هدفها محصورا في وصف خصائص بعض الجماعات والتجمعات بصفة عامة من أية ناحية من النواحي الاجتماعية أو ما يرتبط بها. في بعض الأحيان يطلق على هذا النوع من البحوث الوصفية اسم البحوث الاستكشافية، التي مهمتها الكشف على حدود وجود الظاهرة.

ب- بحوث وصفية تركز عملها على جماعات أو جمهور معين، يكون الهدف استطلاع آراء ومعتقدات وأيديولوجيات يعتنقها الناس، وتتدخل بشكل مؤثر في حياتهم الاجتماعية، ومعرفة الاتجاهات التي يميلون نحوها إزاء فكرة أو أخرى.

جـ- بحوث وصفية تستهدف اختيار ظواهر معينة تفشت بين أعضاء البناء الاجتماعي أو تميل إلى الانقراض، ومحاولة التعرف من خلال الدراسة الوصفية المتعمقة على الأوصاف الدقيقة لها من حيث أبعادها وطبيعتها وماهيتها ووضعها الحالي والعلاقات بينها.

د- بحوث وصفية تستفيد من تحقيق الهدفين الرئيسيين للعلم المتمثلين في الوصف والتفسير، وتحاول الوصول إلى تحقيق الغاية النهائية من العلم وهي التنبؤ بالأحداث والاتجاهات التي تم وصفها وتفسيرها، وتحديد مسارها بالتقريب في المستقبل. وهذا النوع الأخير هو الأكثر حيوية وشيوعا في البحوث الأكاديمية.[1]

هـ- دراسات مكتبية، وذلك عن طريق استخدام التقارير والسجلات والبيانات المدونة لفهم الظواهر وتفسيرها واستنباط النتائج منها وتطوير الفروض عبرها. وهناك من يرى أن هذا النوع من الدراسات هو أقدمها. ويتميز هذا النوع من الدراسات الوصفية بأنه يتم في مكتبة أو مكتبات. ويستخدم الباحث بالإضافة إلى التقارير الرسمية والإحصائيات والوثائق، الكتابات الشخصية كالرسائل والمذكرات الخاصة وتواريخ الحياة.

ي- الوصف على المدى الطويل، والبعض يسميها بالدراسات الطولية. وهي عبارة عن بحث وصفي يسمح بدراسة تطور الظاهرة عبر فترة زمنية قد تصل إلى عشرات

---

1 جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع الإعلام** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبتعة والنشر، 2001)، ص. 202-04.

السنوات. وتتمثل بعض الدراسات من هذا النوع في قيام الباحث بمقارنة الأرقام الخاصة بظاهرة معينة خلال فترات زمنية مختلفة. وقد تكون هذه الأرقام عبارة عن قياسات رسمية.[1]

6- عيوب المنهج الوصفي

على الرغم من أهمية المنهج الوصفي، ودوره في تطوير البحوث في العلوم الاجتماعية، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يخلو هو الآخر من عيوب ونقائص. ويمكن رصد هذه النقائص في النقاط التالية:

1-أول عيب من عيوب المنهج الوصفي أنه يقتصر على الوصف الشكلي للظاهرة. أي يصفها من الجوانب الخارجي فقط، بما تلاحظه عين الباحث، ولا يحاول أن يتعمق إلى ما وراء الشكل.

2-إن استخدام المنهج الوصفي للتحليل الكمي والتحليل الإحصائي له جانب آخر سلبي وهو إعطاء الطابع المادي للظاهرة أو أنه يؤدي إلى التركيز على الجانب المادي للظاهرة. في حين أن الظاهرة الإنسانية لها أيضا جانب معنوي وهو الجانب المفعم بالحيوية الذي لا يمكن قياسه قياسا كميا.

3- إن البيانات الكمية المجمعة عبر المنهج الوصفي يجب أن يتعامل معها بحذر، درءا لإمكانية التحريف أو الحذف أو التحيز.

4- كذلك النتائج الكمية يجب أن يأخذها الطلبة والباحثون بنسبية، لأنه في بعض الأحيان لا تعبر حقيقة عن واقع الظاهرة، على اعتبار أن الوقت الذي تجمع فيه المعلومات قد لا يكون مناسبا لعينة الدراسة وبالتالي تقدم هذه الأخيرة إدلاءات غير دقيقة.

خامسا: المنهج المقارن

1- تعريف المنهج المقارن

المنهج المقارن بصفة عامة، هو القيام بعملية التناظر أو التقابل بين الأشباه والنظائر بتعبير ابن خلدون، والمقارنة بين خاصياتها. وله مستويات: المستوى الشكلي أو الخارجي وهو مقارنة الأشكال الخارجية كالأحجام والألوان، والمسافات والأعداد.

---

1 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص. 326- 27.

وهناك المستوى الداخلي أو الجوهري وهو المتعلق بمقارنة خواص الظواهر والعناصر الجوهرية فيها. بمعنى أن المقارنة تتناول البنيات الأساسية المكوّنة للظاهرة، والتعمق وسبر جوهر الظواهر والتمعن فيها.

وهناك من يرى أن: "المقارنة بمعناها العام تعني الوقوف على أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر، أي أنها مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة. والمقارنة متضمنة بطبيعتها في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ولتحقيق هدف العلم في دراسة التباين والاختلاف أو التماثل بين الظواهر الواقعية وتحديد الشروط والظروف التي تقف وراء هذا الاختلاف والاتفاق".[1]

وهناك من يرى أن: "من طرق البحث الأساسية في علم الاجتماع هي طريقة المقارنة التي تنطوي على إقامة تناظر متقابل ومتخالف لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين حالتين أو ظاهرتين (أو أكثر) تحدثان في المجتمع".[2]

ويرى معنى خليل عمر وزملاؤه في مناسبة أخرى من الكلام أن: "أن هدف هذا الأسلوب من التناظر والتقابل والتقاطع هو سبر غور واقع الظاهرة المدروسة وقياس العلاقة بين المتغيرات وبرهنة الافتراضات المطروحة في البحث بعد ذلك تتجلى أمام الباحث مسارات واتجاهات المتغيرات ومنحى تبدلاتها ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية".[3]

بصفة عامة المنهج المقارن هو طريقة لمعالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن ببيان أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين جزئي الموضوع المبحوث.

2- أهمية المنهج المقارن

تنطوي المقارنة على أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي في العلوم الاجتماعية باعتبارها أحد الطرق المستخدمة في معالجة الموضوعات ذات الطابع المقارن. ويمكن أن نحصر أهمية المقارنة في النقاط التالية:

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 243.

2 معنى خليل عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 403.

3 نفس المرجع السابق، ص. 404-06.

1- يسهم البحث المقارن في تجميع المفردات الذات الخاصيات المشتركة التي تكون مقدمة نحو البناء النظري المتكامل. بحيث أن تجميع المفردات المتشابهة سيوفر شرط الانسجام والاتساق بينها وهو شرط ضروري في بناء أي نظرية.

2- إن التحليل المقارن يكون طريقا نحو اكتشاف المتغيرات الجديدة في الظواهر، لا تظهر للعيان إلا عن طريق التفسير المقارن.

3- تساهم المقارنة في توفير درجة عالية من العمومية، بواسطة القوانين التي يمكن اكتشافها عن طريق المقارنة.[1]

4- إن المقارنة هي طريق مناسب لبيان خصائص الأشياء وتمايزها عن طريق مقابلتها مع بعضها البعض. وبالتالي هو منهج جيد للتحليل والتفسير في ميدان العلوم الاجتماعية، خاصة بالنسبة للموضوعات المعقدة.

5- إن التحليل المقارن يؤدي إلى تقسيمات فرعية في العلم الواحد، وهذا يؤدي بدوره إلى تراكمية معرفية كبيرة وإلى زيادة الفروع العلمية، وبالتالي التطور العلمي. فكلما تمايزت البنيات النظرية، كلما ازدادت التقسيمات بينها عمقا وبالتالي ظهور الموضوعات الجديدة والتخصصات الجديدة.

3- خطوات المنهج المقارن

المنهج المقارن كغيره من المناهج في العلوم الاجتماعية، يتضمن مجموعة من الخطوات التي هي بمثابة المعايير المنهجية التي يلتزم بها الباحث أو الطالب عند قيامه بالمقارنة، بشكل يؤدي إلى امتلاك بحثه خاصية المقارنة. وقد تحدث كثير من الباحثين في حقل المنهجية عن هذه الخطوات، بحيث يمكن حصر مجمل ما قالوه حول هذه النقطة في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- تحديد إشكالية الموضوع المقارن بدقة وتفصيلها إلى الأسئلة الجزئية التي تعكس بدورها أبعاد الدراسة.

2- بناءً على تساؤلات البحث، لابد من صياغة الفروض بشكل تكون قابلة للتحقق العلمي عبر المنهج المقارن.

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 254-255 .

3- جمع ووصف وترتيب الحقائق والبيانات التي تم الحصول عليها عبر عملية التصنيف المنهجي للأفكار.

4- تحديد الخواص المتماثلة وما يقابلها من خواص متباينة، وتحديد أبعاد كل منها بما يؤدي إلى التجريد النظري.

5- العمل على التفريق بين أوجه التشابه والاختلاف الأساسية عن نظريتها الرئيسية، بشكل يتبيّن للباحث الوحدات النظرية الجوهرية عن الثانوية.

6- تفسير وتحليل خواص التشابه والاختلاف الرئيسية والثانوية، إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري.

7- صياغة النتائج العلمية، وتحديدها في نقاط بدقة، والتحقق من صدق الفرضيات المطروحة من عدمه، بما يجيب على تساؤلات البحث.

8- كتابة التقرير الأدبي النهائي للبحث، وتقسيمه إلى عناصر، بدءا من العناصر الرئيسية إلى أدناها، مع احترام الخطة المقترحة لذلك.

4- أوجه المقارنة

هناك عدة أوجه أو أبعاد يمكن أن تأخذها المقارنة، ويمكن الاعتماد عليها عند استخدام المنهج المقارن، والتي هي بمثابة مقاييس لتوجيه البحث. وقد حاول علماء المنهجية حصر مثل هذه الأوجه، من بين هذه الاقتراحات، ما طرحه معنى خليل عمر وزملاؤه في النقاط التالية:

1- الوجه التأريخي: يقوم هذا المقياس على مقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مراحل زمنية متعاقبة، وتحديد التطورات التي طرأت عليها بفعل الزمن، والخواص التي لم تتأثر بفعل الزمن. مثل دراسة الزواج الداخلي (زواج الأقارب) في المجتمع الجزائري خلال العقود الزمنية الخمسة الماضية.

2- الوجه المكاني: يتم في هذا البعد من المقارنة، مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان معين بنظيرتها في مكان آخر، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف. مثل دراسة ظاهرة التسرب المدرسي في مناطق القطر الجزائري الأربع (الشمال والجنوب والشرق والغرب)، أو تقييم نتائج البكالوريا في مناطق مختلفة من القطر، وتحديد أوجه

الاختلاف والاتفاق بين المناطق من حيث تأثير المنطقة على الظاهرة، كطبيعة المناخ، وكثافة السكان، ووجود البحر والهضاب العليا.

3- الوجه الزماني- المكاني: يقوم هذا البعد من المقارنة على عاملي المكان والزمان في نفس الوقت. بمعنى مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة متباينة، مثل مقارنة وظيفة الشعر الاجتماعي في الوقت الراهن في المجتمع العربي مع العصر الجاهلي والعباسي ثم مقارنة هذا النتاج الأدبي مع وظيفة الشعر الاجتماعية في فرنسا في الوقت الراهن وفي ألمانيا في بداية هذا القرن وفي اليونان بعد منتصف هذا القرن.[1]

بالإضافة إلى أوجه المقارنة، طرح معنى خليل عمر وزملاؤه كذلك الأشكال التي يمكن أن تأخذها المقارنة، والتي حددوها في النقاط التالية:

1- المقارنة الثنائية: بمعنى المقارنة القائمة على الثنائية المتناقضة، والتي تقارن فيها أوجه الظاهرة المتناقضة والمتخالفة بالنوع والطبيعة واللتان لا يرتبطان بأي شكل، لأنهما لا يجتمعان بوجه واحد. أي (الاطراد المقترن) بمعنى آخر، ما هو موجود من صفات في الظاهرة الأولى يكون نقيضها من صفات في الثانية، مثل مقارنة المجتمع التقليدي بالمجتمع الحضري، ومقارنة المجتمع الصناعي بالمجتمع الزراعي.

2- المقارنة المترادفة: يقوم هذا الشكل من المقارنة داخل الظاهرة في حد ذاتها، بأن تقسم على ذاتها بحيث أنهما مختلفتان في المتن لكنهما مترابطتان في قاعدتيهما، مثل مقارنة التضامن الآلي بالتضامن العضوي من وجهة نظر إميل دوركايم، ومقارنة الجماعة الأولية بالجماعة الثانوية، وَمقارنة الوظيفة الكامنة بالوظيفة الظاهرة.

3- المقارنة المقترنة: يقوم هذا النوع من المقارنة على مقارنة ظاهرتين متماثلتين لا تتضمنان التخالف في المتن، بل إنه تحت ظرف الظاهرة الأولى تبرز تحديدات وصفات الظاهرة الثانية مثل مقارنة المواقف المبدئية بالمصالح، ومقارنة القيم بالمعايير ومقارنة الأدوار بالإمكانات، ومقارنة النفوذ بالسلطة، ومقارنة البيروقراطية بالديمقراطية. إنها مقارنة في الخواص النوعية.

4- المقارنة المستدركة: يقوم هذا النوع من المقارنة على مقارنة السابق باللاحق، بمعنى المقارنة التي تحدد نقاط الاختلاف والتشابه داخل نظريات المدرسة الواحدة، مثل

---

1 معن خليل عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 403-04.

المقارنة بين النظرية الوظيفية الكلاسيكية مع الوظيفية الجديدة، ومقارنة النظرية الليبرالية الكلاسيكية مع الليبرالية الجديدة، ومقارنة النظرية الواقعية الكلاسيكية مع الواقعية الجديدة، ومقارنة النظرية السلوكية مع السلوكية الجديدة وهكذا.[1]

5- صعوبات المنهج المقارن

يواجه تطبيق المنهج المقارن في تحليل وبحث الظواهر الاجتماعية عدة عقبات، اختلف الباحثون في تحديدها. فيرى الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي أن صعوبات استخدام المنهج المقارن تكمن في النقاط التالية:

1- صعوبة اختيار المفاهيم المركزية. كمفهوم صناعة القرار، والإيديولوجية، والسلوك والقانون...

2- صعوبة تحديد الوحدة الطبيعية للمقارنة، كوحدة الدولة، أو الأبنية المختلفة لها.

3- صعوبة تحديد الظاهرة القابلة للمقارنة، وصعوبة تحديد سماتها وخصائصها القابلة للمقارنة.[2]

4- صعوبة دراسة العلاقات المتبادلة بين المعايير والمؤسسات والسلوك.

5- صعوبة حصر المتغيرات المهمة والأساسية في الظاهرة الخاضعة للدراسة.

6- الافتقار للمعلومات الدقيقة، وذات المصداقية العلمية، بمعنى المجمعة عبر أداة البحث المقننة.[3]

يضاف إلى ما سبق من صعوبات، اختيار وحدات التحليل التي على أساسها تتم المقارنة، وما مستوى الوحدة ذاتها في كلا جهتي التناظر.

كذلك من صعوبات المقارنة عدم القدرة على التنبؤ، بمعنى أن المنهج المقارن لا يساعد كثير على التنبؤ كما هو الحال في المنهج التجريبي أو المنهج الوصفي.

كذلك من صعوبات المقارنة غلبة الجانب النظري التجريدي على المقارنة، وهو من شأنه أن يكون صعبا على الطلبة هضمه وفهمه.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 404-06.

2 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 244.

3 نفس المرجع السابق ص. 245-248 .

سادسا : منهج تحليل المحتوى

1- تعريف تحليل المحتوى

منهج تحليل المحتوى هو أحد المناهج المستخدمة على نطاق واسع في تحليل الوثائق، ومضمون الكتب المدرسية والمذكرات السياسية والصحف والرسائل الإعلامية لمعرفة الأفكار والاعتقادات والإيديولوجيات والصور المعرفية وأنماط القيادة وما إلى ذلك. وهناك العديد من التعريفات لمفهوم تحليل المحتوى، من هذه التعريفات، التعريف الذي يرى أن تحليل المحتوى هو: "أداة أو أسلوب أو طريقة تستخدم في وصف وتحليل محتويات المصادر والمؤلفات والأقوال والأنباء والرسائل والأحداث وما إليها عن طريق تصنيف وتنظيم وترتيب للموضوع حسب الفئات التي صنف على أساسها ومن ثم يمكن التعبير عنها بصيغ يفضل أن تكون كمية، ويرى البعض أن تحليل المضمون أسلوب أو طريقة للبحث تهدف إلى الوصف المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال من حيث كونه كل المعاني التي يعبر عنها بالكلمة أو الصوت أو الصورة أو الرسم بهدف الإجابة عن تساؤلات محددة مثل من قال؟ وماذا قال؟ ولمن قال؟ وكيف قال؟"

وقد أورد أستاذ علم الاجتماع عبد الله محمد عبد الرحمان، العديد من تعريفات العلماء لمصطلح تحليل المحتوى، هي كالتالي:

يعرّف والبيس Walpes وبيرسون Berlson تحليل المحتوى بأنه: "محاولة الوصول إلى وصف سببي للمضمون من أجل الكشف موضوعيا عن طبيعة المثيرات وعمقها النسبي".

ويرى كابلان Kaplan أن تحليل المضمون هو "الأسلوب الذي يسعى إلى تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق المعرفة بطريقة منظمة وكمية".

ويرى رايت أن تحليل المضمون "يشير إلى الوصف الكمي الموضوعي المنظم وأية سلوك رمزي".[1]

وهناك من يعرّفه بأنه: "أسلوب يستخدم في جمع البيانات ويقصد به التقدير والتقييم والتفسير المنظم لمحتوى وهيكل وسائل الاتصال، ويستخدم هذا الأسلوب في

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 156.

جمع البيانات للإجابة عن الأسئلة البحثية حينما يتوافر للباحث سجل بالاتصالات التي قام بها أو تلقاها فاعل معين".[1]

ويرى عبد الغفار رشاد القصيبي أن تعريف بيرلسون Berelson مازال أكثر التعريفات شيوعا في تحديد معنى تحليل المضمون وذلك لاشتماله على مجموعة من العناصر هي :

1- تنقيح المضمون وتصفيته.

2- تحليل المضمون هو أداة للملاحظة غير المباشرة للسلوك.

3- اشتماله على الخصائص اللغوية والرمزية للمادة الاتصالية في شكل مصطلحات تخضع للضبط الدقيق.

4- يساعد تحليل المحتوى على التصنيف الكمي بحيث يتم تقسيم المضمون إلى فئات محددة استنادا إلى قواعد محددة وواضحة.[2]

ويعرّف كل من هولستي HOLSTI وكارني KARNEY وستون STON تحليل المحتوى بأنه: "أي أسلوب يحقق الاستدلال الموضوعي والمنظم للسمات الخاصة بالرسالة".

ويرى أسجود OSGOOD أن تحليل المحتوى : "يستهدف الاستدلال عن مصادر الاتصال ومستقبله من خلال التعبير الواضح في الرسائل. وعندما يكون اهتمام المحلل بمصدر الرسالة ، فإنه يعتمد على العملية المنطقية للمتحدث أو الكاتب. وعندما يكون الاهتمام بالاستدلال عن تأثير الرسالة على المستقبلين ، فإنه يفسر مدى اعتماد سلوكهم (المعاني - العواطف - الاتجاهات الحب) على المحتوى ومكونات الاتصال".

وهناك من يعرّفه أيضا بأنه : "مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى"[3].

وهناك من يعرّفه بأنه : "أسلوب يستعمل في علم الاجتماع لقياس وتصنيف الخصائص في فقرة اتصالات على وفق مجموعة موضوعية من الفئات المنتقاة مسبقا. وقد

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، 2أج. (الكويت: جامعة الكويت، 1993، 1994)، 1: 68.

2 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 143-44.

3 محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983)، ص.19- 22 .

تكون وحدة القياس في نص على سبيل المثال، الكلمة أو الجملة أو الفكرة، وفي الاتصال غير الشفهي العلاقة والرمز. واستعمل تحليل المحتوى في علم السياسة لدراسة التباين في الأفكار في خطب قبول تسمية المرشحين للرئاسة الأميركية وتحليل الدعاية ومقارنة البيانات الانتخابية للأحزاب في الانتخابات البريطانية".[1]

وهناك من يعرّفه بأنه: "طريقة من طرق البحث الاجتماعي الذي يستخدمها علماء الاجتماع، عند دراسة ووصف وقياس كمي للمحتوى العام للظاهرة أو المادة المراد تحليلها أو دراستها بواسطة الباحثين. ويتكون هذا المحتوى من مجموعة من الكلمات أو الرموز، أو المفردات اللغوية، أو مجموعة من الصور، أو الخطابات، أو الصحف والمجلات، أو الروايات والكتب، وأيضا الأفلام السينمائية، وغيرها من الوثائق الرسمية والشخصية".

كما تجدر الإشارة إلى أن طريقة تحليل المحتوى قد استخدمت كثيراً في البحوث الاجتماعية. فهناك دراسات استخدمت تحليل المضمون للتعرف على الصفات السيكولوجية لمرسل الرسالة أو للتعرف على جوانب في الثقافة أو التغيير الثقافي، بتحليل الإنتاج الأدبي والفكري في الثقافات المختلفة.[2]

ويمكننا تعريف تحليل المحتوى بأنه: طريقة لقراءة الأفكار والرموز والخصائص النفسية والدوافع والسمات القيادية في خطابات رجال السياسة أو رجال الفكر، أو قادة الرأي أو غيرهم ممن نريد بحث شخصيتهم ومعرفة أفكارهم وأهدافهم. كما يستخدم كطريقة علاجية في علم النفس العيادي للأشخاص الذين يعانون من أمرض أو اضطرابات نفسية أو صعوبات سلوكية بالنسبة للأطفال في المدرسة.

2- وحدات التحليل

لمنهج تحليل المحتوى العديد من الوحدات التي يعتمد عليها في تحليل الخطاب الإنساني في البحوث الاجتماعية. وتعني وحدة التحليل: "الوحدة التي ستعطى درجة والتي قد تكون كلمة أو جملة أو فقرة أو عمود أو مقال أو موضوع أو فكرة شخصية... كما قد يكون سنتمترا من المساحة التي تشغلها الرسالة الاتصالية، أو دقيقة من زمن الإرسال الإذاعي أو التلفزيوني".[3]

---

1 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

2 أحمد بدر. **أصول البحث العلمي و مناهجه** . ط. 8 (الكويت : وكالة المطبوعات ، 1986)، ص. 360.

3 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 152.

ووفقا لتراث الباحثين في حقل المنهجية، والمستخدمين لهذا المنهج، فإن وحدات تحليل المحتوى تتحدد في النقاط التالية كما يرى جبارة عطية جبارة:

1- وحدة الكلمة: الوحدة الأولى هي الرمز أو الكلمة، باعتبارها أصغر وحدات تحليل المحتوى في مجالات التحليل والتي قد تكون كلمة، أو شعارا، أو رمزا. وهنا يقوم الباحث بحساب تكرار الكلمات المعنية بموضوعه في النص الخاضع لتحليل المحتوى، كالباحث الذي يدرس اهتمام وسائل الإعلام بموضوع المصالحة الوطنية، فيقوم بحساب تكرار كلمة المصالحة الوطنية أو ما يقوم مقامها من معاني، في مضمون جريدة، أو بث إذاعي أو تلفزيوني.

2- الفكرة: الوحدة الثانية هي الفكرة التي تدور حول مشكلة ما أو ظاهرة ما، أو الموضوع باعتباره أهم وحدات هذا الأسلوب في الدراسات السوسيو- إعلامية. كتحليل فكرة الصراع العربي- الإسرائيلي في مقرر المدرسة الابتدائية الجزائرية.

3- الشخصية: الوحدة الثالثة هي الشخصية، التي تعني معرفة صفات وسمات الشخصية في مضمون أدبي أو إعلامي أو فلسفي معين، سواء كانت هذه الشخصية معنوية أو حقيقية، أو حتى رمزية. وغالبا ما يتم تحليل المضمون بهذه الوحدة في الدراما المرئية أو المسموعة أو القصص المقروءة وما إليها. كتحليل شخصية رجل الثورة في صحيفة المجاهد أثناء الثورة الجزائرية، أو دراسة شخصية المواطن العربي في الإعلام الأميركي أو الإعلام الإسرائيلي.

4- الزمن والمساحة: الوحدة الخامسة هي مقاييس الزمن والمساحة المخصصة لموضوع معين، والتي تعبر عن تقسيمات المضمون إلى تصنيفات تتناسب مع وسيلة الإعلام المقصودة. مثال ذلك الحجم المخصص لتغطية الحرب في العراق في الصحف الجزائرية، وزمن التغطية التلفزيونية للشؤون الدولية في التلفزيون الجزائري.[1]

5- الفقرة: وتعني الفقرات التي تتضمن تصوير أو وصف للموضوع المبحوث، في مضمون إعلامي معين، أو في تراث معين. مثال عدد الفقرات التي تتحدث عن الثورة الجزائرية في المقرر الدراسي في المرحلة الثانوية.

وقد أجريت عدة دراسات، استخدمت فيها وحدة الموضوع كوحدة للتحليل. ومن بين هذه الدراسات، الدراسة التي قام بها أحمد اللقاني بتحليل محتوى مقرر

1 جبارة عطية جبارة، مرجع سبق ذكره، ص. 204-05.

الصراع العربي- الإسرائيلي في المملكة المتحدة. وقصد بالمقرر ما ورد في كل من: كتاب التلميذ وكتاب المعلم والفيلم التعليمي والتسجيل الصوتي والكتاب المصاحب لهما. واتخذ الأقسام التالية كفئات للتحليل. معلومات، جمل تفسيرية، أسئلة، تعليمات، توجيهات، خلاصات، مصطلحات وتعريفات، متخذاً من الجملة وحدة للتحليل. وقد تبين للباحث أن مجموع الجمل في كتاب التلميذ قد بلغ 780 جملة. واتخذ من هذا الكتاب أساساً للدراسة والمقارنة مع المواد التعليمية الأخرى مستهدفاً من تحليل المحتوى بيان:

- مدى التوازن في المادة المخصصة لكل طرف من أطراف النزاع.
- مدى الموضوعية في معالجة جوانب النزاع.
- مدى التوازن في استخدام الأدلة التاريخية.
- مدى وضوح الموقف العربي والمصري خاصة من الصراع.

اتخذ من هذه الأهداف الأربعة أقساماً لعرض نتائج تحليل المحتوى، فضلا عن معالجة ما تشمل عليه المواد التعليمية من خرائط وصور ورسوم كاريكاتورية وصور لطوابع بريد ورسوم بيانية وإحصاءات وسير ذاتية ونصوص تاريخية.[1]

كما أجرت عدوية علمي دراسة مشابهة وكان عنوانها "تناول العالم العربي في مجموعة مختارة من كتب الأطفال الأمريكية"، وكان هدفها معرفة الشخصية العربية والإسرائيلية من خلال تحليل مضمون الكتب المدرسية في المرحلة الابتدائية في أمريكا. وكانت فترة الدراسة سنة 1957 وعينة البحث تتكون من 58 كتاباً مدرسياً. وكان السؤال الرئيسي في البحث هو: هل عدم العرض المتوازن عن العرب يرجع إلى عدم عرض الجوانب المختلفة لحدث معين، أم التعليق المتحيز لوقائع معينة؟ وكانت من بين وحدات التحليل المستعملة في هذه الدراسة، وحدة الموضوع. فقامت الباحثة بحصر الأفكار التي اشتمل عليها محتوى الكتب حول كل من العرب والإسرائيليين. وفي ضوء تصنيفها ومعدل تكرارها، خرجت الباحثة بالنتيجة الآتية: هناك تركيز على التخلف الاقتصادي والاجتماعي دون الإشارة إلى وجود أي تمدين في الوطن العربي. والتعليم في الوطن العربي غير مشار إليه على الإطلاق وعرض الدين الإسلامي بصورة غريبة، في مقابل ذلك تظهر إسرائيل بصورة طيبة.[2]

---

1 أحمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

2 نفس المرجع السابق، ص. 105.

3- فئات التحليل

يقصد بفئات التحليل: "العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (كلمة أو موضوع أو قيم) والتي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، وتصنف على أساسها".[1]

وهناك من يعرّف الفئات بأنها: "مجموعة من التصنيفات التي يقوم بإعدادها الباحث وفقا لنوعية المادة الاتصالية ومحتواها وهدف البحث، والإطار النظري، فيقوم الباحث بإجراء هذا التصنيف لمحاور وموضوعات المادة الاتصالية الرئيسية سواء كانت تعليق سياسي أو نشرة إخبارية أو حديث صحفي أو خطاب سياسي أو فيلم والمحاور أو الموضوع الرئيسي يتم تصنيفه بدوره إلى موضوعات فرعية والتي يتم تصنيفها إلى موضوعات فرعية جدا".[2]

ويصنّف الباحثون في المنهجية فئات تحليل المحتوى إلى فئتين رئيسيتين هما:

أولا: فئة الموضوع (ماذا قيل؟):

تتعلق هذه الفئة بمضمون الخطاب الإعلامي أو الأدبي أو التاريخي أو أي خطاب آخر، كالمذكرات والوثائق والسجلات والتقارير والمحاضر وخطابات رجال الدولة، كخطاب رئيس الدولة، ورئيس الوزراء والملوك. ويكون تركيز الباحث في هذه الفئة على الأفكار والمعاني والقضايا والمواقف، وكذلك السياسات والبرامج والخطط والإستراتيجيات والقيم والاعتقادات والإيديولوجيات. بمعنى يكون تركيز الباحث على الجانب الجوهري من المواد التي يقوم بتحليل مضمونها. ويختلف التركيز في هذه الفئة من موضوع لآخر، فمثلا في مجال علم النفس الاجتماعي، يكون التركز على الاتجاهات النفسية والسلوك القيادي، والتفاعل الاجتماعي، وديناميكيات الجماعة، والقيم وأساليب التنشئة الاجتماعية وما إلى ذلك من موضوعات. وفي المجال السياسي، يكون التركيز على الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، والمواقف السياسية، ونمط الحكم، والبيروقراطيات وما إلى ذلك، وهكذا باقي المجالات الأخرى من العلوم الاجتماعية.

---

1 طعيمة أرشد، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1987، ص. 62.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

وضمن هذا السياق، قام الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي بتفصيل هذه الفئة إلى فئات فرعية، تشكل في مجموعها الفئة الكلية. وعدّد هذه الفئات الفرعية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- فئة الغايات والوسائل: ويندرج تحت هذه الفئة أفكار من قبيل الغايات والأهداف وإحراز القوة، أو الثروة والدخل الأعلى، أو الرخاء والأمن أو التكنولوجيا والأساليب الحديثة، أو الترقي أو الزواج، أو الاطمئنان النفسي والوجداني، أو العدالة أو المساواة أو الحرية.

2- فئة الاتجاه وكثافة الاتجاه: ويندرج تحت هذه الفئة موضوعات التأييد، أو الرفض، أو الحياد في المضمون.

3- فئة الشخصيات: ويندرج تحت هذه الفئة، الفواعل والمكانات، والخصائص النفسية والشخصية للأفراد.[1]

أما بالنسبة للأستاذ جبارة عطية جبارة، فقد حدد مفهوم ومضمون هذه الفئة من خلال طرح بعض الأسئلة حول مضمون المادة المبحوثة، والإجابة عليها سوف تمكّن الباحث من تحليل مضمونها. وهذه الأسئلة هي ما وردت في قوله:

1- ما هو موضوع المضمون الإعلامي؟

2- وما هي اتجاهاته؟

3- وما هي معاييره؟

4- وما هي أهدافه؟

5- وما هي طرق تحقيق هذه الأهداف؟

6- وما هي سمات أصحابه؟

7- ومن الذين قاموا بتنفيذ هذا الفعل؟

8- وما هو مصدر فكرتهم ؟

9- وما هو المكان الذي صدرت منه؟

10- وإلى من تصدر أو ترسل؟[1]

---

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 154-55.

ثانيا: فئة الشكل (كيف قيل؟):

الجانب الثاني من تحليل المضمون هو الجانب الشكلي والذي يشمل مجموعة من العناصر ذات العلاقة بالوسائل، والحجم، وعدد الأسطر، أو الحجم الزمني للبث، وكذلك وقت البث، أو حتى وقت النشر للكتب أو المذكرات أو ما إلى ذلك، وكذلك بالنسبة إلى الصحف، رقم الصفحة وأهميتها الإعلامية، وكذلك حجم عنوان المقال أو المادة الإعلامية، وهل هو مدعم بالصورة أما لا، وحجم الصورة، وهل هي ملونة أما لا. وهل هي متبوعة بتعليقات القراء أما لا، كما هو الحال في الصحف الإلكترونية على الإنترنت.

ويرى الأستاذ محمد محمود ربيع وزملاؤه في " موسوعة العلوم السياسية" بأن هذه الفئة من تحليل المضمون تهتم بأسلوب عرض وسيلة الاتصال، المتضمن للمساحة، والوقت المحدد، والصور.[2]

وقد قام الأستاذ جبارة عطية جبارة بتقسيم فئة الشكل إلى فئات فرعية، تساعد الباحثين والطلبة من الناحية العملية، على عملية تحليل المضمون. وهذه الفئات الفرعية يمكن تعدادها في النقاط التالية:

1- شكل المادة الاتصالية، هل هي خبر أو تعليق سياسي أو أعمدة أو مقال أو إعلان، وقد تأخذ شكل برامج منوعات أو رسوم كاريكاتورية.

2- وهل تعبر عن رأي أو تعليق عن تفضيلات ووجهات نظر، أم أنها تعبر عن حقائق ووقائع، سواء كانت مؤكدة أو تقديرية.

3- طبيعة اللغة المستخدمة.

4- الترتيب المادة الاتصالية. موجودة في الصفحة الأولى أم في الوسط، أم في الأخير. وطبيعة الألوان المستخدمة، وحجم العناوين.[3]

- وأؤكد هنا على فئة خامسة وهي المتعلقة بالتعبير عن المضمون الإعلامي أو أي مضمون آخر بالرسم الكاريكاتوري الذي أصبح اليوم مادة إعلامية أشد رواجا من ذي قبل، لإقبال القراء عليها.

---

1 جبارة عطية جبارة، مرجع سبق ذكره، ص. 204-06.

2 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره،1: 68-69.

3 عبد الغفار رشاد القصبي مرجع سبق ذكره، ص. 155-56.

ويرى الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار فئات التحليل، عددها في النقاط التالية:

1- التركيز في القراءة والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار الفئات.

3- تطبيق قاعدة "إما ... أو" في تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أي جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة.

4- الموضوعية في تحديد الفئات، اعتمادا على المادة موضع التحليل.

5- إيجاد ارتباط وثيق بين المادة الاتصالية موضع التحليل، وبين الفئات بحيث تجد الفئات مكانها بشكل طبيعي في تلك المادة.

6- شمولية الفئات، بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضع التحليل فئة للتصنيف، تنطوي تحتها، وفقا للقواعد التي يلتزم بها الباحث في تحليله.[1]

4- خطوات تحليل المحتوى

تقتضي عملية القيام بتحليل المحتوى بفئتيها الالتزام بمجموعة من الخطوات المنهجية والنظرية، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- تحديد الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، والتي تشمل النظرية المتبناة، وتساؤلات البحث، وفرضياته، وأهدافه، والوحدة المتبناة في تحليل المحتوى، وكذلك تحديد فئات التحليل بدقة.

2- بناء استمارة التي يمكن أن تطبق في تحليل المحتوى، وتشمل المعايير التي يمكن بواسطتها التعرف على فئات المضمون.

3- قياس صدق هذه الاستمارة وذلك عن طريق عرضها على محكمين، ليعطوا آراءهم حول هذه المعايير. وهي نفس الطريقة التي تتبع في قياس صدق الاستبيانات. وعلى ألا يقل عدد المحكمين عن عشرة.

4- بعد استرجاع إجابات المحكمين، يقوم الباحث بتفريغها، واستبيان المعايير التي رفضها المحكمون أو اختلف عليها اختلافا شديدا، والاحتفاظ بالمعايير التي اتفقوا عليها، أو اختلف حولها واحد أو اثنان.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 147-52.

5- قياس ثبات استمارة المعايير عن طريق القيام بالاختبار القبلي عليها، وذلك بتجريبها على مضمون إعلامي أو أدبي أو سياسي معين. مع القيام بنفس الاختيارات للمعالجة الإحصائية في قياس ثبات الاستبيانات (إعادة الاختبار، أو التجزئة النصفية).

6- تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة الدراسة بالطريقة المناسبة لطبيعة البحث، ولو أن الطرق الاحتمالية أفضل، كما سنفصله في موضوع العينة. فإذا كان مجتمع الدراسة هو الصحف الوطنية، فتختار منه عينة مثل جريدة الخبر أو جريدة الشعب.

7- إعداد جداول لحساب تكرارات الوحدات المطبقة في كل فئة من فئات البحث المحددة من قبل الباحث. وتبويبها وفق فئاتها ووفق المتغيرات المستقلة والتابعة المختارة، وكذلك وفق فئات البحث.

8- البيانات في تحليل المحتوى هي كمية، وبالتالي ما على الباحث إلا القيام بإدخالها في الحاسوب، وبعد ذلك القيام بعمليات التحليل الإحصائي وقياس مختلف العلاقات بين المتغيرات قياسا كميا.

9- التحليل الكيفي للنتائج التي ترتبت عن عمليات التحليل الإحصائي، وهذا يعني قراءة هذه النتائج وصياغتها بطريقة أدبية، تجعلها مفهومة ومفيدة في مجال البحوث الاجتماعية لكل المهتمين والطلبة.

10- كتابة التقرير النهائي، وهي عملية الربط بين أبعاد البحث الكلي النظري والتطبيقي، والتأكد من صدق الفرضيات من عدمه، وصياغة القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على الظواهر الاجتماعية المشابهة.

وفيما يلي نعرض نموذج لاستمارة تحليل المحتوى طبقها الكاتب في دراسة خصائص القيادة عند الرسول صلى الله عليه وسلم. وهي كالتالي :

الفئة الأول : أنماط القيادة :

ونعني بها مجموع السلوك القيادي الذي يمارسه القائد إزاء الجماعة التي يقودها، وهذا السلوك متعدد :

1- القيادة الشورية (الديمقراطية) : ونعني بهذا النمط، اشتراك الجماعة في صنع القرارات وإعطاء الحرية للأفراد في الإدلاء بآرائهم والأخذ بها، وتفويض السلطة إلى القادة الفرعيين. وتكون عن طريق ما يلي :

أ- إشراك الجماعة في النقاش.

ب - إشاعة روح المبادرة.

جـ - تبني أسلوب الإقناع.

د - تفويض السلطة.

2- القيادة الأحادية : ونعني بهذا النمط، تفرد القائد في وضع السياسات والخطط الجماعية، واتخاذ القرارات الحاسمة دون الرجوع إلى الجماعة، فهو يتبنى أسلوب كل أمر هو للتنفيذ وليس للنقاش، ويعرف من خلال ما يلي :

أ- عدم إدارة الشورى.

ب- عدم قبول الآراء المخالفة.

جـ- حدّية العقاب.

3- الاهتمام بالأفراد : ويتحدد هذا النمط من خلال اهتمام القائد برعاية الأفراد وخدمة مصالحهم والمحافظة عليهم، وتكون عن طريق ما يلي :

أ- رعاية حقوق الأفراد.

ب- الوقوف إلى جانبهم في القضايا التي تخصهم.

جـ- تقديم الخدمات.

د- العمل على تحقيق الحاجات الفسيولوجية، من خلال ما يلي :

- بذل المال والحث عليه.

- بذل الطعام والحث عليه.

- توفير الوسائل المادية للحياة والحث عليها.

- الاهتمام بالغريزة الجنسية، توجيها وتشريعا.

و- العمل على تحقيق الحاجة للأمن، وتكون من خلال ما يلي :

- منع القتل بغير حق.

- منع الأذى بكل أنواعه.

- الحث على أخذ الاحتياط الأمني.

ي- العمل على تحقيق الحاجة إلى الحب والانتماء، وتكون من خلال ما يلي:

- الدعوة إلى التحابب والأخوة.

- الاحتفاظ بعضوية الفرد.

- تسهيل الدخول إلى الجماعة.

- السؤال عنهم والانبساط إليهم ومواساتهم وإدخال السرور عليهم.

- تحديد دور الفرد داخل الجماعة.

هـ - العمل على تحقيق الحاجة إلى المعلومات والفهم، وتكون من خلال ما يلي:

- فعالية الاتصال في كل الاتجاهات.

- تبليغ الأمور المستجدة بصفة فورية ومستمرة.

- التعليم.

ع- العمل على تحقيق الحاجة إلى الاحترام والتقدير، وذلك عن طريق ما يلي:

- المكافأة المعنوية.

- الاعتراف بالجميل.

- الثقة المتبادلة.

- تأكيد الكرامة الإنسانية.

س- العمل على تحقيق الحاجة إلى تأكيد الذات وذلك عن طريق ما يلي:

- تحديد مكانة الفرد داخل الجماعة.

- إشاعة روح التنافس بين الأفراد.

- الحرية النفسية للأفراد.

- الترقية لمن يستحقها.

- الاعتراف بالجميل.

- الثقة المتبادلة.

- تأكيد الكرامة الإنسانية.

4- الاهتمام بالهدف : ونقصد بهذا النمط ، تركيز القائد جل اهتمامه على تحقيق وإنجاز الهدف ، دون النظر إلى الأفراد ، ويكون عن طريق ما يلي

- تحديد الهدف.

- توضيح الهدف.

الفئة الثانية : أشكال قيادة الرسول{صلى الله عليه وسلم} : ونعني بها المجالات التي مارس فيها النبي{صلى الله عليه وسلم} قيادته وهذه المجالات هي :

أ- القيادة السياسية : وتتحدد من خلال ما يلي :

- الاهتمام بالدبلوماسية.

- تشريع الأحكام المنظمة لشؤون الحكم.

ب ـ القيادة العسكرية : وتظهر من خلال ما يلي :

- القيام بالغزوات.

- تكوين السرايا والجيوش.

- تشريع الأحكام الخاصة بالحرب.

- التعبئة العسكرية.

جـ ـ القيادة الروحية : وتتجسد من خلال ما يلي :

- القيام بالعبادة ممارسة وتشريعاً.

- ربط العمل الدنيوي بالأخروي.

د - القيادة الأخلاقية : وتظهر من خلال الدعوة إلى الأخلاق ، قدوة وتوجيها.[1]

5- أهمية وحدود تحليل المحتوى

---

1 عامر مصباح، **خصائص القيادة عند الرسول صلى الله عليه وسلم: دراسة من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي** (الجزائـر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص. 33-36.

يمثل تحليل المضمون أحد مناهج البحث في جمع وتحليل البيانات في البحوث الاجتماعية، وفق طرق خاصة ومميزة لا توجد في المناهج الأخرى. وغالبا ما ينتشر استخدامه في بحوث الإعلام، إلا أنه يمكن استخدامه في ميادين أخرى، منها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة. وبذلك تزداد أهميته مع ازدياد وتوسع انتشاره في حقول البحث العلمي. ويمكن أن نعدد أهميته في النقاط التالية:

1- يهدف منهج تحليل المحتوى إلى تحليل الموضوعات والظواهر وأنماط السلوك المتضمنة في النصوص والمضمون الإعلامي، والتراث الأدبي والثقافي.

2- إنه طريق نحو اكتشاف ملامح الشخصية المتكلمة في الخطاب أو النص، من حيث السمات القيادية إن كان الأمر يتعلق بالقيادية، أو المضامين الإيديولوجية إن كان الأمر يتعلق بالكتب الإيديولوجية.

3- يستخدم تحليل المحتوى كثيرا في ميادين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، عندما يتعلق الأمر بدراسة سلوك صناع القرار في أزمة معينة (مثلا أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962)، أو سلوكهم أثناء فترات الصراع، أو التوسع الإمبراطوري، مثل دراسة شخصية هتلر وستالين أثناء الحرب العالمية الثانية.

4- إنه مناسب في تحليل الوثائق التاريخية والسجلات والمحاضر، عند تحليل السياسة الخارجية لدولة معينة، أو تناول فترة تاريخية معينة، كدراسة الثورة الجزائرية مثلا. وكذلك مناسب في تحليل الأرشيف الإعلامي عندما يتعلق الأمر بدراسة موضوع الإعلام في مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري.

5- يستخدم تحليل المضمون لمعرفة طرق وأدوات وأبعاد التأثير الإعلامي في مجرى التاريخ البشري، أو في توجيه الأحداث العالمية الكبرى، مثل دور الإعلام في قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية، والطريق نحو غزوه واحتلاله، وكذلك مسار الاحتلال الأميركي للعراق منذ عام 2003 إلى 2007 مثلا.

6- يستخدم تحليل المضمون أيضا في ميادين علم النفس، عندما يتعلق الأمر بدراسة شخصية الفرد عن طريق الطلب منه كتابة فقرة أو موضوع إنشاء أو ما إلى، كطريق للعلاج النفسي.

7- يستخدم تحليل المضمون في معرفة شخصية الطفل الذي تريد المدرسة تكوينها، من خلال القيام بتحليل مضمون البرامج التربية أو الكتاب المدرسي.

8- يستخدم منهج تحليل المضمون لمعرفة الاتجاهات السياسية التي تلقن للأطفال في المدرسة عن طريق تحليل مضمون الكتاب المدرسي. أو التنشئة السياسية للمجتمع عن طريق تحليل المضمون الإعلامي.

9- يستخدم منهج تحليل المضمون في معرفة ثقافة وقيم واعتقادات مجتمع معين في مرحلة معينة من تاريخه، عن طريق تحليل مضمون التراث الثقافي، الشعر والنثر والأمثال والحكم وما إلى ذلك.

6- عيوب منهج تحليل المحتوى

في مقابل أهمية منهج تحليل المضمون، هناك العديد من العيوب والنقائص التي تشوب تطبيق منهج تحليل المحتوى في البحوث الاجتماعية المختلفة، لابد على الباحثين والطلبة أن ينتبهوا لها. ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- إمكانية تحيز الباحث في قراءة وفهم المضمون محل الدراسة، بسبب طغيان أفكاره الخاصة واعتقاداته على طريقة تفكيره وإدراكه للأشياء. خاصة وأن في حالة تحليل المضمون، يتعامل الباحث مع نص وليس مع صاحب النص.

2- إن التعامل مع النصوص لا يعطي الصورة الكاملة حول الشخصيات التي كتبتها، فهي محجوبة بحجاب التاريخ وتباعد الزمن والمكان، وغياب الشخصية الحقيقية التي وراء النصوص.

3- إن تحليل المضمون لا يعطي الصورة الحقيقية حول المشاعر والعلاقات وعمليات التفاعل، على اعتبار أن مثل هذه الظواهر هي متغيرة بشكل مستمر، على عكس المناهج الأخرى.

4- محدودية التحليل الكمي لبيانات ومعلومات تحليل المضمون، باعتبارها تعتمد على تكرارات نصية وليس على أحداث واقعية من واقع الظاهرة الجاري، ومن العينة الحية مباشرة.

5- يطبق تحليل المضمون فقط على الماضي، إذ أنه يقوم بتحليل النصوص التي كتبت في الماضي، وهذا يحد من قدرته على معالجة المستقبل القريب، أو حتى التعامل مع الحاضر. مما يحد من قدرته على التنبؤ.

سابعا: منهج دراسة الحالة

1- تعريف دراسة الحالة

يقوم منهج دراسة الحالة على التركيز على حالة واحدة ومعالجتها من جميع جوانبها، بما يعطي صورة واضحة وشاملة حولها. وقد استخدم بشكل كبير في علم النفس، خاصة في علم النفس العيادي، أين الباحث يركز على حالة مرضية واحدة ويقوم بتحليلها، ثم يعمم نتائج دراسته على الحالات المشابهة الأخرى. ثم سحب هذا المنهج على مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية، مثل علم التاريخ، وعلم السياسة والإعلام والاتصال وعلم الاجتماع.

وهناك العديد من التعريفات لمنهج دراسة الحالة، منها التعريف الذي يرى أن دراسة الحالة هي:

يعرّف المنهج الوصفي بأنه: "طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة يتمكن من دراستها بعمق ودقة واهتمام مشخصا جميع جوانبها سواء أكانت الحالة المدروسة فردا أم أسرة أم مؤسسة أم هيئة أم اجتماعية أم جماعة أم مجتمعا صغيرا ...

يعرّف المنهج الوصفي بأنه: ".[1]

وهنا من يرى أن أبرز العلماء الذين اهتموا بمنهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية هم ريفلين Rivlin، وجونز وماككلستر Mccallster، وستراند ووارترز Warters؛ وهناك من العلماء من يرى أن دراسة الحالة شبيهة بالدارسة التاريخية للحالة أو المجتمع، بحيث أن دراسة الحالة هي دراسة معمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها.[2]

وهناك من يرى أنه: "يلجأ الباحث إلى منهج دراسة الحالة، لا ليختبر فروضا بل ليحصل على المادة التي تمكنه من فرض الفروض، وليكون أقدر على تحديد المشكلات وترتيبها حسب أهميتها. والحالة التي يجري عليها الباحث دراسته قد تكون مؤسسة اجتماعية كالجمعية، أو المصنع، أو النادي، أو الجامعة أو مؤسسة رعاية صحية واجتماعية وقد يكون مجتمعا صغيرا مثل القرية أو الحي أو القبيلة، أو صيادي الأسماك.

---

1 معن خليل عمروآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 409-10.

2 عطوف محمود ياسين، **مدخل في علم النفس الاجتماعي** (بيروت: دار النهار للنشر، 1981)، ص. 50.

وقد يكون أشخاص أحياء يشغلون مراكز هامة في المجتمع مثل النائب أو المختار أو رئيس البلدية أو الزعيم الاجتماعي وما إلى ذلك".[1]

وهناك من يعتبر أن: "الفكرة الأساسية في منهج دراسة الحالة [هي] أن مهمة العلم لا تقف عند حد التعميم فحسب، وإنما تعني أيضا بدراسة أي مجموعة من وقائع معينة، بل وبأية واقعة محددة من ذلك: دراسة شخصية سياسية معينة أو حزب سياسي معين أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة علمية".[2]

ويرى آخر أن منهج دراسة الحالة يركز: "على إعطاء صورة شاملة لدراسة ظاهرة معينة في مجتمع محدد، وربما يكون موضوع هذه الظاهرة فردا، أو جماعة، أو مجتمع محلي، أو مدرسة أو مشروع أو وحدة إدارة".[3]

وهناك من يعرّف دراسة حالة بأنها: "منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة".

ويعرّفها تشايلد بأنها: "منهج يمكن عن طريقه جمع البيانات ودراستها بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية".

وهناك من يعرّفها بأنها : "عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار".[4]

وهناك من يعرّفها بأنها:

نظام تحليل مرتب يعتمد على الدراسة المتأنية والمفصلة لحالة معينة (على سبيل المثال في علم السياسة دراسة تنظيم حزب سياسي أو مجموعة ذات مصالح) بوصفها بديلا عن التحليل المقارن لعدة (حالات). والأهداف الرئيسية لطريقة دراسة الحالة هي الآتية: بوصفها وسيلة تعليمية لتمكين الطلبة من بحث أكبر مجموعة ممكنة من المتغيرات

---

1 إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 118.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص . 269.

3 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 153.

4 عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

والبيانات المتعلقة بمثال من نوع معين من الظواهر السياسية، وبوصفها طريقة بحث لاشتقاق واختيار الفرضيات والعلاقات عن طريق التمحيص الدقيق لحالات مفصلة. ويمكن دراسة الحالات بأية مجموعة من الطرق والمناهج، ومنها على سبيل المثال المقابلات أو الأدلة التوثيقية أو المحاكاة أو الألعاب.[1]

ويمكننا تعريف دراسة حالة بأنها: طريقة منهجية مركّزة على حالة معينة تستهدف جمع الحد الأعلى من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها. والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة.

2- خصائص منهج دراسة الحالة

يكتسي منهج دراسة الحالة أهمية كبرى في ميدان البحوث الاجتماعية، خاصة في مجال علم النفس الاجتماعي والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. وهذه الأهمية مشتقة من الخصائص الجيدة التي يتميز بها عن غيره من المناهج. ويمكن تحديد هذه الخصائص في النقاط التالية:

1- الخاصية الأولى لمنهج دراسة الحالة هي التركيز والتعمق في حالة واحدة وتناولها من كل الجوانب. بمعنى أن الباحث أو الطالب يركز جهده الفكري والبدني حول حالة واحدة يدرسها دراسة جيدة، ولا يحقق هذه الخاصية إلا إذا تناول جميع جوانب الظاهرة، سواء تعلق الأمر بالامتدادات التاريخية أو تعلق الأمر بالأوصاف الحاضرة. فمثلا أحد الدراسات التي قام بها الكاتب كانت حول "السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية" (2007). في هذه الدراسة كان جهد الباحث مركزا على حالة من السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ألا وهي المملكة العربية السعودية.[2]

2- كذلك يتميز منهج دراسة الحالة بوجود حالة واحدة، وليس مجتمع الدراسة وتختار منه عينة، كما هو الحال في المناهج الأخرى كالمنهج الوصفي والمسح الاجتماعي. وهذه الخاصية سوف توفر الجهد وتزيد من التركيز، وتحول دون تشتت جهود الباحث، مما يؤثر على نوعية البحث، ونوعية النتائج.

---

1 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

2 عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية** (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 20-143.

3- إن الخاصيتين السابقتين يؤديان إلى الخاصية الثالثة وهي المتعلقة بدرجة مصداقية وموثوقية نتائج البحث. فعملية التركيز والتعمق في دراسة الحالة يكسب النتائج المتوصل إليها من خلال البحث المصداقية والقيمة العلمية والقابلية للتعميم. ونستطيع القول أن هذه المزايا هي ثمرة أي بحث اجتماعي.

4- الخاصية الرابعة لمنهج دراسة الحالة هي المرونة التي يتمتع بها الباحث أثناء تطبيقه لهذا المنهج، بحيث أنه يستطيع أن يعدّل ويزيد ويحذف بناء على تطور البحث حول الحالة، وبناء على المعلومات الجديدة التي يتحصل عليها. بذلك يمكن القول أن الباحث يملك دائرة واسعة من التصرف عند تطبيقه لهذا المنهج.

3- شروط تطبيق منهج دراسة الحالة

يخضع تطبيق منهج دراسة الحالة إلى شروط محددة، يلتزم بها الباحثون والطلبة في بحوثهم الأكاديمية، مثل غيره من المناهج السابقة. ووفقا لأدبيات علماء المنهجية وبحوثهم حول هذا المنهج، يمكن تحديد هذه الشروط في النقاط التالية:

1- المثابرة في جمع البيانات والمعلومات قدر المستطاع حول الحالة موضوع الدراسة، على فتراتها التاريخية، حتى تلك البيانات التي يراها الباحث بسيطة عليه أن يجمعها، لأن قد تتراكم تلك المعلومات البسيطة، لتبدو في نهاية المطاف متغيرا مهما في سلوك واتجاهات الحالة.

2- صياغة بناء نظري مناسب كمقدمة للقيام بالبحث، وظيفته توجيه الباحث نحو الأبعاد المركزية من البحث. وإذا أخذنا المثال السابق حول المملكة العربية السعودية، فإن الباحث اعتمد على النظرية الواقعية كخلفية نظرية لبحثه.

3- عدم الاكتفاء بالبيانات السطحية للحالة، وإنما جوهر منهج دراسة الحالة هو سبر أغوار وأنوية الحالة، بما يجعل التحليل عميقا للظاهرة. ففي حالة السياسة الخارجية للسعودية، لم يكتف الباحث بجمع البيانات حول الجانب العسكري لمملكة وإنما عالج تأثير الإنفاق العسكري على السياسة الإستراتيجية للسعودية في الأمن والدفاع والردع، وتوازن القوى في المنطقة.

4- التنويع في عملية جمع المعلومات من حيث المصادر ومن حيث المجالات ومن حيث النوعيات. فإذا بقينا في مثال السياسة الخارجية السعودية، فإن مصادر المعلومات يمكن أن تكون من البحوث الأكاديمية، والتقارير الأكاديمية، وبيانات مراكز البحوث،

وتعليقات الأكاديميين، والمقابلات الشفهية. ومن حيث المجالات، يمكن أن تكون معلومات حول الجانب العسكري والاقتصادي والسياسي، وتكون هذه المعلومات موثوقة.

5- توثيق المعلومات توثيقا علميا، بحيث يتم عزو كل معلومة إلى مصدرها بطريقة علمية معتمدة أكاديميا، مثل طريقة مدرسة شيكاغو في المنهجية.[1]

4- خطوات منهج دراسة الحالة

لتطبيق منهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية، هناك مجموعة من الخطوات لابد أن يسلكها الباحثون والطلبة أثناء قيامهم بهذه العملية. ويمكن تحديد هذه الخطوات في مجموعة من النقاط نوردها كما يلي:

1- اختيار الحالة المدروسة بعناية، بشكل يتلاءم مع موضوع الدراسة وفرضياته وأهدافه، والتساؤلات التي يود أن يجيب عليها الباحث. وفي هذه الخطوة هناك جملة من الاعتبارات لابد أن يراعيها الباحثون والطلبة نسوقها من وحي التجربة، وهي كالتالي:

أ- أن تكون الحالة متاحة للبحث.

ب- مراعاة سهولة الحصول على البيانات.

جـ- القابلية للبحث، كمن يحاول في مجال علم النفس العيادي أن يدرس حالة مرضية، لكن لا يستطيع أن يتحدث معها مثلا.

2- ضبط نموذج نظري تجريدي - سماه ماكس فيبر بالنموذج المثالي أو الخالص-[2] يشتمل على الجوانب التي سوف يركز عليها الباحث في بحثه، وكذلك تصنيف العناصر إلى أولية مهمة وثانوية أقل أهمية بناء على فرضيات البحث.

وقد حدد الأستاذ محمود السيد أبو النيل الجوانب النظرية التي يشملها البحث في منهج دراسة الحالة في ميدان علم النفس الاجتماعي في النقاط التالية:

1- "الإطار العائلي.

2- النمو الشخصي المبكر.

3- الاتجاهات نحو الأسرة.

---

1 أنظر عامر مصباح، **منهجية إعداد البحوث العلمية: مدرسة شيكاغو** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006)، ص. 69-203.

2 أنظر عامر مصباح؛ **علم الاجتماع: الرواد والنظريات** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 94-97.

4- التوافق الاجتماعي في المدرسة.

5- النمو الجنسي.

6- الاستجابات العاطفية.

7- القدرة على التوافق الاجتماعي.

8- الإحساس بالواقع.

9- الصحة.

10- الميول العصابية".[1]

وفي ميدان العلاقات الدولية، واستنادا إلى المثال السابق حول السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، فإن الجوانب التي ركز عليها الباحث هي:

1- الجانب الجغرافي للدولة.

2- الجانب الديموغرافي.

3- الجانب العسكري.

4- الجانب الاقتصادي.

5- الجانب الديني.

6- الجانب السوسيولوجي.

3- جمع البيانات حول الحالة في امتداداتها التاريخية والراهنة، والاستعانة بالجداول والتبويب بما ينظم البيانات وتكون قابلة للقياس والاستنتاج واختبار الفرضيات. مع التأكيد على توثيق كل معلومة يحصل عليها الباحث. ويختلف العمل في هذه الخطة بناءً على اختلاف الحالة واختلاف ميدان البحث. فإذا كانت الحالة دولة مثلا، هنا سوف يتم التركيز على الجوانب السياسية والاقتصادية والجغرافية والنشأة. أما إذا كانت الحالة فردا، فإنه سوف يتم التركيز على التاريخ الشخصي له والأسرة التي نشأ فيها، والمدرسة التي تعلم فيها وهكذا.

---

1 محمود السيد أبو النيل، **علم النفس الاجتماعي: دراسات عربية وعالمية**، ج.1 (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985)، 1: 194-95.

وفي هذا الصدد يرى معنى خليل عمر وزملاؤه أنه يجب التركيز في حالة الفرد على : "الوثائق الشخصية مثل وثيقة المتكلم التي كتبها المدروسة ذاته شفاهة أو كتابة أو ترجمة حياته على شكل مذكرات ورسائل واعترافات لمعرفة أسلوب حياته والبواعث التي تدفعه للقيام بفعل معين وعوائق أماله وطموحاته ومعرفة خبراته الشخصية، إذ يتم التركيز على تأريخ الحياة التطورية للحالة المدروسة".[1]

ويرى الأستاذ عبد الله محمد عبد الرحمان، في كتابه "علم الاجتماع النشأة والتطور" أن هناك : "طريقتان لتطبيق أسلوب دراسة الحالة وهي أولا : تاريخ الحالة والتي تهدف إلى دراسة دورة حياة الحالة وتطورها الطبيعي. أما الطريقة الثانية، فهي التاريخ الشخصي للحياة، وتركز على دراسة حياة الحالة من خلال وجهة نظر صاحبها (الذاتية) ومن خلال وجهة نظر الباحث نفسه. ... ويمكن الاعتماد أيضا على الوقائع الشخصية مثل الخطابات ومذكرات الحياة وغيرها".[2]

4- تحليل البيانات والتحقق من الفرضيات وبالتالي الإجابة على تساؤلات البحث. وفي النهاية كتابة التقرير النهائي للبحث، بنفس الطريقة التي تتم في المناهج السابقة.

1 معنى خليل عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 409-10.
2 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 153-154.



الفصل الثالث

أدوات البحث العلمي

أولا : الملاحظة

ثانيا : المقابلة

ثالثا : الاستبيان

مقدمة

نتناول في هذا الفصل ثلاث أدواة علمية في جمع البيانات حول الموضوعات المبحوثة. وتم الاقتصار على ثلاث أدوات بسبب أنها الأكثر استعمالا وملاءمة في العلوم السياسية والإعلام. وهذا الفصل هو بمثابة الحلقة المولية لفصل المناهج. على اعتبار أن لكل منهج علمي أدوات مناسبة يستخدمها في جمع البيانات حول الموضوع الذي يعالجه. وهذا يعني وجود علاقة وثيقة بين منهج البحث والأداة الملائمة في جمع البيانات التي تستخدم في تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة، وقياس الفرضيات المطروحة بغية التأكد من صحتها أو عدمها.

كل أداة تملك خاصيات إيجابية وفي نفس الوقت لها نقاط ضعف أو عيوب، وهذا ما يجعل الكثير من الباحثين يميلون إلى استخدام أكثر من أداة في الموضوع الواحد لتدارك نقاط الضعف في أدوات البحث. لكن استخدام أداة البحث أو تطبيقها لا يقل أهمية وخطورة عن استخدام المناهج؛ فهي تخضع بدورها إلى ضوابط علمية دقيقة على الباحث أن يلتزم بها، بما يجعل البيانات المجمعة عبرها يصلح إطلاق عليها اسم "بيانات علمية". لذلك سوف نبيّن في هذا الفصل هذه الضوابط العلمية لأداة البحث، وطرق تقنينها، وطريقة استخدامها، والتدريب على استخدامها قبل مباشرة تطبيقها في الميدان. ومن ثم، فإن هذا الفصل لا يقل أهمية عن الفصل الذي سبقه.

أولا: الملاحظة

1- تعريف الملاحظة

الملاحظة أداة من أدوات البحث العلمي الشائعة في العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالدراسات الاستطلاعية والوصفية والأنثروبولوجية. وهناك العديد من تعريفات العلماء والباحثين للملاحظة كأداة في البحث العلمي، نوردها كما يلي:

هناك من يرى أنه: "تستخدم الملاحظة المباشرة للسلوك بصورة عريضة كأحد أساليب جمع البيانات في مجال التفاعل الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد سواء في الدراسات التجريبية أو الوصفية".[1]

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 96.

وهناك من يعرّفها بأنها: "وسيلة قديمة لجمع المعلومات. تتميز الملاحظة العلمية التي يعتمد عليها علم الاجتماع بأنها تسعى إلى تحقيق هدف علمي واضح، وبأنها تحدث عن قصد، وبصورة منظمة، وبأن نتائجها تسجل بانتظام وفي ترابط وتناسق هادفين، وكذلك لابد أن تخضع الملاحظة للضوابط العلمية من حيث ثباتها وصدقها ودقتها".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "عبارة عن نشاط يقوم به الباحث خلال المراحل المتعددة التي يمر بها بحثه، فهو يجمع الحقائق المتعلقة التي تساعده في تحديد المشكلة، وذلك عن طريق ما يراه بعينه أو ما يسمعه بأذنه وبكافة حواسه الأخرى. وتطبق الملاحظة على الجماعات الصغيرة كجماعات العلاج، وكجماعات التجريب".[2]

وهناك من يعرفها بأنها: "تعني ... المراقبة المقصودة لرصد ما يحدث وتسجيله كما هو ويميل بعض المحدثين من العلماء إلى أن يمتد معنى الملاحظة حتى يشتمل على الطرق المستخدمة في استثارة أنواع من السلوك الذي يهم الباحث معرفته ودراسته. لكن هذه الاستثارة تعد خروجا على المواقف الطبيعية المراد دراستها لأنها افتعال للأحداث وتدخل في مجرى الحياة الطبيعية".[3]

وهناك من يعرّف الملاحظة بأنها: "تدل على فحص السلوك مباشرة عن طريق باحث أو مجموعة أشخاص يقومون بدور الملاحظين، أو فحص الظواهر وتسجيلها؛ والمقصود هنا ليس الملاحظة العابرة التي يستخدمها عموم أفراد المجتمع في كافة حياتهم، ولكن الملاحظة العلمية المقصودة المحددة لنوعية السلوك أو البعد الاجتماعي المراد ملاحظته تمهيدا لدراسته".[4]

وهناك من يعرّفها بأنها: "تعني ... بمعناها البسيط الانتباه العفوي إلى حادثة أو ظاهرة أو أمر ما. أما الملاحظة العلمية فهي انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظاهرات أو الحوادث أو الأمور بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها. أو هي: كل ملاحظة منهجية تؤدي إلى الكشف عن دقائق الظاهرات المدروسة وعن العلاقات بين عناصرها وبينها وبين الظاهرات الأخرى".

---

1 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 111.

2 محمود السيد أبو النيل، مرجع سبق ذكره، 1: 216-17.

3 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، **علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص. 308.

4 جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع الإعلام** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبتعة والنشر، 2001)، ص. 192.

وهناك من يعرّفها بأنها: "عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظاهرات والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة أو توجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته".

وهناك من يعرّفها بأنها: "وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته ومعلوماته على أن يتبع الباحث في ذلك منهجا معينا يجعل الباحث من ملاحظاته أساسا لمعرفة أو فهم دقيق لظاهرة معينة".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظاهرات أو الحوادث أو الأمور بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها".[2]

وهناك من يعرفها بأنها: "أسلوب لجمع البيانات عن طريق قيام الباحث بملاحظة الظاهرة السياسية موضع الدراسة وبالرغم من أن هذا الأسلوب يستخدم أساسا في جمع البيانات في علم الإنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع فإن بعض الباحثين في العلوم السياسية اعتمدوا عليه في جمع بيانات عن الحملات الانتخابية وعملية صنع القرار والمظاهرات والإجراءات القضائية".[3]

وهناك من يعرّفها بأنها: "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها توصلا إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظواهر المراد دراستها".[4]

وتعرف الملاحظة بأنها: "وسيلة قديمة لجمع المعلومات. تتميز الملاحظة العلمية التي يعتمد عليها علم الاجتماع بأنها تسعى إلى تحقيق هدف علمي واضح، وبأنها تحدث عن قصد، وبصورة منظمة، وبأن نتائجها تسجل بانتظام وفي ترابط".[5]

ويمكن تعريف الملاحظة بأنها أداة علمية تستخدم في جمع البيانات حول موضوع معين عن طريق الاستخدام الشخصي للباحث، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو بطريقة عفوية أو منظمة.

---

1 رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص. 317.

2 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 115.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 70.

4 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، **مناهج البحث العلمي: في الفكر الإسلامي والفكر الحديث** بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997)، ص. 94.

5 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 111.

2- أهمية الملاحظة

لا شك أن الملاحظة هي أحد الأدوات المهمة في جمع البيانات في البحوث الاجتماعية، خاصة تلك البحوث التي تحتاج البيانات فيها إلى زمن طويل نسبيا. وتكمن أهمية الملاحظة في أنها ضرورية في بعض مجالات البحث العلمي مثل موضوع القيادة وتأثير القائد السياسي وخطاباته على مستمعيه، أو أعمال العنف في الملاعب سواء بين المشجعين أو بين اللاعبين أنفسهم، وكذلك أعمال ومظاهر العنف السياسي المختلفة وآثارها المادية والنفسية، أو عملية التفاعل والمساومة داخل المؤسسات أو الجماعات الصغيرة كاللجان البرلمانية مثلا، أو الجماعات غير الرسمية المختلفة، أو الأحزاب، أو عمليات التنشئة. أو ملاحظة التفاعل الصفي بين المدرسين والتلاميذ وتأثيره على التحصيل المدرسي، أو ملاحظة جماعات التلاميذ داخل الصف المدرسي.

كما تكتسب الملاحظة أهميتها بالمقارنة مع نظيرتها من الأدوات الأخرى، في أنها مرنة ومباشرة وتتعامل مع الواقع، وتجعل الباحث يحتك بالواقع المبحوث مباشرة مما يعطيه فكرة واضحة عن الموضوع الذي يدرسه.

وتكمن أهمية الملاحظة في استخداماتها المختلفة في مجال البحث العلمي، التي من أهمها:

1- تعد الملاحظة المرحلة الأولى التي يستطلع فيها الباحث موضوع دراسته، لتكوين الصورة الأولية حول الإشكالية وطبيعة البيانات التي سوف يجمعها عبر أداة الملاحظة العلمية.

2- تستخدم الملاحظة عادة في المواقف الطبيعية: رصد التفاعلات داخل الجماعات الفرعية في مؤسسة أو تنظيمات سياسية معينة، أو أعمال العنف السياسي بمظاهرها المختلفة، أو أنماط السلوك القيادي داخل الجماعة، أو أشكال التفاعل الصفي بين المدرسين والتلاميذ.

3- كما تستخدم الملاحظة عادة في دراسة الحالة، حيث يلاحظ الباحث بدقة خصائص حالة أو وحدة فردية، سواء كانت فردا أو جماعة، ويجمع البيانات حولها. وهذا ما يستخدم كثيرا في ميدان علم النفس.

4- إمكانية القيام بالملاحظة عن بعد، بمعنى دون مشاركة الباحث المباشرة في نشاط الجماعة. وذلك من خلال تتبع أنشطة الجماعة ومظاهر سلوكها، عبر الفيديو، أو من على مدرجات الملاعب وهكذا.[1]

3- أنواع الملاحظة

اختلف علماء المنهجية في تحديد أنواع الملاحظة، فبعضهم اقتصر على نوعين والبعض الآخر زاد عن ذلك. ومع ذلك نرى أنه من المفيد إدراج جميع أنواع الملاحظة، لنضع الطالب في صورة كاملة حول هذه الأداة العلمية في جميع البيانات. وهذه الأنواع نسوقها في النقاط التالية:

1- الملاحظة البسيطة: هناك من يعرّف هذا النوع من الملاحظة بأنها: "تستخدم في الدراسات الاستطلاعية. وهي النظرة أو الانتباه إلى سلوك اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه. يحاول الملاحظ هنا عدم التأثير في الموقف وإنما يترك السلوك على طبيعته".[2]

وهناك من يرى أن الملاحظة البسيطة: "يتم عن طريقها مشاركة الباحث الجمهور أو مجتمع البحث أو الظاهرة المراد دراستها ولا يشارك أو يتدخل ذاتيا فيما يلاحظه أو يشاهده في الواقع".[3]

وهناك من يعرّف الملاحظة البسيطة بأنها: "تتمثل في ذلك الأسلوب من أساليب جمع البيانات الذي يعتمد فيه الباحث على حواسه فقط وتتم الملاحظة في صورة طبيعية دون تكليف ودون وضع تصنيفات مسبقة لأنماط السلوك التي سيتم ملاحظتها".[4]

إذن يتم هذا النوع من الملاحظة في حياة الباحث العادية، وهو منشغل بموضوع معين، حتى يحدث أن يرى سلوكا معينا له علاقة بما يفكر فيه. فيبني على أساسه الافتراضات ويطرح حوله التساؤلات. كما لا يحاول الباحث في مثل هذا النوع من الملاحظة التأثير على موقف السلوك، أو يقنن ملاحظته، أو حتى يرصد بدقة المتغيرات الأساسية في السلوك. ويكون الهدف منها التأكد من وجود الظاهرة المراد بحثها.

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 99-102.

2 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 111.

3 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 158.

4 مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، ص. 131.

2- الملاحظة المشاركة: يعرف هذا النوع من الملاحظة بأنه: "يشترك الباحث في نشاط وحياة الجماعة التي يدرسها، ويقوم بتسجيل ملاحظاته دائما في مذكرة وقت حدوثها أو على الأقل قبل أن يحرف ضعف الذاكرة شيئا منها، وهو يسجل في هذه المذكرة كل ما حدث له في يومه، وما مرّ به من خبرات، وما قام به من اتصالات، ويصف فيها المواقف التي وقعت فيها الأحداث".[1]

وتعرف الملاحظة بالمشاركة بأنها تلك الملاحظة التي: "يشارك الباحث بانتظام في أنشطة الجماعة التي تتم ملاحظتها، أما في حالة الملاحظة دون المشاركة فلا يشارك الباحث في أنشطة الجماعة قيد الاهتمام".[2]

في هذا النوع من الملاحظة يتم تحديد أهداف البحث بدقة، وكذا المتغيرات، والتصور العام حول الموضوع. ثم ينخرط الباحث مباشرة في حياة الجماعة أو القرية التي يجري عليها الدراسة. وغالبا ما ترتبط الملاحظة المشاركة بعلماء الإنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وكذلك المهتمين بالدراسات الطولية لمراقبة وبحث تطور الظاهرة عبر الزمن.

لكن في مقابل ذلك يمكن أن يواجه هذا النوع من الملاحظة العديد من العقبات، تحول دون القيام بالملاحظة على الوجه الأحسن. ومن هذه العقبات:

1- يواجه الباحث في البداية كيفية تقديم نفسه للجماعة التي يلاحظها، وفي بعض الأحيان مصير عملية الملاحظة يتوقف على هذه الخطوة.

2- تتعلق المشكلة الثانية بنوعية العلاقة التي يمكن أن يبنيها الباحث بينه وبين الجماعة موضوع الدراسة. خاصة إذا كانت للجماعة عادات يصعب على الباحث التكيف معها بسهولة.

3- كذلك هناك مشكل يتعلق بمقدار المشاركة الذي يجب أن يقوم به الباحث في نشاط الجماعة التي يدرسها.

4- يتعلق المشكل الرابع بكيفية مشاركة الجماعة موضوع الدراسة نشاطاتها دون أن يؤثر ذلك على سلوك تلك الجماعة، أو يثير حساسية معينة.

---

1 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 111-13.

2 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 70.

5- تتعلق العقبة الأخرى بحالة الإرباك التي يمكن أن تحدث للباحث الملاحظ أثناء ملاحظته للكم الهائل من السلوك. ومن ثم تكمن الصعوبة في أنواع السلوك الاجتماعي التي يجب أن يلاحظها والأنواع الأخرى التي يهملها

6- المشكلة الأخيرة هي أكثر حساسية وخطورة، وهي المزاوجة بين الملاحظة والتسجيل، وطريقة التسجيل وما تثيره من سوء فهم لدى الجماعة المبحوثة.

3- الملاحظة المنظمة: هناك العديد من التعريفات للنوع الثالث من الملاحظة، فهناك من يرى أن هذا النوع من الملاحظة يستخدم: "حين يكون الهدف من الدراسة الوصف أو التشخيص في ضوء فئات من المعلومات يمكن التنبؤ بها قبل بدء جمع البيانات. لذلك فهي تستخدم في ملاحظة الجماعات الصغيرة، وخاصة الجماعات التي تجتمع عادة لغرض معين، ولفترة زمنية محدودة، بحيث يمكن التنبؤ مقدما بالفئات التي تصنف إليها مواد الملاحظة".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "الأسلوب الذي يستعين الباحث بواسطته بأكبر قدر من الوسائل المقننة المتوفرة في هذا المجال. وتبتدئ هذه الوسائل من مرحلة التخطيط للدراسة، فيحاول الباحث وضع برنامج عمل محدد لخطوات سيره، وقد يطوّر فروضا محددة ويحاول جمع البيانات المتعلقة بها وتفادي البيانات التي لا علاقة لها بمثل هذه الفروض. كما يستعين الباحث بتلك الأساليب التي تتوفر في مجال الدراسات المعملية كالوسائل التقنية لتسجيل الصوت أو الصوت والصورة".[2]

وهناك من يعرّفها بأنها: "تنم عن طريق تحديد مقاييس أو ضوابط معينة يتم عن طريقها قيام الباحث بالملاحظة بصفة دورية حتى يتحقق ما يراد دراسته أو يبحثه بالضبط".[3]

من خلال ما سبق من تحديدات العلماء والباحثين لمضمون الملاحظة المنظمة، يتضح أن هناك عملية لابد أن تحضر قبل إجراء الملاحظة، والتي تتعلق بوجود خطة واضحة المعالم مشتملة على أهداف البحث وتساؤلاته وفروضه ومتغيراته. بالإضافة إلى مستلزمات الملاحظة إن أمكن كأجهزة تسجيل أو تصوير أو تسجيل بالصوت والصورة.

1 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 113.
2 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 132.
3 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 158-59.

بالإضافة إلى تحضير شبكة ملاحظة تتضمن أنواع السلوك التي يرصدها الباحث، وحساب تكراراتها وردود أفعالها وهكذا. فهي عملية قصدية منظمة.

4- خطوات إجراء الملاحظة

بعد تحديد أنواع الملاحظة، نباشر في مناقشة الخطوات العملية التي يسلكها الباحث للقيام بتطبيق هذه الأداة في جمع البيانات. لكن قبل مباشرة الخطوات العملية في جمع البيانات عبر أداة الملاحظة، لابد -كما سبق الإشارة إليه- من التحضير لهذه العملية، بمعنى بناء خطة نظرية وتطبيقها على أرض الواقع.

وقد لخص الأستاذان فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان الاعتبارات التي يجب مراعاتها في خطة الملاحظة في أربعة نقاط هي: "أولها: الإطار النظري الذي يعتمد عليه البحث. وثانيها: الفروض التي يصوغها الباحث لاختبارها. وثالثها: ارتباط ما يلاحظ ارتباطا رئيسيا بموضوع البحث. ورابعا: ارتباط كل موضوع يلاحظ ببعضه البعض ارتباطا ضعيفا حتى تمتد الملاحظة لأوسع مدى من مجالات مشكلة البحث، وذلك لأن اقتراب موضوعات قائمة الملاحظة وشدة ارتباطها يقصر مجالها على أبعاد قليلة من أبعاد المشكلة ويحول بينها وبين شمولها لجميع خصائص الظاهرة التي تبحث".[1]

لكن نشير إلى أنه ليس بالضرورة أن تتوفر كل هذه الخطوات في جميع أنواع الملاحظة. ووفقا لأدبيات علماء المنهجية فإن خطوات إجراء الملاحظة تتحدد في النقاط التالية:

1- تحديد وحدة الاهتمام: أول خطوة من خطوات الملاحظة تحديد الباحث الوحدة التي سوف تتركز حولها الملاحظة بدقة. إذ أنه سوف يتلقى أنماطا شتى من السلوك، لكن عليه أن يحدد نوع وصفات وحدة دراسته، وهل هي الفرد الواحد أو جماعة وهل هي أي فرد أو شخص يتصف بصفات معينة كأن يكون ذكرا أو مدرسا في مدرسة أو طالبا في معهد.[2]

2- تحديد طبيعة وأبعاد السلوك: تتعلق الخطوة الثانية بطبيعة السلوك الذي سوف يركز عليه الباحث ملاحظاته. وما هي الصفات الرئيسية للمشاركين في تكوينه وطبيعة المكان الذي ستتم فيه الملاحظة، حجرة، ساحة، مصنع. ويحتاج الباحث أيضا إلى

---

1 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 311- 13.

2 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 128-29.

الاهتمام بإبراز الهدف من وراء الفعل أو من وراء تجمع المشاركين فيه، مثل نشاط يومي عادي في حقل أو في مصنع.[1]

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ فؤاد البهي السيد والأستاذ سعد عبد الرحمان : "تبدأ هذه الخطة بإعداد قائمة يبيّن فيها الباحث بوضوح حدود كل سلوك سيلاحظه. فالإنسان لا يلاحظ لمجرد الملاحظة بل يلاحظ أشياء يتطلبها البحث الذي يقوم به. وذلك لأن الأمور التي يمكن أن تلاحظ كثيرة ومتعددة، لكن بعضها يتصل بموضوع البحث والبعض الآخر لا يتصل به".[2]

3- تحديد نمط العلاقة أثناء الملاحظة: ويعني ذلك تحديد طبيعة العلاقة بين الشخص الملاحظ والأشخاص الذين يلاحظ سلوكهم. فقد يختار الباحث الاندماج في الموقف الذي يدرسه، وبالتالي تكون العلاقة بينه وبين الآخرين الذين يدرس سلوكهم علاقة صداقة. وقد يفضل الباحث أن يلاحظ السلوك عن بعد وبالتالي تكون طبيعة العلاقة مع المبحوثين علاقة رسمية.[3]

4- تحدي طريقة تسجيل الملاحظات: تنطوي هذه المرحلة على درجة من الخطورة والحساسية، بسبب رد فعل المبحوثين إزاء عمليات تسجيل الغرباء لسلوكهم، ما لم يكن الباحث على دراجة عالية من الذكاء والمهارة والخبرة في شرح وبيان الهدف من ملاحظته. وتشمل هذه الخطوة إعداد برنامج واضح للكيفية التي سيتم بها تسجيل الأفعال أو الوقائع. ويمكن أن توجه العناية إلى الزمن بحيث تسجل الوقائع بحسب ساعة حدوثها منذ بداية الفعل أو النشاط الاجتماعي حتى نهايته. وكذلك يتضمن البرنامج توجيهات للباحث ومساعديه بطريقة تنظم المادة التي تمت ملاحظتها بحيث يتفادى الوقوع في خطأ شائع وهو الخلط بين ما يجري من أفعال وبين تفسير الملاحظ منها.[4]

وفي هذا الصدد يقترح الأستاذ مصطفى عمر التير طرقا عملية في كيفية تسجيل الملاحظات بقوله: "ومن الطرق الشائعة والناجحة في التسجيل اختيار عينة من الأحداث أو اختيار عينة زمنية. ... وتتطلب عملية تسجيل المدى الزمني تحديد بدء ونهاية كل نشاط يهتم به الباحث على خط ممتد يمثل وحدات الزمن. ويمكن أيضا تسجيل ما يحدث من

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 128-29.

2 فؤاد البهي السيد. وسعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 311.

3 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 130.

4 نفس المرجع السابق، ص. 130.

نشاط يقوم به الفرد أو الأفراد خلال دقائق معدودة يحددها الباحث، كأن يسجل نوع العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين فردين خلال ثلاث دقائق مثلا".[1]

5- ملاحظة السلوك الجماعي: الخطو الأخيرة من عملية إجراء الملاحظة مباشرة ملاحظة سلوك الجماعة المبحوثة. ومثال ذلك ملاحظة التماسك الجماعي أثناء حدوثه، وملاحظة سلوك التوافق، والتعاون، والقيادة والأتباع والصراع والإذعان والتفكير وما إلى ذلك. كما قد تشمل ملاحظة السلوك، إنجازات الجماعة أو إنجازات الفرد داخل الجماعة، والأقوال اللفظية وطريقة الاتصال، والنزعة المركزية في الاتصال والتشتت.[2]

5- شروط الملاحظة الجيدة

إذا أراد الباحث أن تكون البيانات المجمعة بواسطة أداة الملاحظة ذات مصداقية علمية، وتنجح في قياس الفرضيات، فلابد أن يلتزم بمجموعة الشروط المنهجية والعملية، نعددها في النقاط التالية:

1- أن تسبق عملية الملاحظة خطة واضحة المعالم، تتضمن تساؤلات البحث، وفرضياته، وأهدافه، ومتغيراته.

2- أن تكون خطوات إجراء الملاحظة واضحة في ذهن الباحث، ويحسن تطبيقها، ويركز أثناء تطبيقها.

3- أن تتوفر في القائم بالملاحظة مجموعة من الصفات العقلية والفزيولوجية، مثل الذكاء والخبرة والتحكم في الموضوع والمعرفة المسبقة بطبيعة المبحوثين. وكذلك أن يكون يتمتع بالاسترخاء، والهدوء، والرزانة.

4- أن يحرس القائم بالملاحظة على التزام الموضوعية قدر المستطاع، ويبعد ذاتيته ومشاعره عما يلاحظه، خاصة في ملاحظة المآسي.

5- أن تكون المعلومات المسجلة عبر الملاحظة دقيقة، بحيث يحرص الباحث على التسجيل الفوري لما يلاحظه، أو يحرص على التذكر الجيد وتسجيله بشكل فوري. ويقلل من اعتماده على الذاكرة لأنها مدعاة للنسيان خاصة في حالات الإصابة بالتعب أو الإرهاق أو القلق.

---

1 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 311-13.

2 نفس المرجع السابق، ص. 313-14.

6- تدريب القائم بالملاحظة على فنيات إجراء الملاحظة بشكل يؤدي إلى جمع البيانات بطريقة علمية وموضوعية، خاصة فيما يتعلق بطريقة التعامل مع المبحوثين في المواقف الحرجة.

7- الاستعانة بكل الوسائل الممكنة المساعدة على تسجيل الملاحظات وحصرها، ومن الوسائل المساعدة على ذلك، استخدام الدفاتر في التسجيل وآلات التسجيل والتصوير الفوتوغرافي، والتسجيل بالصوت والصورة.[1]

8- يتطلب في الملاحظة الجيدة تحديد مجالها وبيان مكانها وزمانها وفقا لأهداف الدراسة المحددة مسبقا.

9- إعداد بطاقة الملاحظة التي تتضمن مجموعة من أنواع السلوك التي سيركز عليها في تسجيل البيانات، مع فتح المجال أمام أنواع أخرى تظهر أثناء الملاحظة.[2]

10- وضع في الحسبان كل الظروف المحيطة بإجراء الملاحظة، كالرياح والحرارة والبرودة والرطوبة والوزن والإضاءة والتهوية والضوضاء والألوان.

11- وضع حد فاصل بين الوقائع كما هي وبنائنا النفسي، بمعنى مراعاة الوقائع كما هي والبعد عن الأوهام الصادرة عن جهازنا النفسي فلكل منا في تأثره بالظاهرة الخارجية نوع من رد الفعل ومنحنى خاص بكل شخص على حدة.

12- على القائم بالملاحظة التركيز والعناية بتوجيه كل الانتباه أثناء الملاحظة، حتى لا يغفل شيئا من الأشياء. مع مراعاة أن العقل لا يلاحظ إلا ما يتصل بحاجاته الخاصة، ولهذا نختار دائما من بين الظواهر الخارجية ما يتفق مع اتجاهاتنا وأغراضنا.

13- على الباحث أن يأخذ في الحسبان عملية الخلط بين الفكر والحقيقة الواقعة. لأن الوقائع لا تظهر كما هي بل سرعان ما نحيلها إلى مجرد حقائق أو أفكار عقلية، وربما لا تكون للفكرة أصل في الخارج وتكون من خلق العقل.[3]

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 3197.

2 نفس المرجع السابق، ص. 321.

3 عبد الرحمان محمد العيسوي وعبد الفتاح محمد العيسوي، **مناهج البحث العلمي: في الفكر الإسلامي والفكر الحديث** بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997)، ص. 101-02.

6- مزايا الملاحظة

للملاحظة -كغيرها من أدوات البحث الأخرى- مجموعة من المزايا التي تغري الباحثين في استخدامها في جمع البيانات. ويمكن تعداد هذه المزايا في مجموعة من النقاط نسوقها كالتالي :

1- الكشف عن الخاصيات الجوهرية للظاهرة الاجتماعية المدروسة، بما يكوّن الصورة الواضحة والشاملة حولها، وبالتالي تحقيق غايات البحث.

2- هناك من يرى أن الملاحظة هي أقرب إلى الصحة وأكثر اعتمادا على الاستدلال لما تتميز به من دقة وحذر يجعلان الباحث متسما بالصبر والتأني حتى يصل إلى الغاية المرجوة.

3- تعتمد الملاحظة على نظريات علمية ثبت التأكد من صدق فروضها وقضاياها، بما يجعل المجال متاحا لاكتشاف عوامل ومتغيرات لم تكن موجودة، وبالتالي الإسهام في التراكم العلمي للمعلومات والمعارف.[1]

4- إن ما يميز الملاحظة أيضا تركيز الانتباه على مظاهر السلوك، والتفاعل مع أنشطة الجماعة، مما يجعل الباحث على التماس مع الجماعة أو الموضوع المبحوث.

5- استخدام الباحث للإحساس، والمقصود به الاستعانة بالحواس في مشاهدة الظواهر بشكل مباشر، دون واسطة كواسطة إدراك وفهم الآخرين.

6- يقوم الباحث بجمع معلومات أساسية مسبقة عن الشيء الذي سيقوم بملاحظته. وهذا يعني بناء الإشكالية والفروض والتحليل على أساس بيانات ملموسة وذات مصداقية وملاصقة للواقع، وليست من نسيج خيال الباحث.[2]

7- من مزايا الملاحظة أيضا، أنها تيسر للباحث تسجيل السلوك كما يحدث في مواقفه الطبيعية. وهنا تكمن أهمية البيانات التي تجمع عبر أداة الملاحظة، أنها بيانات مباشرة عن طبيعة الظاهرة المبحوثة.[3]

وقد أضافت كل من رجاء وحيد دويدري، ومحمد محمود ربيع وزملاؤه مجموعة من المزايا نعرضها في النقاط التالية :

---

1 جبارة عطية جبارة، **علم الاجتماع الإعلام** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبعة والنشر، 2001)، ص. 192-93.

2 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 318-319.

3 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 309.

1- "دقة المعلومات.

2- الملاحظة من أكثر وسائل جمع المعلومات فائدة للتعرف على الظاهرة أو الحادثة.

3- دقة التسجيل.

4- أسلوب الملاحظة، هو الأسلوب الأكثر أهمية في حال عدم التمكن من تطبيق الأدوات الأخرى.

5- تسمح الملاحظة بالتعرف على بعض الظاهرات أو الحوادث التي قد لا يفكر الباحث أو المبحوث في أهميتها.

6- يمكن إجراء الملاحظة على عدد قليل من المفحوصين".[1]

أما بالنسبة لمحمد محمود ربيع وزملاؤه، فقد اقترحوا مجموعة من المزايا، يمكن تعدادها في النقاط التالية:

"1- إنه أسلوب مباشر حيث تتم دراسة السلوك عند وقوعه.

2- إنه أسلوب يسمح بملاحظة الظاهرة في وضعها الطبيعي وبالتالي يقل احتمال تأثير الباحث على البيانات التي يقوم بجمعها.

3- يمكن استخدام هذا الأسلوب حينما يرفض المبحوثون الإفصاح عن بعض أبعاد السلوك موضع الدراسة. كذلك فإن البيانات التي يتم جمعها عن سلوك المبحوثين من خلال الملاحظة يمكن مقارنتها بالتقارير الشفهية التي يدلون بها".[2]

ويرى الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي أن الملاحظة العلمية تتمتع بمجموعة من الميزات، يمكن تعدادها في النقاط التالية:

"1- أنها تعد أفضل أدوات جمع البيانات حول السلوك غير اللفظي.

2- أنها تمنح الباحث فرصة مشاهدة السلوك كما يحدث في أرض الواقع تماما، وتجعله قادرا على إعطاء ملاحظات دقيقة حول الملامح الرئيسية لهذا السلوك.

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص . 322.

2 محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، 2ج. (الكويت: جامعة الكويت، 1993، 1994)، 1: 7

3- أنها أقل عرضة للتحيز مقارنة بغيرها من وسائل جمع البيانات الأخرى، خصوصا تلك التي تعتمد على الإجابات اللفظية لمفردات المجتمع أو العينة موضع الاستبيان أو المقابلة".[1]

7- عيوب الملاحظة

في مقابل مزايا الملاحظة -كأداة علمية في جمع البيانات- هناك عيوب أو نقائص تشوبها، يمكن عرضها في النقاط التالية:

1- يقابل مزية تسجيل الظاهرة كما تحدث وأثناء حدوثها، عيب إمكانية إعاقة حدوث السلوك الفعلي للمبحوثين، إما لفرط الحساسية ضد الغرباء، أو يشكل التسجيل عبئا على المبحوثين، أو الظواهر لا تحدث في الوقت الذي يتوقع فيه الباحث حدوثها. وبذلك قد لا يكون موجودا أثناء حدوثها فيفوته بذلك تسجيلها.

2- وعند تسجيل الباحث البيانات عندما يلاحظ سلوك الأفراد في مواجهة الكوارث والنكبات، يمكن أن يتعرض إلى تأثير حجم الكارثة، وبالتالي تختلط ذاتيته مع البيانات الموضوعية.

3- كذلك يمكن أن يختلط عليه ملاحظة الظاهرة المدروسة مع ظواهر أخرى تحدث في نفس الوقت. مثل اختلاط ملاحظة الباحث للسلوك القيادي مع ملاحظة السلوك العصابي في جماعة معينة. وهذا يحد من موضوعية البيانات المجمعة عبر أداة الملاحظة، ويقلل من مصداقيتها العلمية.

4- يصعب تطبيق أداة الملاحظة في الظواهر التي تتطلب وقتا طويلا في تسجيل البيانات، لأنها تتطلب جهد وزمنا من الباحث. ومثال ذلك ملاحظة سلوك الطفل بين الطفولة إلى المراهقة.

5- لا تعدو أن تكون البيانات المجمعة عبر أداة الملاحظة بيانات وصفية للظاهرة من الخارج ولا تصف جوهرها وعلاقات البنيوية.[2]

6- إمكانية حدوث تحيز من قبل الباحث إما بسبب تأثره بالأفراد أو عدم نجاحه في تفسير ظاهرة ما، أو اندماج مشاعره مع مشاعر المبحوثين.

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، ج. 2 (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص. 104.

2 فؤاد البهي السيد وسعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 310.

7- هناك عوامل دقيقة تؤثر على السلوك في أثناء الملاحظة، مما يؤثر في دقة الملاحظة، مثل الجوع، أوقات الأكل، أوقات النوم، المناخ، الإصابة بالمرض، أو التعب، القلق إلى غير ذلك.[1]

ثانيا: المقابلة

1- تعريف المقابلة

المقابلة هي أحد أدوات البحث الاجتماعي في جمع البيانات عن طريق اللقاءات الشخصية أو البينية، بحيث يأخذ الباحث البيانات من المبحوث مباشرة، وكل وحدة على حدة، على عكس الملاحظة التي تجمع البيانات من الجماعة جملة واحدة. وهناك العديد من التعريفات للمقابلة، منها:

تعرف المقابلة بأنها: "مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للعميل المراد دراسة اتجاهاته، حيث يستخدم استمارة وقد لا يستخدمها بل يكتفي بمناقشة العميل في موضوع معين، ويتركه يسترسل في الحديث أو في نقاط هامة من الموضوع".[2]

كما تعرف المقابلة بأنها: "إحدى أهم وسائل جمع البيانات وهي وسيلة يقوم بواسطتها الباحث أو مساعدوه بتوجيه عدد من الأسئلة لعضو العينة وتدوين إجاباته".[3]

وهناك من يرى أن المقابلة تتطلب: "اختيار دقيق للقائمين بها، ويلزم توافر تدريب لهم على الموضوعية وتجنب التحيزات الشخصية والإيمان بأهمية البحوث الميدانية، وضرورة صدقها، وطرق المقابلة وخطواتها وقواعدها الأساسية لتسجيل المعلومات، والمهارات الأساسية في الاتصال والإقناع".[4]

وهناك من يرى أن المقابلة: "يقصد بها أية مجموعة من الأسئلة أو من وحدات الحديث، يوجهها طرف في موقف مواجهة حسب خطة معينة للحصول على معلومات عن سلوك الطرف الأخير أو سمات شخصيته أو للتأثير في هذا السلوك".[5]

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 322.

2 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 113-15.

3 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

4 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

5 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 93.

كما يمكن تعريف المقابلة بأنها: "التقاء مباشر بين فردين وجها لوجه. وتتحقق طريقة المقابلة في الدراسات الميدانية عن طريق أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدد بالذات، أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته الدينية، ومن ثم تكون المقابلة في ذاتها هي "تبادل لفظي بين السائل والمجيب أو أنها على حد تعبير وليم جود: عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي"."[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للعميل المراد دراسة اتجاهاته، حيث يستخدم استمارة وقد لا يستخدمها بل يكتفي بمناقشة العميل في موضوع معين، ويتركه يسترسل في الحديث أو حول نقاط هامة من الموضوع".[2]

وتعرف المقابلة بأنها: "نوع من التفاعل اللفظي يتم عن طريقه موقف مواجهة يحاول فيها الشخص القائم بالمقابلة أن يحصل على معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين بالإضافة إلى حصوله على بعض البيانات الأخرى. كما تعتبر المقابلة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما عند إجراء الدراسات الاجتماعية ولكنها تستلزم نوع من الإعداد والتخطيط المسبق قبل إجرائها، وأيضا تستلزم الدقة في تسجيل البيانات التي يحصل عليها الباحث من المبحوث".[3]

ويمكننا تعريف المقابلة بأنها موقف مواجهة يجريه الباحث أو من ينوب عنه مع المبحوث بهدف الحصول على البيانات التي تقيس فرضيات دراسته.

2- أهمية المقابلة

تنطوي المقابلة على فوائد عديدة في البحوث الاجتماعية، وكذلك في الدراسات العيادية، من ذلك معرفة الباحث مشكلة بحثه مباشرة من مصادر مبحوثيه دون واسطة. ويجمع معلومات تزيد من فهمه لطبيعة الموضوع الذي يعالجه.

كما أن البيانات المتحصل عليها عبر المقابلة يمكن أن تكون متعددة الاستخدامات، بحيث تفيد في تطور البحوث الاجتماعية، وكذلك الصحة النفسية، والإطلاع على مشكلات المجتمع الحقيقية، ومعرفة الحياة الاجتماعية الحقيقية من الأشخاص الذين يعيشونها بمشاعرهم وأفكارهم.

---

1 قباري محمد إسماعيل، **مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1982)، ص. 156.

2 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 115.

3 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 159.

كما تمتد أهمية المقابلة إلى الدراسات الاستطلاعية والبحوث التجريبية فضلا عن الدراسات الوصفية والعلاجية. فهي تستخدم من أجل جمع البيانات لاختبار الفروض، وكذلك من أجل تشخيص الإشكالية

ويرى لندبرج Lundberg أن أهمية المقابلة تتحدد في :

"1- أنها تعتبر وسيلة للتأكد من المادة العلمية التي جمعها الباحث عن طريق مصادر ثانوية.

2- إنها تكون بمثابة الدراسة المعملية للسلوك الواقعي والذي يمكن ملاحظته خلال عملية المقابلة ذاتها".[1]

ويكفي أداة المقابلة أهمية أنها تساعد الباحث على ملامسة الواقع الاجتماعي للظاهرة، واختباره على طبيعتها، والتزود بالمعرفة الاجتماعية حول المبحوثين والنظام الاجتماعي السائد والمتغيرات المتحكمة في الحياة الاجتماعية. ومعرفة طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي والرمزي المؤثرة في سلوك المبحوثين.

3- أنواع المقابلة

تتنوع أشكال المقابلة بناءً على طبيعة الدراسة التي يريد الباحث القيام بها. ولذلك أورد الباحثون أنواعا عدة للمقابلة نحاول أن نعرض لمعظمها في النقاط التالية :

1- المقابلة الحرة: النوع الأول من المقابلة هو المقابلة الحرة أو العفوية التي لم تخضع لتخطيط سابق. والتي تتميز بالمرونة المطلقة فيترك قدر كبير من الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وتفضيلاته ودوافعه ومعتقداته، واتجاهاته السياسية، وأفكاره الإيديولوجية. فلا توجد أسئلة محددة مسبقا يريد القائم بالمقابلة الحصول على إجابات محددة لأغراض الدراسة.[2]

وهناك من يعرفها بأنها المقابلة التي: "لا تتضمن أسئلة محددة سلفا، بل تترك للأخصائي النفسي، الذي يجري المقابلة، حرية اختيار الأسئلة المناسبة في جمع البيانات التي يريدها، وقد أثبت هذا النوع من المقابلة فائدته في التشخيص العيادي والإرشاد

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 159-61.

2 عبد الغفار رشاد القصبي مرجع سبق ذكره، ص. 107-108.

النفسي. ... حيث يلقي السائل بعض الأسئلة الحرة التي تتوفر بطريقة تلقائية دون أن تكون حالة وضع المقابلة سابقة عن المقابلة نفسها".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "تلك التي لا يعد لها الباحث مسبقا صحيفة تحتوي على أسئلة محددة يتقيد بها. ويتميز هذا النوع من المقابلة بمرونة العلاقة بين الباحث وعضو العينة".[2]

فأهم ما يميز هذا النوع من المقابلة هو أنها تأخذ شكلها بنفسها، بناءً على مسار الحوار الذي سوف يجري بين الباحث والمبحوث. ويترك العنان لخيال المبحوث ليقول ما شاء، ويعبر كيفما شاء. وذلك بهدف الوصول إلى البيانات الحقيقية التي تخالج المبحوث، ولا يفصح عنها إلا عندما يفسح له المجال للتعبير الحر والمطلق.

2- المقابلة المقننة Standardized Interview: يقصد بالتقنين، تحضير مجموعة من الأسئلة مرتبة ومنظمة بناءً على تساؤلات البحث وفرضايته، وعرضها على خبراء قصد الاستشارة أو قياس صدقها، ثم إجراء عليها الاختبار القبلي أو التجريبي لقياس ثباتها. ثم تصبح أداة علمية مقننة.

وهناك من يرى أنه: "يقصد بالتقنين هنا توجيه أسئلة معينة بذاتها إلى جميع المبحوثين، بنفس الترتيب ونفس الطريقة، وفي وقت محدد، على أساس أن يتعرضوا لنفس المثير، حيث يتوقع الحصول على استجاباتهم وردود أفعالهم المختلفة بدرجاتها المتباينة نتيجة هذا التعرض لنفس المنبه".[3]

وهناك من يحدد المقابلة المقننة بأنها تلك المقابلة التي: "يكون للسائل بعض الأسئلة المعدة".[4]

وهناك من يعرّف المقابلة المقننة بأنها: "تلك المقابلة التي يتقيد فيها الباحث باستمارة تحتوي أسئلة محددة ويتقيد الباحث بنص الأسئلة وحرفيتها وكذلك بالطريقة أو الكيفية التي تلقى بها الأسئلة".[5]

---

1 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

2 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

3 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 107-108.

4 قباري محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

5 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 135-36.

وهناك من يرى أن المقابلة المقننة هي التي: "يتم فيها تحديد شكل ومضمون المقابلة بقدر الإمكان وتوجيه الأسئلة بصورة مرتبة لجميع الأفراد المبحوثين".[1]

وهناك من يحدد المقابلة المقننة في أنها: "تتكون من أسئلة محددة ومعدة من قبل، وتوجه بطريقة واحدة، وحسب ترتيب واحد، بشكل يقلل من احتمال إغفال بعض جوانب السلوك المهمة في التقويم. كما أنها تجعل من السهل المقارنة بين الأفراد".[2]

من ناحية أخرى، تتحكم طبيعة الموضوع والفرضيات المطروحة في اختيار الباحث للملاحظة المقننة. وغالبا ما يستخدم هذا النوع من المقابلة عندما يكون الباحث محددا بدقة للفرضيات ويريد قياس متغيراتها قياسا كميا. فيعتمد الأداة المقننة في جمع البيانات، التي هي الطريقة المناسبة في القياس. كذلك يلجأ للمقابلة المقننة بهدف تعميم النتائج المتوصل إليها على جميع الظواهر المشابهة.

المقابلة الموجهة أو البؤرية Focused Interview: يركز النوع الثاني من المقابلة على موضوع معين أو سلوك معين مع المبحوثين. فتستجمع أهداف البحث كلها حول ذلك السلوك، كسلوك الإذعان عند الأطفال وتأثيره على الإبداع. فتبنى أسئلة المقابلة ويركز حوارها على هذه النقطة، بحيث يؤدي بالباحث إلى جمع ما أمكن من معلومات حول هذا السلوك. وحتى فرضيات البحث هي بدورها تكون مركزة على سلوك الإذعان وتأثيره على الإبداع لدى الطفل.

وهناك من يعرّفها بأنها تلك المقابلة: "التي تركز حول خبرة معينة أو موقف معين يفترض الباحث أن المبحوثين قد تعرضوا له، على سبيل المثال مقابلة أعضاء النخبة السياسية في ظل نظام سياسي معين، سابق أو قائم أو جماعة من الدارسين للعلوم السياسية عامة أو لموضوع سياسي معين".[3]

وهناك من يعرّف المقابلة البؤرية بأنها: "تلك المقابلة التي تتم بهدف جمع معلومات حول موقف معين أو جزء صغير من ظاهرة. وتتميز بالتعمق والتركيز ودقة تحديد موضوع المقابلة".[4]

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 159.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 93-95.

3 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 107-108.

4 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 135-36.

وهناك من يرى أن المقابلة المتمركزة أو البؤرية هي التي يدور فيها: "حوار المقابلة في أفكار هذا الموضوع مثل الحديث عن فيلم سينمائي أو قضية سياسية معينة".[1]

تشبه نوعا ما المقابلة المركزية دراسة الحالة من حيث تركيز الاهتمام، فهنا الاهتمام لا يتشتت على كم من بعد من أبعاد الموضوع وإنما على بعد واحد. وبالتالي الدراسة والاختبار حول ذلك البعد.

4- شروط إجراء المقابلة

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في استخدام المقابلة الجيدة في جمع البيانات واختبار الفرضيات والإجابة على تساؤلات البحث. ووفقا لتراث المنهجية، فإن شروط المقابلة العلمية هي ما يلي:

1- أن تجرى بلغة سهلة وبسيطة بما يناسب مستوى المبحوثين التعليمي، وفي بعض الأحيان يجب أن تجرى بالعامية في حالة المبحوثين الأميين. كما يجب أن تكون الأسئلة مختصرة ومفيدة لئلا تؤدي إلى ملل أو تذمر المبحوثين.

2- اعتماد التلقائية والعفوية في طرح الأسئلة، التي من شأنها أن تبسط موقف المقابلة وتخفض من توتر المبحوث إلى المستوى الذي يناسب نجاح موقف المقابلة. ولا يقتصر هدف القائم بالمقابلة على الوصول إلى البيانات المقصودة بصورة مجردة.

3- اعتماد الموضوعية في محاورة المبحوث، وألا يميل القائم بالمقابلة -من خلال صيغة أسئلته- إلى رأي معين، أو توحي طريقة حواره أنه يتبنى موقفا مسبقا. فهذا من شأنه أن يؤثر على اتجاه ورأي المبحوث، إما في اتجاه الإذعان أو في اتجاه الاعتداد بالذات والتعصب، وكلاهما موقفان لا يخدمان هدف البحث.

4- المرونة في الحوار، بحيث لا يصر القائم بالمقابلة أن يطرح أسئلة معينة، كما لا يضغط على المبحوث بأن يجيب عن أسئلة في حد ذاتها، وإنما يكون مرنا بأن ينتقل من سؤال إلى آخر، ويتجاوز بعض الأسئلة التي تثير حساسية معينة، ويعيد طرحها بصيغة أخرى في سياق الحديث دون أن يثير المبحوث.

5- أن يكون القائم بالمقابلة هاضما بشكل جيدا للأسئلة التي سيطرحها على المبحوثين، بحيث لا يستعمل الورقة إلا في حالات الضرورة. وأيضا أن يكون هاضما

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 159.

ومتمرنا على خطوات إجراءات المقابلة وأدبياتها، بحيث تحوّل موقف المقابلة مع المبحوثين إلى موقف شاعري منبسط.[1]

6- على القائم بالمقابلة أن يحرص على كسب ثقة المبحوثين، خاصة إذا كانت أسئلة المقابلة مثيرة لحساسيات معينة، أو موضوعات حساسة. وذلك حتى يتمكن من الحصول على المعلومات الصحيحة.

7- الحرص على إعطاء الفرصة الكاملة للعميل للتعبير عن كوامن نفسه، وما يشعر به. وهذا يتطلب من القائم بالمقابلة أن يكون صبورا، رزينا، ثقيلا، لا يستعجل الإجابة على الأسئلة، ولا يستعجل إنهاء المقابلة.

8- يجب تسجيل الإجابات كما هي دون تحريف أو حشو. ولخدمة هذا الهدف، من الأحسن الاستعانة بجهاز تسجيل حتى لا يفوت الباحث أي معلومة يدلي بها المبحوث، ولا ينشغل بالكتابة، فيهمل التركيز على الأسئلة والجو العام للمقابلة.[2]

5- خطوات إجراء المقابلة

للمقابلة العلمية مجموعة من الأسس والخطوات يجب أن تتبع في إجرائها للحصول على البيانات ذات القيمة العلمية، ويكون لها نتائج إيجابية على قياس الفرضيات والقيام بالتعميمات اللازمة للنتائج. ويمكن تعداد خطوات إجراء المقابلة العلمية في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- الخطوة الأولى هي إعداد خطة كاملة لعملية المقابلة، تشتمل على تساؤلات البحث وفرضياته وأهدافه، والتقدير الجيد للزمن الذي تجرى فيه المقابلة، والظروف الفيزيائية والمناخية والمكانية المحيطة بعملية إجراء المقابلة، وتحضير الأدوات اللازمة المساعدة على إجراء المقابلة والحصول على البيانات كأدوات تصوير، وأجهزة تسجيل بالصوت، أو بالصوت والصورة إن اقتضت طبيعة الموضوع ذلك، وتوقع المشاكل التي يمكن أن تقع أثناء القيام بالمقابلة، والحلول البديلة لها. من هذه المشاكل، غياب المبحوثين، سقوط أمطار، مرض بعض المبحوثين، تراجع بعضهم عن إجراء المقابلة، انقطاع التيار الكهربائي، عدم تيسر الحصول على مكان إجراء المقابلة وهكذا.

---

1 قباري محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

2 إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997)، ص. 113-15.

2- ضبط مع المبحوثين مكان وزمان إجراء المقابلة، والتهيؤ النفسي والجسدي للقيام بها مثل النوم الجيد، وتنشيط الجسم واستحضار التفاؤل. فلا يستطيع أن يقوم بالمقابلة مع المبحوثين من لم ينم جيد، لأنه ببساطة إما يتأخر عن زمن المقابلة، أو يجري المقابلة وهو يتثاءب أمام المبحوثين، ويكون شارد الذهن.

3- بدء المقابلة بكلمات ترحاب وابتسامات من قبل الباحث لتلطيف جو المقابلة، وبناء علاقة جيدة مع المبحوثين وإشعارهم بالأمن والاسترخاء، وتلطيف التوترات الداخلية للمبحوثين التي عادة تصاحب مواقف كهذه.

4- البدء بمقدمة يبيّن فيها الباحث أو القائم بالمقابلة أهداف المقابلة وأهميتها وضرورتها، ويحفز المبحوثين لها، ويحمّسهم، بما يرفع من درجة الاهتمام لديهم بالموضوع الذي سوف يطرحه الباحث عليهم.

5- الاجتهاد في طرح الأسئلة بطريقة جيدة وواضحة وسهلة ومباشرة، ويجتهد -إلى جانب ذلك- في طرح الأسئلة بطرق مختلفة. وهذا يتطلب من القائم بالمقابلة أن يكون على درجة كافية من المرونة والذكاء والمهارة، كما سبق الحديث عنه في شروط المقابلة.

6- تسجيل إجابات المبحوثين وإبداء مزيد من الاهتمام بالإجابات مما يزيد من حماسة المبحوث في الإجابة والاسترسال فيها. والأفضل الاستعانة بأجهزة التسجيل، حتى يبقى المبحوث دائما مع المبحوث.[1]

7- بعد اكتمال الإجابة عن الأسئلة المعدة مسبقا من قبل الباحث، يترك فسحة للمبحوثين إن كان لديهم شيء يضيفونه لإجاباتهم، أو طرح موضوعات تشغلهم، أو اقتراحات يرونها مفيدة للبحث. وتختم جلسة المقابلة بشكر المبحوثين على استجابتهم، وعلى الوقت الذي وفروه للمقابلة واهتمامهم بموضوع الباحث.

8- تفريغ إجابات المبحوثين وتبويبها في جداول، باعتماد إحدى طرق التفريغ، كأن ترمّز أسئلة المقابلة بأن تعطى قيم معينة لكل سؤال، ثم تحسب قيم أسئلة كل متغير، حتى يتسنى إدخالها في الحاسوب والقيام بعمليات التحليل الإحصائي اللازمة لقياس فرضيات البحث. أو الاكتفاء بحساب التكرارات والنسب المئوية. ويتوقف كل هذا على طبيعة الفرضيات التي طرحها الباحث.

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 324-325.

9- صياغة نتائج البحث والتحقق من صدق الفرضيات من عدمه وكتابة التقرير النهائي بشكل واضح يستفيد منه كل من يطلع عليه. وإذا كان البحث عبارة عن مذكرة تخرج، فعلى الطالب في نهاية المطاف صياغة القسم التطبيقي من المذكرة في شكله النهائي بشكل يكون منسجما مع القسم النظري، وخاصة الفصل المنهجي المتضمن لتساؤلات البحث وفرضياته وأهدافه.

6- مزايا المقابلة

للمقابلة العديد من الميزات والخصائص الإيجابية المؤثرة على مسار البحوث الاجتماعية، والمنعكسة على المصداقية العلمية للبحوث المستخدمة لها كأداة ميدانية لجمع البيانات وتحليلها. ويمكن تحديد هذه المزايا في النقاط التالية

1- تتميز أنواع من المقابلة -كالمقابلة البسيطة، والبؤرية- بالمرونة والحرية، بحيث يمكن للباحث أن يترك العنان للمبحوث ليعبر عما بداخله. وهي طريقة جيدة للحصول على البيانات الحقيقية، ومعرفة موضوعات جديدة لم يكن الباحث قد وضعها في الحسبان، أو لم يتوقع أنها موجودة.

2- المقابلة هي أداة علمية مناسبة في جمع البيانات من المجتمعات التي تكثر فيها الأمية، بحيث يكون بإمكان الباحث أو من ينوب عنه شرح وبيان أسئلة المقابلة بطرق مختلفة، حتى بالعامية لتفهيم المبحوث.

3- تتيح المقابلة فرصة جيدة للقائم بها، على تفسير أسئلته وإعادة طرحها إذا لم يفهمها المبحوث، وبالتالي الحصول على البيانات المطلوبة. على عكس الاستبيان الذي لا تتاح فيه مثل هذه الفرصة.

4- تساعد المقابلة على حصول القائم بها على صورة واضحة حول المبحوثين، ومدى اهتمامهم بالموضوع، وردود أفعالهم، ومدى تجاوبهم وجديتهم مع أسئلة المقابلة، وهل الموضوع المطروق من قبل الباحث، يعني شيئا بالنسبة للمبحوثين. وكل هذه الأشياء مدخلات مهمة بالنسبة للباحث وتفكيره العلمي.[1]

---

1 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 139-40.

7- عيوب المقابلة

كما للمقابلة مزايا مهمة في البحوث الاجتماعية، كذلك تعاني من نقائص أو عيوب، شأنها شأن باقي أدوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية. ويمكن تحديد هذه العيوب في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- تتطلب المقابلة جهدا ومالا ووقتا أكثر من الأدوات الأخرى، وكذلك تتطلب معدات يستعين بها الباحث في إجراء عملية المقابلة. فلو يقضي القائم بالمقابلة مع كل مبحوث ربع ساعة على أقل تقدير، فإن عشرة مبحوثين يلزمهم ساعتين ونصف على أقل تقدير. مثل هذا الزمن مع أداة الاستبيان بإمكان أن يغطي الباحث 300 مبحوث على أكثر تقدير.

2-يمكن أن يشعر المبحوث ببعض الخجل أو الحساسية إزاء بعض الموضوعات التي تطرح في المقابلة، وبالتالي يلجأ إلى التصنع أو الإدلاء بمعلومات خاطئة، على اعتبار أن المبحوث يشعر أنه معروف أمام الباحث. على عكس الاستبيان الذي يمكن إخفاء هوية المستجيب.

3-لا تغطي المقابلة شريحة كبيرة من مجتمع الدراسة بسبب الوقت والتكاليف، على عكس الاستبيان أو الدراسات الاستطلاعية أو المسوح الاجتماعية، أين يمكن تغطية أعداد كبيرة في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

ثالثا: الاستبيان

1- تعريف الاستبيان

الاستبيان طريقة علمية في جمع البيانات حول الظواهر الاجتماعية، شائعة في أغلب البحوث الاجتماعية. وذلك بسبب سهولتها وتكاليفها المنخفضة، وإمكانيات استخدام التحليل الإحصائي، وكذلك الاستخدامات المتعددة للبيانات المتحصل عليها. وهناك العديد من تعريفات العلماء لهذه الأداة، نوردها تباعا كالآتي:

يعرف الاستبيان بأنه: "عبارة عن مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عليها. وتعد هذه الأسئلة في شكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع في شكل استمارة".[1]

ويعرف بأنه: "مجموعة أسئلة تسجل على صحيفة وتترجم أهداف البحث وعن طريقها نتمكن من جمع معلومات وبيانات تفيدنا في التعرف إلى اتجاهات الأشخاص ومشاعرهم ودوافعهم وسلوكهم. كما تفيدنا في الحصول على إحصائيات تصور الواقع الحالي وترشدنا إلى وضعة خطط للمستقبل".[2]

ويعرف الاستبيان بأنه: "تكنيك لجمع المعلومات عن طريق استمارة تتضمن مجموعة أسئلة بخصوص موضوع معين يجيب عنها المبحوثون ويدونون الإجابات بأنفسهم أو يدونها الباحث الميداني نفسه. ويستخدم على نطاق واسع في قياسات الرأي العام وغيرها من البحوث السياسية".[3]

وهناك من يعرّف الاستبيان بأنه: "مجموعة من الأسئلة المقننة (مغلقة أو مفتوحة)، التي توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على بيانات ومعلومات حول قضية معينة أو اتجاه أو موقف معين".[4]

ويمكننا تعريف الاستبيان بأنه أداة علمية تبنى وفق مراحل علمية تكتسب عبرها صدقها وثباتها، وتشتمل بنودها على إمكانية قياس فرضيات البحث، وتحديد العلاقات بيت المتغيرات.

2- خطوات بناء الاستبيان

قبل تطبيق الاستبيان في مجال البحث لجمع البيانات، هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن تتبع في بنائه، يجب الالتزام بها بغرض اكتساب الاستبيان المصداقية العلمية، وتكون نتائجه العلمية أكثر قابلية للتعميم. وهذا في حالة ما إذا اختار الباحث أن يبني استبيانا خاصا ببحثه، ولا يطبّق استبيانا سابقا. ووفقا لتراث المنهجية، يمكن تحديد خطوات بناء الاستبيان في النقاط التالية:

---

1 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 140.

2 إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 68.

4 عبد الله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988)، ص. 183.

1- تحديد الإطار المرجعي: تتعلق هذه الخطوة بالخلفية النظرية لأداة الاستبيان المشتملة على النظرية المتبناة، وإشكالية البحث، وفرضياته، وأهدافه، ومتغيراته، ووحدات التحليل الرئيسية الموظفة في معالجة موضوع الدراسة. يضاف إلى ذلك الدراسات السابقة، خاصة تلك التي طبقت الاستبيان، بحيث بنود هذا الاستبيان يمكن الاستعانة بها في تطوير الباحث لأداته.

2- تحديد عينة الدراسة: هذه الخطوة جد مهمة لأنها مؤثرة بشكل كبير في عملية صياغة الأسئلة، والمصطلحات المدرجة فيها. فإذا كانت عينة الدراسة لفئة متعلمة، فإنها لا بأس أن تستخدم اللغة العربية الفصحى، في حين إذا كانت العينة من ذوي التعليم المنخفض أو من الأميين، فإن هذه الاعتبارات لابد من مراعاتها عند صياغة بنود الاختبار، والمصطلحات المدرجة ضمنها.

3- تحديد فئات الاستبيان: تشمل هذه الخطوة الفئات الكبرى للاستبيان أو العناوين الكبرى المميزة لكل فئة من البنود عن الأخرى. ويمكن هنا الاستعانة بفرضيات البحث أو تساؤلاته كمعيار للتصنيف أو بمتغيرات البحث. فإذا كان الاستبيان حول التنشئة الاجتماعية الوالدية، فإنه يمكن أن تكون فئات الاستبيان كالتالي:

أ- علاقات العطف.

ب- التشجيع على الإنجاز.

جـ- الإهمال.

د- الاستقلال. وهكذا.

4- جمع وتنظيم البنود: تتعلق هذه الخطوة بجمع وتنظيم وتصنيف بنود الاستبيان، أو أسئلته. وهناك عدة طرق يمكن للباحث أن يستعين بها في هذه العملية، منها الاستعانة ببنود استبيانات سابقة، أو القيام بطرح أسئلة عفوية أولية على عينة البحث، وبناءً على الإجابات يبني أسئلة الاستبيان، أو الاعتماد على الدراسات السابقة والبحوث النظرية ويستنبط منها بنود الاستبيان عن طريق التداعي الحر للأفكار. وتتمثل طريقة التداعي الحر للأفكار في أن يمسك الباحث أو الطالب القلم ويكتب أي سؤال يخطر على باله بغض النظر عن أن صحيح أو خاطئ، وبعد أن يجمع عددا كبيرا من هذه الأسئلة يقوم بالمراجعة والتنقيح والتعديل حتى يصل إلى الأسئلة المناسبة لاستبيانه.

5- قياس صدق الاختبار: بعد جمع وتنظيم وترتيب بنود الاستبيان ضمن فئاته أو محاوره، تأتي المرحلة التي يجب أن يعرف الباحث فيها هل هذه البنود صالحة لقياس فرضياته أم لا. والسبيل لذلك هو عرض مسودة الاستبيان على خبراء للتحكيم وإعطاء آرائهم، على أن يوضع لكل بند، خانة مكتوب أعلاها "يقيس"، وخانة أخرى مكتوب عليها "لا يقيس"، مع ترك مجال لاقتراح بنود أخرى. وعدد الخبراء غير محدد، لكن الأفضل ألا يقل عددهم عن عشرة. وعند استرجاع المسودة، يقوم الباحث بإلغاء البنود التي اتفقوا على أنها لا تقيس، وكذلك التي قال أغلبية الخبراء أنها لا تقيس. وهكذا، يصبح ما تبقى من بنود الاستبيان تملك صفة الصدق الظاهري. مع العلم أن هذا النوع من الصدق هو ابسط الأنواع، حيث أنه في حالات بناء بعض الاستبيانات المعقدة يستوجب قياس صدق المحتوى.

6- قياس ثبات الاستبيان: تعني هذه الخطوة معرفة الباحث أن كل بند من بنود الاستبيان يعطي نفس النتيجة عندما نعيد تطبيقه على المفحوص نفسه، وكذلك معرفة أن الاستبيان ككل يعطي نفس النتيجة عند إعادة تطبيقه على نفس الأفراد، بمعنى ثبات نتائج الاستبيان. وهناك عدة طرق لذلك، منها طريقة "إعادة الاختبار". وتعني أن الباحث يطبق الاختبار على العينة، ثم يقوم بتفريغ البيانات، وبعد فترة (حوالي أسبوعين)، يقوم بنفس العملية. ثم يقارن بين نتائج التطبيق الأول و الثاني، فالبنود التي تعطي نفس النتيجة يستبقيها، والبنود المتباعدة في النتائج يستبعدها من استبيانه. والحقيقة أن مثل هذه العمليات أصبحت سهلة، بحيث يمكن للباحث أن يقوم بذلك عبر الحاسوب، وفي وقت قصير يعطيه الحاسوب النتائج بدلا من العمل اليدوي.

والطريقة الثانية تسمى "بالتجزئة النصفية". وتعني تطبيق الاختبار على عينة كبيرة نوعا ما، ثم تقسيم إجابات العينة إلى مجموعتين متساويتين، ثم يحسب معامل الارتباط بينهما. وأيضا هذه العملية أصبحت سهلة عبر الحاسوب.

7- الاستبيان في الصورة الكاملة: بعد حذف البنود التي لا تصلح للقياس، بناء على العمليتين السابقتين، وإدراج البنود المقترحة من قبل المحكمين، يصبح الاستبيان جاهزا للاختبار البعدي أو التطبيق النهائي.

3- شروط أسئلة الاستبيان

مادام الاستبيان هو أداة لجمع البيانات من أجل قياس العلاقات الارتباطية واختبار الفرضيات، وبالتالي الإجابة على أسئلة البحث، فلابد أن تحظى مسألة صياغة البنود بعناية كبيرة، وذلك من الجوانب التالية:

أولا من حيث اللغة: لابد أن تراعى في صياغة بنود الاستبيان مجموعة من الشروط اللغوية يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- البساطة، باستخدام الكلمات البسيطة والمعروفة لدى جميع الناس، وفي بعض الأحيان تبسيطها إلى أدنى مستوى إذا كانت عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

2- تلافي كل الصياغات والكلمات ذات المعاني المشتركة أو التي تحتمل كم من معنى، بحيث لا يؤدي وقوع أي التباس لدى أفراد العينة.

4- صياغة كل بند بطريقة تجعله معبرا عما يريد الباحث معرفته من أفراد العينة، ويساعد على التحقق من الفرضيات.

5- تلافي العبارات أو حتى الكلمات أو المصطلحات التي تثير الحساسيات لدى أفراد العينة، أو تعبر عن موقف مسبق للباحث أو تعبر عن تحيز.

6- الحرص على عدم التعارض بين بنود الاستبيان، أو إدراج كلمات تتعارض مع بعضها البعض داخل البند الواحد.

7- المزج بين الصياغة المباشرة وغير المباشرة لبنود الاستبيان، للتأكد من صحة إجابات المبحوثين.[1]

ثانيا: من حيث مضمون السؤال: يراعى في هذا المستوى من الاستبيان مجموعة من الاعتبارات والشروط نسوقها في النقاط التالية:

1- التركيز على طرح الأسئلة ذات المعاني المعبرة عما يريد الباحث من بيانات من أفراد العينة، ويبتعد قدر المستطاع عن الحشو والتكرار.

2- أن يتناول كل بند فكرة واحدة، تفاديا لتشتيت ذهن المبحوث، وحتى يركز على معنى السؤال ويجيب إجابة صحيحة.

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

3- البنود المتعلقة ببيانات مدققة لابد أن تصاغ بشكل دقيق بحيث يجيب المبحوث بشكل دقيق. كالبنود حول الدخل الاقتصادي، أو المستوى التعليمي. فلابد من وضع مؤشرات لمستويات الدخل، وأخرى لمستويات التعليم.

4- أن تتنوع الأسئلة بين البنود الموجبة والسلبية، بمعنى تصاغ إحداها بصيغة الإثبات وأخرى بصيغة النفي.[1]

ثالثا: من حيث نوعية الإجابة عن السؤال: هناك صيغتان للبنود من حيث الإجابة عنها، وهما البنود ذات الإجابة المغلقة وأخرى ذات البنود المفتوحة. والأفضل بالنسبة للاستبيان أن يشمل على النوعين، بحسب طبيعة السؤال وطبيعة المعلومة التي يريد الحصول عليها. ففي الإجابات المغلقة يمكن للباحث أن يوجه السؤال بحيث يمكن للمبحوث أن يختار رقم معين، أو إجابة من بين إجابات متعددة. كما هو الحال في مقياس ليكرت وثرستون، وغيرهما في القياس النفسي.

أما بالنسبة للإجابات المفتوحة فإن الباحث يعطي حرية الإجابة أمام المبحوث، بالطريقة التي تناسبه، ولو أن هذه الأخيرة سوف تكون صعبة التفريغ، بسبب تعدد صيغ الإجابات وكثرتها. وربما يكون العديد من إجابات المبحوثين خارج أهداف البحث، أو تنحرف إلى موضوعات أخرى.[2]

إلا أن لكل من الأسئلة المغلقة والمفتوحة ايجابيات وسلبيات، وقد تحدث عن هذه الفكرة كثيرا الأستاذ عبد الله عامر الهمالي، فهو يرى أن إيجابيات أو مميزات الأسئلة المغلقة هي كالتالي:

"1-تسهيل الإجابات المقننة سلفا المقارنة بين شخص وآخر.

2- تسهيل ترميز الأسئلة وتحليلها بسهولة. وغالبا ما يقوم الباحث بترميز الإجابات المباشرة من الاستبيان مما يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والمال.

3- إن وضوح المعنى لدى المبحوث في الأسئلة المطروحة عليه يؤدي إلى مردود جيد في الإجابة".[3]

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 123.

2 نفس المرجع السابق، ص. 124.

3 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 187.

في مقابل هذه الإيجابيات أو المميزات، هناك سلبيات مرافقة لإجابات الأسئلة المغلقة حددها في مجموعة من النقاط منها:

"1-بما أن الإجابة دقيقة في الأسئلة المغلقة، لذا أنها قد تدفع المبحوث للتخمين أو الإجابة مثلا بلا تردد بلا "أعرف" على الأسئلة التي لا يعرف الإجابة عنها.

2- كثيرا ما يشعر المبحوث بالإحباط عندما لا يجد أن رأيه مدوّن من ضمن فئات الإجابة.

3- احتمالية الوقوع في الخطأ من خلال وضع علامة الإجابة، على غير الإجابة الملائمة، فبدلا من وضع علامة الدائرة على (3) يضع المبحوث الدائرة على (2). مثل هذه الأخطاء لا تحدث في الأسئلة المفتوحة".[1]

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان المفتوحة فهي الأخرى لها إيجابيات أو مزايا وسلبيات أو عيوب، وقد حدد مزايا الأسئلة المفتوحة في مجموعة من النقاط منها:

"1-يمكن استخدامها إذا كان الباحث غير قادر على وضع كل الاحتمالات الممكنة للسؤال المطروح، أو إذا أراد معرفة آراء المبحوث حول مشاكل أساسية تواجه عالمنا اليوم.

2- يستخدم هذا النوع من الأسئلة إذا كان الموضوع المطروح على درجة عالية من التعقيد، وبالتالي لا يمكن تلخيصه في مجموعة صغيرة من الفئات.

3- تتيح الأسئلة المفتوحة فرصة الإبداع والتألق لدى المبحوث في الإجابة على الأسئلة المطروحة".[2]

في مقابل هذه المزايا، هناك عيوب يحتمل أن ترافق إجابات أسئلة الاستبيان المفتوحة، عددها عبد الله عامر الهمالي في مجموعة من النقاط منها:

1- الحشو في البيانات، بما يثير الإرباك في تصفيتها، وربما يختار البيانات غير الصحيحة.

2- صعوبة المقارنة والتحليل الإحصائي.

3- صعوبة الترميز والتصنيف إلى فئات.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 188.

2 نفس المرجع السابق، ص. 187-89.

4- يتطلب السؤال المفتوح مهارة وقدرة تعبيرية ومستوى معين من البيان اللغوي.

5- قد تشتت الأسئلة المفتوحة ذهن وتركيز الباحث.

6- يتطلب السؤال المفتوح وقتا وجهدا، اللذان ربما يؤديان على ملل المبحوث.[1]

رابعا: **من حيث ترتيب الأسئلة في صحيفة الاستبيان**: يولي الباحث أيضا اهتماما بترتيب أقسام أو فئات بنود الاستبيان وكذلك ترتيب البنود داخل كل فئة، وذلك بالالتزام بالشروط التالية:

1- يجب مراعاة التسلسل المتتابع للفئات، وفق أهداف البحث والمتغيرات الأساسية، وكذلك التتابع المنطقي لبنود كل فئة. فلا يضع البنود الخاصة مثلا بالتحصيل المدرسي، ثم ينتقل للبنود الخاصة بالمستوى الاقتصادي، ثم يعود للبنود المتعلقة بعلاقة المبحوث بالمدرسة.

2- كذلك عليه مراعاة إمكانية تأثير ترتيب البنود على الإجابات بحيث يوحي البند السابق بالإجابة اللاحقة.

3- غالبا ما تأتي الأسئلة الخاصة بمتغيرات السن والجنس والحالة الاجتماعية في مقدمة صحيفة الاستبيان.

4- عادة ما تكون الصفحة الأولى من الاستبيان متضمنة لأهمية الاستبيان وتوجيهات للمبحوثين حول كيفية اختيار الإجابة الصحيحة، والإشارة إلى سرية البيانات التي يدلون بها في هذا الاستبيان.

5- البنود ذات احتمال إثارة المبحوثين عادة توضع في وسط الاستبيان تفاديا لإثارة أي مشاكل مع المبحوثين أو نكوصهم عن الإجابة، إذا كانت مثل هذه البنود لها علاقة مباشرة مع موضوع الدراسة.[2]

4- خطوات تطبيق الاستبيان

بعد الانتهاء من الإعداد النهائي لأداة الاستبيان، تأتي مرحلة التطبيق النهائي للاختبار، وهي الخطوة التي يجب أن يلتزم فيها الباحث بمجموعة من الخطوات هي كالتالي:

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 187-89.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 125.

1- تحديد عينة الدراسة، والقيام بالإجراءات العلمية لاختيارها حسب متطلبات البحث، سواء كانت العينة تنتمي إلى فئة العينة الاحتمالية، أو الفئة غير الاحتمالية. وتحديد زمن ومكان اللقاء بالعينة.

2- إذا كان الباحث بحاجة إلى مساعدين، فإن عليه القيام بعملية تدريب للمساعدين في كيفية توزيع الاستبيان التي تشمل طريقة الاتصال بأفراد العينة، وشرح أهمية الاستبيان، وطريقة الإجابة، وطريقة استرجاع إجابات الاستبيان.

3- تحديد طريقة توزيع الاستبيان، وهي الأخرى تخضع لمتطلبات البحث، إما أن تكون عن طريق البريد العادي، أو البريد الإلكتروني، أو التسليم الشخصي. وتحديد طبيعة المكان، هل يتم التسليم في غرفة، أو في الشارع، أو في فناء المدرسة، أو في القسم، أو إيصاله إلى البيت، أو في مكان العمل، أو في الملعب، أو في النادي، وهكذا.

4- توزيع الاستبيان على العينة، وفي هذه المرحلة على الباحث أن يتقيد ببعض التوجيهات، وهي كالتالي:

أ- ألا يستعجل الباحث أو من يقوم مقامه في استرجاع صحيفة الاستبيان، حتى لا يؤثر على إجابة المبحوث، فيجيب بهدف التخلص منها وليس تقديم الإجابة الصحيحة.

ب- أن يقدم نفسه للمبحوث بمظهر لائق يوحي بأنه باحث، ويعتمد أسلوب العلاقات العامة، من ابتسامات وكلام رطب وما إلى ذلك.

جـ- أن يساعد على بيان بعض البنود أو الكلمات الواردة في الاستبيان، وذلك في حالة طريقة الاتصال الشخصي والمباشر.

د- تقديم الشكر لأفراد العينة على المساعدة وتعاونهم مع الباحث.

5- استرجاع وجمع استمارات الاستبيان من عند أفراد العينة، وتصنيفها إن كانت بحاجة إلى تصنيف، واستبعاد الإجابات التي لا تتوافق مع طبيعة البحث، مثل إذا كان الاستبيان حول اتجاهات التنشئة الاجتماعية للأبوين، وبعض الاستمارات، أصحابها يفتقدون لأحد الأبوين أو لكليهما لسبب من الأسباب، في هذا الحالة تستبعد مثل هذه الحالات من قائمة العينة. كذلك تستبعد الاستمارات التي لم يكمل أصحابها إجاباتهم، أو التي لا تحمل إجابة أصلا.

6- تحديد طريقة ترميز إجابات أفراد العينة، فإذا كانت خيارات إجابة الاستبيان هي : نعم، لا، أحيانا. فإنه تعطى للإجابة بنعم قيمة "1"، وللإجابة بلا قيمة "2"، وللإجابة بأحيان قيمة "3". وإذا كانت أسئلة الاستبيان مقسمة إلى أسئلة موجبة وأخرى سالبة، فإن الترميز يعكس، بحيث يعطى لـ نعم قيمة "2"، ويعطى للإجابة بلا قيمة "1"، ويعطي لـ أحيانا قيمة "3".

7- تحضير جدول لتفريغ الاستبيانات، بحيث يوضع فيه خانة لنعم، وخانة خاصة بلا، وخانة خاصة بأحيان. ثم تحسب تكرارات كل إجابة على حدة.

8- ترميز المتغيرات المعتمدة في الدراسة، كأن يعطى لجنس ذكر قيمة "5"، والأنثى قيمة "6"، وللمستوى الاقتصادي المنخفض قيمة "7"، وللمستوى الاقتصادي العالي قيمة "8". وهكذا بقية المتغيرات إن وجدت أو ما يشبهها.

9- إدخال البيانات في الحاسوب، باستخدام برنامج "SPSS" بحيث يتضمن هذا البرنامج مصفوفة تظهر على الشاشة، الترتيب العمودي على اليسار توضح الحالات أو أفراد العينة، والجهة العليا توضع المتغيرات بشكل أفقيا، وتسمى.

10- القيام بعمليات التحليل الإحصائي للبيانات، وقياس العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ومختلف العمليات الإحصائية بناءً على أهداف البحث وطبيعة فرضياته.

11- القيام بعملية تحليل وتفسير النتائج الكمية المترتبة عن العمليات الإحصائية تحليلا كيفيا. وهذا يعني قراءة النتائج وتفسير معانيه، والتحقق من صدق الفرضيات من عدمه. ويقتضي من الباحث أن يكون على دراية بالإحصاء.

12- كتابة التقرير النهائي لنتائج البحث، الذي يتضمن شرح وتفسير عمليات بناء الاستبيان وتقنينه، وطريقة تطبيقه، وترميز الإجابات وتفريغها، والتعريف بالمتغيرات المستقلة والتابعة، وضبط مفتاح البيانات الكمية حتى يمكن التعامل معها وهكذا.

5- مزايا الاستبيان

الاستبيان أداة مهمة في البحوث الاجتماعية الحديثة، وهي شائعة في معظم البحوث الأكاديمية وذلك بسبب ارتباطها بعمليات التحليل الإحصائي والتحليل الكيفي، وتتعامل مع واقع الظواهر الاجتماعية المباشر. ووفقا لآراء الباحثين في ميدان المنهجية، فإن مزاياه يمكن تحديدها في مجموعة من النقاط هي كالتالي :

1- يمكن أن يطبق الاستبيان على عينة كبيرة من مجتمع الدراسة وفي فترة قصيرة من الزمن، وبواسطة عدد قليل من المساعدين.

2- يمكن توضيح بعض معاني بنود الاستبيان عند توزيع الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية بين الباحث والمبحوث.

3- تنطوي أداة الاستبيان على فائدة مهمة وهي إعطاء المبحوث الحرية في الإجابة دون الضغط عليه بحضور الباحث معه، أو ذكر اسمه على صحيفة الاستبيان، أو إمكانية الربط بين نوعية إجابته واسمه.

4- يتيح الاستبيان فرصة للباحث للتعرف على واقع الظواهر الاجتماعية مباشرة، وتجريب الميدان، وبناء دراسته على بيانات واقعية وليست تخمينات فردية، أو تجريدات نظرية قد تكون صحيحة أو لا.

5- يتيح تطبيق الاستبيان تعلم الباحث الكثير من الخبرات حول الدراسات الميدانية، وتعلم طريقة التعامل مع الحاسوب، وعمليات التحليل الإحصائي، وتفريغ البيانات، والتحليل الكيفي للنتائج.

6- قد تكون عملية بناء الاستبيان وتجريبه، فرصة لأن يرتبط الاستبيان باسم الباحث، وبالتالي يتمكن من إضافة شيء جديد للعلم.

6- عيوب الاستبيان

كما لأداة الاستبيان مزايا في البحث العلمي، كذلك يقابلها عيوب أو نقائص مؤثرة في اتجاه البحث الاجتماعي. ويمكن حصر هذه العيوب في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- إن أداة الاستبيان لا تصلح لجميع البحوث الاجتماعية، وإنما هي مقصورة على الدراسات ذات الطابع الوصفي أو المسحي، التي تقوم بتصوير الظواهر الاجتماعية من الخارج.

2- إن البيانات الكمية، وعمليات التحليل الإحصائية تنطوي على مخاطر كبيرة، منها أنها قد لا تعبر حقيقة على واقع العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، لسبب بسيط أن مثل هذه العلاقات ليست أشياء يمكن وزن أحجامها.

3- إمكانية التحيز في إدخال بيانات بنود الاستبيان عن طريق الحذف أو الحشو، خاصة إذا ارتبط البحث بمصالح مادية للقائمين به، فإنهم يتدخلون في اتجاه الوصول إلى النتائج التي يريدها المموّل للبحث.

4- إمكانية الوقوع في الخطأ عند القيام بعمليات التحليل الإحصائي، كالخطأ في تحديد المتغيرات، أو استخدام القوانين المناسبة للتحليل، أو الخطأ في نقل وتفسير النتائج الكمية تفسيرا كيفيا.

5- تتطلب أداة الاستبيان في جمع المعلومات أن يكون للعينة حدا أدنى من المستوى التعليمي، حتى تستطيع اختيار الإجابات المناسبة. وبالتالي فهي لا تطبق على المجتمعات الأمية، وفي بعض الأحيان حتى المنخفضة التعليم.

6- قد تثير الاستبيانات حساسية الخوف أو النكوص لدى أفراد العينة، خاصة إذا كان المجتمع مغلقا، أو كان يمر باضطرابات سياسية، أو في حالة حروب، أو حالة من الخوف أو ما إلى ذلك من الأسباب.

الفصل الرابع

المقاربات النظرية في التحليل السياسي

أولا : مقاربة الجماعة

ثانيا : المقاربة السلوكية

ثالثا : مقاربة الاتصال

رابعا : مقاربة النظم

خامسا : المقاربة الوظيفية

سادسا : المقاربة الواقعية



مقدمة

سنتناول في هذا الفصل أهم المقاربات التي يمكن استخدامها في تحليل الظواهر المطروحة في بحوث العلوم السياسية والإعلام. ولبعض هذه المقاربات خلفية نظرية في علم النفس الاجتماعي، وأخرى مستقاة من بحوث وتراث علم الاجتماع، وأخرى هي مطورة داخل تخصص العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال. وهذا ما يظهر مدى العلاقة الوثيقة بين هذه الفروع في العلوم الاجتماعية وتخصص العلوم السياسية والإعلام؛ وكذا مدى استفادة هذين الأخيرين من العلوم الأخرى من الناحية المنهجية وأدوات التحليل.

وقد زادت استفادة العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى عندما انبثقت تخصصات منهما تعكس هذا الربط الوثيق؛ ومن أمثلة ذلك علم الاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، وعلم الاجتماع الإعلامي وغيرها. وكان ذلك نتيجة استعارة بعض المقاربات النظرية وتكييفها بما يلائم موضوعات العلوم السياسية والإعلام، واستخدامها في تفسير وتحليل الظواهر السياسية والإعلامية. وهذا الفصل هو مساهمة في بيان هذه العلاقة الوثيقة، وكذلك بيان مدى الاستخدام الواسع للتطورات النظرية والمنهجية في العلوم الأخرى خاصة علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع في العلوم السياسية بكل تخصصاتها وكذلك علوم الإعلام والاتصال.

وأكثر ما تجسدت نتائج تأثير هذه الفروع في حقلي السياسة والإعلام، في مجال النظريات التي هي نتيجة طبيعية للمقاربات والطرق المنهجية المستخدمة. فعلى سبيل المثال في العلوم السياسية، توظف كبرى نظريات علم النفس وهي النظرية السلوكية. وفي علوم الإعلام والاتصال، توظف كبرى نظريات علم الاجتماع وهي النظرية التفاعلية الرمزية. وهذا الفصل من هذا الكتاب يندرج ضمن نفس السياق.

أولا: مقاربة الجماعة

1- تعريف الجماعة

الجماعة مفهوم شائع في بحوث علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، وهي أحد الموضوعات الكبرى لهذين الحقلين. ثم أصبح موضوعا لتخصصات أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال، بسبب تأثير علم النفس الاجتماعي وعلم

الاجتماع. على اعتبار أن معظم وحدات التحليل الموظفة في تحليل الظواهر السياسية والإعلامية هي مستعارة من هذين العلمين. وقد كثرت الدراسات حول موضوع الجماعة وتأثيرها على سلوك الفرد، والدولة والمجتمع، إلى المستوى الذي أصبحت مقاربة علمية معتمدة من قبل بعض الباحثين في التحليل الاجتماعي والسياسي والإعلامي. وقبل الخوض في تفاصيل هذه المقاربة، لابد من تعريف مصطلح الجماعة.

وبالنظر إلى حقول العلوم الاجتماعية التي طورت الدراسات حول موضوع الجماعة، فإننا نجد عددا كبيرا من التعريفات لهذا المصطلح، يمكن عرض البعض منها كما يلي:

يشير مصطلح الجماعة عادة إلى: "وجود فردين أو أكثر يشتركون فيما بينهم في قيم معينة اتجاه أشياء محددة، فضلا عن تشابه الأدوار الاجتماعية التي يقومون بها".[1]

وتعرف كذلك بأنها: "عدد الوحدات التي تشترك في صفاتها، وتتجانس في بعض نواحيها، والجماعة التي ينطبق عليها هذا المفهوم هي عدد من الأفراد يدركون على أنّهم يشتركون في خصائص معينة".

ويعرّفها كل من كرنش وكرتشفيلد بأنّها: "شخصان أو أكثر توجد بينهم علاقة سيكولوجية صريحة".

و يعرّفها كاتل بأنها: "مجموعة من الكائنات يستخدم تواجد الكل فيها في إشباع بعض حاجات كل منهم".

ويعرّف جيب الجماعة الوظيفية بأنها: "تشير إلى وجود كائنين أو أكثر في تفاعل لتحقيق هدف مشترك، وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم".

ويقترب من هذه المعاني تعريف نيوكمب للجماعة بأنها: "شخصان أو أكثر يتشاركان في المعايير المتصلة بموضوعات معينة، وتتشابك أدوارهم الاجتماعية تشابكاً وثيقاً".[2]

---

1 شهيب محمد علي، **السلوك الإنساني في التنظيم**، ط. 2 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1976)، ص. 171.

2 مليكة لويس كامل، **سيكولوجية الجماعة و القيادة** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، 1970)، ص. 128 ، 129.

ويعرّف سميث Smith الجماعة بأنها: "وحدة تتألف من الأعضاء الذين يدركون وحدتهم الجماعية، ولديهم المقدرة على العمل، أو أنهم يعملون بالفعل بطريقة متحدة إزاء البيئة التي تجمعهم".

ويعرّفها ماكيفر Maciver وبيج Page بأنها: "كيان يتألف من مجموعة من الناس يدخلون معا في علاقات اجتماعية".

ويعرّفها ارنولد جرين A. Green بأنها: "عبارة عن تجمع من الأفراد التي تدوم زمنيا، ولها مصالح مشتركة، وتعتمد على عنصر التنظيم، بمعنى أن بعض الأفراد يقودون والآخرون يتبعونهم، كما أنهم يخضعون لمجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الدائمة بينهم".

ويعرّفها هاري جونسون H. Johnson بأنها: "مجموعة من الأفراد يشاركون في نسق التفاعل الاجتماعي".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "مجموعة الأفراد الذين يرغبون في إقامة علاقات بين كل منهم والآخر، خاصة وأن بينهم نوع من التفاهم والاتصال، وكما تتميز الجماعة بأن لها نوع مميز من البناء أو الشكل العام ...".[2]

وهناك من يعرّفها بأنها: "مجموعة ترتبط على نحو وثيق بالمركز أو صلة القرابة أو الشعور بالهوية المشتركة ... خلافا للعلاقات الأقل تماسكا وغير الشخصية والتجارية على نحو غالب التي تستند إليها المجتمعات الحديثة ... ويعني المصطلح في علم السياسة عادة مجموعة فرعية ضمن المجتمع تحدد على أساس المنطقة ... وعلى أساس عرقي ... أو على أساس مهني ... وتعرف الجماعة السياسية على وفق ذلك بوصفها مجموعة اجتماعية تشاطر ثقافة سياسية مشتركة، ويمارس فيها الأعضاء درجة عالية من النشاط السياسي".[3]

ويعرّف ديريان الجماعة بأنها: "مجموعة من الأفراد توجد بينهم وتميزهم عن غيرهم، علاقات اجتماعية مكملة".[4]

---

1 عبد الله محمد عبد الرحمان، **علم الاجتماع: النشأة والتطور** (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 225.

2 عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع: النشأة والتطور (بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 55.

3 جوفر روبرت و أليستار إدواردز مرجع سبق ذكره، ص. 82.

4 محمد الأنقر، **نظرية الجماعة في علم الاجتماع** (تونس: الدار التونسية للنشر، 1971)، ص. 80.

وهناك من يعرّفها بأنها: "مجموعة من الأفراد تضمهم هوية ذاتية مشتركة يسودها بعض الشعور من الاتفاق والانسجام ولها أهداف مشتركة، كما تسود بينهم أنماط مشتركة من السلوك. وتتصف الجماعة بوجود علاقات اتصال مباشرة أو غير مباشرة بين أفرادها، كما تسود بينهم أنماط معينة من معايير التفاعل التي تعتمد على سلسلة من الأدوار المتداخلة، ودرجة معينة من الاعتماد المتبادل بين أفرادها".

ويعرّفها البيون سمول Albion Small (1905) بأنها: "مجموعة من الأفراد صغيرة كانت أو كبيرة اكتشفوا وجود علاقات بينهم".[1]

أما سوروكين Sorokin فيعتبر أن الجماعة هي: "عبارة عن وحدة رمزية وسببية ووظيفية في آن واحد للتفاعلات الإنسانية".

وهناك من يعرّفها بأنها: "وحدة جماعية واقعية، لكنها جزئية، تلاحظ مباشرة، وتقوم على اتجاهات اجتماعية مستمرة وإيجابية، تسعى إلى تحقيق غرض مشترك بحيث تتكون هذه الوحدة من الاتجاهات والأغراض وأنواع السلوك، مكوّنة لإطار جماعي قابل للبناء، وينزع نحو اعتدال خاص من صور الارتباط الاجتماعي".[2]

ويمكن تعريف الجماعة بأنها تجمع فردين فأكثر على أهداف واهتمامات واتجاهات مشتركة. وغالبا ما تتدخل عوامل السن والجنس والمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمهني في تكوينها. وهي أداة لتحليل المجتمع بنيويا ووظيفيا.

2- خصائص الجماعة

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الجماعة يمكن استخلاص الخصائص التي تميز أي جماعة بشرية، وهذه الخصائص نعددها في النقاط التالية:

1 - **العلاقات الاجتماعية**: وجود وحدات اجتماعية مكونة من عدد معين من الأفراد يؤدي إلى بناء علاقات اجتماعية تربط فيما بين أجزاء هذه الوحدة. وتبنى هذه العلاقات عن طريق التفاعل المباشر وغير المباشر بين الأفراد.

2 - **قواعد السُّلوك**: تضع الجماعة عدة قواعد للسلوك لتضبط حركة أفرادها من خلال تحديد الواجبات والحقوق وضبط الأهداف والمهام وتدقيق طبيعة الجماعة. وقواعد السلوك لا تكون من أوّل وهلة، وإنما تأتي عن طريق التفاعل الذي يحدث بين

---

1 فهمي سليم الغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع (عمان: دار الشروق، 1992)، ص. 119.
2 محمد الأنثر، مرجع سبق ذكره، ص . 81،86.

الجماعة، بمعنى أنّها نتيجة الحاجة إليها لتلبية متطلبات الجماعة وتماشيا مع نموها وتطورها.

3- الأدوار: كل عضو في الجماعة له دوره الخاص به، بمعنى لا مكان للعناصر الشرفية داخل الجماعة. وهذا هو مقتضى وجود الجماعة. فهي وجدت من أجل تأدية أدوار معينة.

4- القيم: لا شك أنَّ أية جماعة لها مجموعة من القيم والمبادئ والأفكار، والتي تكون بمثابة الموجّه لحركة الجماعة والمحدد لطبيعة مهمتها وطبيعة الأفراد الذين يكوّنونها أو الذين ينضمون إليها.

5- العواطف: عندما يقيم الأفراد علاقات مختلفة داخل الجماعة، يتكون لديهم شعور اتجاه بعضهم البعض واتجاه ما يجري في الجماعة من أحداث، مثل الحب والكره والنفور والعداء والصداقة والغضب، والحسد والترابط والإعجاب.[1]

3- العوامل المؤثرة في تماسك الجماعة

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تماسك الجماعة نحددها فيما يلي:

1- حجم الجماعة: يؤثر حجم الجماعة في تماسكها تأثيراً طرديا، بحيث أنه كلما كان حجمها صغيراً كانت هناك فرصا أكثر للاتصال والالتقاء والتمازج بين العواطف والأرواح، بحيث تصبح الجماعة كتلة واحدة. أما إذا زاد حجمها زادت العلاقات وتعددت وأصبح من الصعب الالتقاء والاتصال بين جميع وحدات الجماعة. بمعنى أن الاتصال والالتقاء يقل مّما يؤثر على تماسكها، وتوجد داخل الجماعة الكبيرة جماعات صغيرة، قد تكون على شكل جماعات صداقة أو مصالح.[2]

2- اعتمادية الأعضاء: كلما ازدادت اعتمادية الأعضاء على الجماعة في تلبية رغباتهم وتحقيق أهدافهم وتحقيق طموحاتهم كلما ازدادت جاذبية الجماعة، ومن ثم التفاف أعضاء الجماعة حولها. أمّا إذا كان الفرد دائمًا يتعب وينفق من جهوده وأمواله على الجماعة ولا يتلقى منها ما يصبوا إليه من إشباع للحاجات وتحقيق للرغبات، فهذا يؤدي إلى ضعف قيمة الجماعة لديه، مما قد يؤدي إلى ظهور تصدعات داخل الجماعة.

---

1 عبد الوهاب علي محمد، **إدارة الأفراد** (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1975)، ص. 181،180.

2 شهيب محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص. 191.

3- تحقيق الأهداف: إذا أحسّ الأفراد بأن أهدافهم التي رسموها لجماعتهم تحققت أو هي تتحقق باستمرار، هدفاً بعد هدفٍ، فإن ذلك يؤدي إلى اطمئنان الأفراد لجماعتهم ويدفعهم إلى بذل مزيد من الجهد، أما إذا كان في كل مرة لا يتحقق من أهدافهم شيء، فهذا يؤدي إلى الملل والتخلي عن الجماعة.

4- الوضع الاجتماعي للجماعة: ويتعلق الأمر في هذه النقطة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الجماعة وطبيعة القيم الاجتماعية داخل الجماعة، وطبيعة القيم الاجتماعية السائدة في البيئة الخارجية، فإذا كانت إيجابية وتخدم الأفراد اجتماعيا، فهذا يزيد من تماسك الجماعة، وإذا كانت سلبية فيكون العكس.

5- متطلبات الإدارة وضغطها: للإدارة أثر كبير على وجود الجماعة وأدائها عموما، كما أنها تؤثر على تماسك وترابط الجماعة. فإذا كان ضغط الإدارة على الجماعة كبيرا فهذا يؤدي إلى تماسك الجماعة أكثر واتحادها، لأنه حينئذ يشعر أفراد الجماعة بوجود خطر خارجي يهددهم.

4- عوامل الانتماء للجماعة

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بقوة في انتماء الأفراد للجماعة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أ- الحرية المدركة للاشتراك: إن حرية الفرد في الاشتراك في الجماعة تعتبر مصدرًا هامًا من مصادر الرضا النفسي والاجتماعي، ويرتبط الرضا في هذه الحالة بإشباع الحاجة الاجتماعية والنفسية مثل:

- الحاجة للانتماء.
- الحاجة إلى الاحترام.
- الحاجة إلى تحقيق الذات.
- الحاجة إلى الأمن.[1]

ب- إدراك الأفراد لتحقيق الأهداف داخل الجماعة: عادة ما يكون انتماء الأفراد للجماعات هو رغبتهم في تحقيق أهدافهم التي يرغبون فيها، ومن ثم فإنه كلَما كان إدراك الأفراد لتحقيق أهدافهم جيدًا - من خلال الجماعة - كلما كان انتماؤهم فعّالاً.

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 197.

5- الجماعة كإطار للتحليل

يعود الفضل في طرح الجماعة كإطار لتحليل الظواهر إلى عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم. وذلك على اعتبار أن الجماعة هي مصدر السلوك داخل المجتمع. وفي علم النفس الاجتماعي، نجد روبرت بايلز، الذي هو أكثر من درس تأثير الجماعة على السلوك. ودور الجماعة في التحليل ناتج بدوره من الطبيعة النفسية للفرد التي عبر عنها عالم العمران البشري ابن خلدون، عندما اعتبر الإنسان مدني بطبعه، أي ينزع للعيش ضمن جماعة، وليس الانعزال عن غيره. إذ أن هناك حاجة نفسية للانتماء إلى الجماعة بتعبير أبراهام ماسلو. وبناءً على ذلك، فإن معظم مخرجات السلوك داخل المجتمع، سواء الممثلة في أشكال السلطة أو الحراك الاجتماعي العام هي من مصدر واحد وهو الجماعة من منظور هذه المقاربة.

وفي حقل العلوم السياسية يرى محمد محمود ربيع وزملاؤه أن الجماعة كوحدة في التحليل، تشتق أهميتها في بحث الموضوعات السياسية المختلفة، من مجموعة من الاعتبارات هي كالتالي:

1- النظام السياسي شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها باستمرار. هذا التفاعل عبارة عن ضغوط، وضغوط مضادة تحدد وضعية النظام السياسي في وقت معين. فالتنافس بينها يقرر من يحكم، وماذا يفعل، والتغير في تكوين سلوك النظام السياسي يتوقف على التغير في بنية الجماعات.

2- تؤثر الجماعة في قيم واتجاهات وسلوك أعضائها. يستوي في ذلك الجماعات الأولية كالأسرة وجماعات الرفاق، والجماعات الثانوية كالحزب السياسي وجماعات المصالح ... يستوي في ذلك أيضا الجماعات الرسمية المنظمة كالنقابات وغرف التجارة والصناعة وجمعيات النفع العام، والجماعات غير الرسمية كالشلل، والتجمعات القرابية والدينية والفكرية. إن هذه الجماعات تغرس في عقل ووجدان الفرد قيما وتصورات وأفكار شتى منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي ذو تداعيات سياسية. ولا شك أن الدور التربوي للجماعة يتوقف جزئيا على درجة توحد الفرد معها.

3- في المجتمعات التي بلغت مستوى عاليا من المؤسسية السياسية - وهذا هو شأن العالم المتقدم سياسيا- يفوق تأثير الجماعات الرسمية تأثير الجماعات غير الرسمية في عملية صنع القرار. أما في العالم النامي حيث العلاقات والاعتبارات الشخصية لازال لها اعتبارها ووقعها واحترامها، نجد الجماعات غير الرسمية تلعب دورا ذا خطر في اتخاذ القرار.

4- إن عضو الجماعة يسهم في تحقيق مصلحتها العامة أو المشتركة إذا توقع مساهمات مماثلة من الأعضاء الآخرين وإذا تعاون معهم في سبل النفع المشترك، فإنه يصبح أفضل حالا مما لو قرر عدم التعاون.[1]

من ناحية أخرى، يمكن القول أن دور الجماعة في التحليل هو نابع من أنها أصبحت فاعل حقيقي في المجتمع بالنسبة للنظام الاجتماعي، مثل الجماعات الإثنية في الولايات المتحدة، والجماعات الدينية في ايرلاندا والعالم العربي والإسلامي، وكذلك الجماعات العرقية كما في حالة العراق. وفاعل في النظام السياسي، من حيث أن مطالبها تصنف في كثير من الأحيان كمدخلات أولية بالنسبة للنظام السياسي، خاصة في أوقات الانتخابات بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية، مثل نقابات العمال وجماعات المهاجرين في فرنسا وبريطانيا، . وفاعل مهم في حقل الإعلام، من حيث التأثير على الرأي العام، وتشكيل اتجاهاته ومواقفه، مثل دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

النتيجة المتوخاة من هذه الأفكار هي أن فهم قضية معينة، وعلى أي مستوى من مستويات التنظيم الاجتماعي تتم عبر تحليل وفهم وتفسير بنية الجماعة ووظائفها وأدوات عملها داخل المجتمع. ولذلك يرى الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي أن اعتبارات، ما سماها بالمقولات، يجب وضعها في الحسبان عند تبني مدخل الجماعة في التحليل وهي: "أهمية الطابع الرسمي أو غير الرسمي للجماعة، قدرة الجماعة على التماسك والتكيف والاستمرار، نشاط الجماعة وتكنيكاتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها السياسي، تأثيرها على أعضائها، وعلى الجماعات الأخرى، وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة".[2]

ثانيا: المقاربة السلوكية

1- تعريف السلوكية

ترجع الجذور السلوكية إلى أفكار عالم النفس الأميركي واطسون التي كانت نتيجة للتجربة التي قام بها العالم البيولوجي الروسي بافلوف، وتأثير المنبه على الاستجابة السلوكية. بمعنى معالجة وبحث السلوك الاجتماعي بناء على مفردة المنبه

1 محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، 2أج. (الكويت: جامعة الكويت، 1993، 1994)، 1: 59-60.
2 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 215.

والاستجابة. ثم امتدت خلفيتها النظرية ووحدات تحليلها لمختلف حقول المعرفة الاجتماعية، وعلى رأسها العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال. ونتيجة للاستخدامات المختلفة للسلوكية تعددت حولها تعريفات العلماء والباحثين، وسوف نعرض بعضا من هذه التعريفات.

هناك من يعرّف السلوكية بأنها: "منهج في دراسة علم النفس. ترى السلوكية أن النظرية النفسية ينبغي ألا تشير إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها على نحو مباشر وقياسها على نحو موضوعي".[1]

أما السلوكية في العلاقات الدولية فيحدد مضمونها ناصيف يوسف حتى في النقاط التالية:

1- التناسق Regularities.

2- التثبت.

3- الوسائل المستعملة.

4- القياس الكمي.

5- القيم.

6- الترتيب المنهجي.

7- العلم التجريدي.

8- الاندماج.[2]

وهناك من يعرّف السلوكية بأنها: "تعبر ... عن الاتجاه العلمي في دراسة السلوك البشري، وتعتمد هذه النظرية بشكل كبير على علم النفس الاجتماعي السياسي وغيرها من العلوم السلوكية. ... إن الحركة السلوكية في جوهرها تحاول البحث عن تعميمات مترابطة أو ما يشبه القوانين التي تحكم الظواهر الدولية والتعبير عن أنماط متكررة الوقوع، ويفترض ثباتها من حيث الزمان والمكان".[3]

---

1 جوفر روبرتس و ألستار إدواردز، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

2 ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الفكر العربي، 1985)، ص. 40-41.

3 عدنان طه الدوري، **العلاقات لسياسية الدولية**، ط. 4 (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998)، ص. 160.

وهناك من يحدد السلوكية من خلال افتراضاتها ومنهجها وشروطها في البحث الاجتماعي، بحيث يرى أنها في المجال السياسي تنظر للحياة السياسية على أنها جماعات قوى تتبنى السلوك التعاوني فيما بينها أو السلوك الصراعي. وبالتالي تحليل أنماط السلوك يبدأ بالملاحظة، ثم صياغة الفروض المتضمنة لعلاقات ارتباطية بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، تكون قابلة للقياس الكمي والتحكم والضبط التجريبي. والبيانات المتحصل عليها يمكن إخضاعها للتحليل الكمي بطريقة تجعل نتائج البحث السلوكي قابلة للتعميم.[1]

وبذلك تكون السلوكية المدخل المقابل للواقعية في تحليل العلاقات الدولية، مستفيدة من الإرث المعرفي المقنن الكبير في علم النفس.

وهناك من يعرّف السلوكية بأنها: "تعني طريقة في دراسة السياسة أو الظواهر الأخرى التي تركز على المواقف والتفاعلات بين الوحدات بواسطة استخدام المناهج العلمية للملاحظة المتضمنة للمتغيرات الكمية الممكنة. المستخدم للأفكار السلوكية غالبا ما يسمى بالسلوكي".[2]

ويمكننا تعريف السلوكية بأنها نظرية كبرى أسست أفكارها في مجال علم النفس، ثم سُحبت على مجالات العلم الأخرى كعلم السياسة والعلاقات الدولية. وهي تركز على دراسة السلوك كشيء كمي يمكن قياسه ولمسه وذلك من خلال تحليل مظاهره الخارجية.

2- وحدات التحليل في المقاربة السلوكية

يمكن مناقشة المدخل السلوكي في البحث العلمي من خلال التطرق لجملة من الأفكار التي يقوم عليها، وهي كالتالي:

1- السلوك كأداة تحليل

الموضوع المركزي في البحث السلوكي في حقل العلاقات الدولية هو تحليل سلوك ومواقف صناع القرار في السياسة الخارجية، على خلفية أن علم السياسة هو حقل علم النفس الاجتماعي، وهذا يعني بأن عالم السياسة يدرس تلك الجوانب من

---

1 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص. 85،96.

2 **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P.574.

سلوك الأفراد والمجتمع والتي تقع بشكل مباشر أو غير مباشر في المسرح السياسي الدولي.

وتتضمن مفردة السلوك بالنسبة للنظرية السلوكية الرغبات والأهداف والمعتقدات الشخصية والفردية. والمقصود هنا سلوك صناع القرار الذين يؤثرون على سلوك الدولة في الشؤون العالمية. كما أن مبرر النظرية في هذا المنحى التحليلي يعود لسببين:

1- إن الإنسان مركز الكون ويرغب في أن يكون سبب الأحداث التي تدور حوله. وتجد هذه الفكرة خلفيتها في علم النفس الاجتماعي والفلسفة.

2- تماثل السلوك الإنساني، وهذا يعني في نهاية المطاف أن هناك أنماطا للسلوك تأخذ شكل النسق المؤثر في الحياة الاجتماعية سواء داخل المجتمعات المحلية أو في العلاقات ما بين المجتمعات.[1]

من ناحية أخرى يرى ديفيد ايستون أن التحليل السلوكي يقوم على القضايا التالية:

1- التوسع في دراسة تأثير النشاطات الاجتماعية (الاقتصادية، الثقافية ...) على النشاطات السياسية كجزء من النشاطات الإنسانية على خلفية أنه لا يمكن فهم النشاط السياسي بصورة أعمق دون وضعه في سياق النشاط الإنساني ككل حيث يوجد تداخل وتشابك بين هذه الأنشطة الإنسانية وفي النهاية فإن هذه الأنشطة مصدرها واحد وهو الإنسان.

2- الانتظام في النشاط الإنساني الخاضع للتحليل السلوكي Regularity. ويتجلى هذا الانتظام في شكل قوانين علمية قادرة ليس فقط على فهم الواقع السياسي بل والتوقع بشأنه. فمثلا بصدد النشاط الانتخابي (عملية التصويت)، هو يسير وفق انتظام معين، وبنفس الطريقة لنفس الشخص أو الحزب السياسي خلال انتخابات متتالية، ومن ثم تظهر أنماط متشابهة للنشاط السياسي يمكن ملاحظتها بين متغيرين منعزلين، مثلا عند ربط هذه الأنماط السلوكية المتشابهة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كمتغيرين منعزلين يسهل التعرف عليهما. وهكذا ينتهون إلى القول بوجود انتظام للنشاط السياسي يؤدي إلى تفسير الواقع السياسي والتنبؤ به. فالنشاطات الإنسانية (بما فيها السياسية) وإن كانت معقدة، إلا أنها تقبل الخضوع للتجريب.

---

1 عدنان طه الدوري، مرجع سبق ذكره، ص. 160

3- يؤكد السلوكيون على فكرة العلم البحت Pure science، والذي يعني الكشف عن الحقائق لذاته، على اعتبار أنه وحده الذي يوفر الأساس لاستغلال هذه الحقائق البحتة التي يكشف عنها لحل المشكلات فيما بعد. ومن ثم فعلم السياسة التجريبي السلوكي هو مجموعة الإجراءات المنهجية التي يسعى من خلالها الباحثون إلى الكشف عن حقيقة الواقع السياسي دون الذهاب إلى ما وراء ذلك وهو لذلك سمي بـ "علم بحت".

4- يرى أنصار النظرية السلوكية أن الفرد والجماعة يمثلان معا وحدة التحليل، وذلك لأنهم يفترضون أن جوهر السياسة في الإنسان -والذي هو جوهر النشاطات السياسية- ليس بعيدا عن الجماعة كوحدة للتحليل، ومن ثم إضافة دراسة نشاطات الفرد إلى جانب دراسة نشاطات الجماعات، وفي هذا توسعة لدراسة النشاطات السياسية حيث لا تنفصل نشاطات هذه الجماعات عن نشاطات أعضائها.[1]

2- تبني المنهج الكمي في التحليل السياسي:

تبدو النظرية السلوكية أكثر تأثرا بالعلوم الطبيعية الأخرى، من خلال إصرارها على تبني الطرق الإحصائية ومختلف أدوات القياس الكمي لدراسة وتحليل متغيرات القضايا الدولية وقياس العلاقات الارتباطية المختلفة بين متغيرات الدراسة، المستقلة والتابعة. على خلفية أنه لا يتم الوصول إلى نتائج علمية موثوق بها حول الظاهرة السياسية إلا إذا أخضعت الظاهرة السياسية للقياس الكمي. بمعنى أن جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها لا يكون علميا إلا إذا تم عبر أدوات منهجية علمية دقيقة، كطرق الإحصاء والتحليل الإحصائي، والملاحظة والمقابلة، ودراسة الحالة.[2]

فالنظرية السلوكية هي تعبير عن الاتجاه العلمي في دراسة السلوك البشري، وخلفيتها النظرية هي أفكار وأدبيات علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي وغيرها من العلوم السلوكية الأخرى. ومن ثم جاء تبنيها لمنهج الدراسة التجريبية والبحث عن المبادئ والمناهج المناسبة لتحليل الظواهر الاجتماعية واختيار صحة الفروض النظرية التي تقوم عليها هذه الدراسة.

من ناحية أخرى يرى ديفيد ايستن David Easton في كتابه: "نحو إطار عمل للتحليل السياسي A Frame Work Political Analysis" أن السلوكيين ينطلقون في

1 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

2 سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

تحليلهم للظواهر السياسية من السلوك الفعلي القابل للملاحظة ثم يتم صياغة الفروض العلمية المتضمنة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، بشكل يسهل بعد ذلك قياسها قياسا كميا. ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأن العلاقات الارتباطية بين المتغيرات مع افتراض أن النتائج التي يخلص إليها باحث معين لابد أن يصل إليها باحث آخر إذا استخدم نفس الإجراءات ونفس البيانات. وهذا ما يعبر عنه السلوكيون بالتحقق verification. فالمعرفة العلمية هي تلك المعرفة المكوّنة من فروض تخضع لاختبارات تجريبية حيث لا يعرف العلم المسلمات بل يعرف الفروض القابلة للتحقق الاختباري، وأن يكون هذا التحقق مبنيا على ملاحظات من الواقع. وهنا يؤكد السلوكيون على أن علم السياسة السلوكي - عندهم - يهتم أساسا بالسلوك القابل للملاحظة، مع عدم إغفال دور الدوافع والأحاسيس التي وراء هذا السلوك السياسي والذي يشكل لديهم العمود الفقري لتحليل عالم السياسة.[1]

3- مفردات التحليل السلوكي:

يرى أنصار النظرية السلوكية أن بحث ومعالجة الظواهر الاجتماعية المختلفة تقوم على مناقشة المفردات التالية:

أ- الغريزة: كانت الفكرة الأساسية هنا هي بحث العلاقة المحتملة بين الغريزة البشرية وبعض أنواع السلوك الإنساني كالميل للحرب أو السلم. وفي هذا الإطار وجد ميشل سوليفان بعض المتغيرات الخاصة التي تكشف عن غريزة الإنسان العدوانية، ومع ذلك فإن الاعتماد على الغريزة ليس بمتغير كاف وضروري للعدوان. إذ أن النزعة الغريزية عند الإنسان لا تسبب دائما الحرب وإنما في أحيان أخرى تسبب سلوكا سلميا أيضا، وإن كلا الغريزتين تعملان في أوقات متفرقة.

ب- الصور: يعتقد السلوكيون أن هناك علاقة خاصة بين الصور والسلوك، ولاسيما عند دراسة العلاقات الأميركية- السوفياتية إبان الحرب الباردة. فقد وجد خلال تلك الفترة أن هناك سوء فهم متبادل بين الطرفين، بحيث أن كل طرف قد صوّر الآخر بوصفه معتديا ومستغلا لشعبه وليس له ثمة شعبية في داخل الدولة ويفتقد للثقة ويتبنى سياسة خارجية غير عاقلة. ويرجع الأمر إلى أن هذه الصور قد تأثرت بالحرب الباردة.

1 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سبق ذكره، ص. 85-96.

جـ- نظام القيم: يعطي أنصار النظرية السلوكية أهمية كبيرة لدور القيم في صياغة السلوك الإنساني الذي بدوره ينتج السلوك الدولي. على أساس أن القيم تشكل نسقا يعمل كموجه لسلوك الأفراد. ونظام القيم هو المسؤول عن تباين مواقف الدول وسلوكها في النظام الدولي، تبعا لاختلاف القيم من مجتمع لآخر من وجهة نظر النظرية السلوكية. فمثلا القادة البولشفيك في روسيا كان لهم نظام قيم يتمثل في ضرورة تعظيم مكاسبهم وهدفهم من أجل تحقيق النصر لمعسكرهم. وكذلك الأمر بالنسبة للقادة الأميركيين، فإنهم يملكون نظام قيم خاص. فقد وصف هنري كيسنجر نظام الاعتقاد عند وزير الخارجية السابق جون فوستر دالاس بأنه أنموذج لنية غريزية سيئة، وبيّن بأن نظرة دالاس للعداء الوطني قد تغلغلت في نظام الاعتقاد الخاص به وقادته إلى الاستنتاج بأن سلوك الاتحاد السوفياتي لم يكن مخلصا ولكنه كان بمثابة وظيفة لتطوير قدراته.

د- دور الشخصية: يتناول السلوكيون دور الشخصية في تحليل العلاقات الدولية من خلال السمات القيادية التي يتمتع بها القادة الكاريزماتيون الذين يؤثرون بموجبها على اتجاهات الرأي العام المحلي والعالمي، ويسيطرون بها على عملية صناعة القرار.[1]

هـ - التناسق: تفترض النظرية السلوكية أن هناك تماثلات في سلوك الفواعل الدولية يعبر عن هذه التماثلات في أحكام عامة أو نظريات تفسيرية تنبؤية. هذا الافتراض يؤدي إلى نتيجتين الأولى هي فكرة تعميم نتائج البحث على الظواهر المشابهة، والنتيجة الثانية هي فكرة قدرة وسهولة التنبؤ بنتائج السلوك.[2]

و- التثبت: من الانتقادات التي وجهتها النظرية السلوكية للواقعية هي عدم القدرة على التأكد من صحة افتراضاتها. في حين أن البحث العلمي لابد أن يبدع ويطور أدوات التدقيق العلمي المستخدمة في الإحصاء والرياضيات والفيزياء. وبالتالي تكون نسبة صحة الفرضيات ونتائج البحث عالية الاحتمال بشكل يؤدي إلى الوثوق بها، وتكون أرضية مناسبة للبناء النظري.

ي- الترتيب المنهجي: يرى الأستاذ ناصيف يوسف حتّى، أن البحث في السياسة الدولية لا يكون علميا ما لم يكن نظاميا، ويكون الباحث على درجة عالية من قدرة الربط بين النظرية والبحث كشيئين مترابطين في إطار جسم واحد من المعرفة. فالبحث

1 سعد حقي توفيق مرجع سبق ذكره، ص. 97-101.

2 ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص. 40.

دون النظرية قد يأتي متبدلا ، والنظرية التي لا تدعمها البيانات والمعلومات تكون غير ذات جدوى.

س- العلم التجريدي: الاعتماد على الأدوات التطبيقية المنهجية والقياسات الكمية للمعلومات لا يلغي أهمية الصياغة المفهمية للمفردات النظرية التي تجمع في مضمونها مجموع الخصائص والميزات المستخلصة من الظاهرة المدروسة عبر البحث العلمي التطبيقي. وهكذا يصل الباحث إلى بلورة وحدات تحليلية تساهم في بيان أركان النظرية وتميزها عن النظريات الأخرى.

ع- الاندماج: تؤكد هذه المفردة على العلاقة الوثيقة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى، مما يطرح فكرة التوظيف المتبادل لنتائج البحث في كل علم، وميزة الترابط بين مختلف العلوم الاجتماعية. وذلك لسبب بسيط هو وحدة الموضوع المتمثلة في السلوك.[1]

ثالثا: مقاربة الاتصال

1- تعريف الاتصال

مصطلح الاتصال هو مفهوم شائع في العديد من حقول العلوم الاجتماعية، كعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع الإعلامي تحت مصطلح الاتصال الاجتماعي، وكذلك في علوم الإعلام والاتصال وفي العلوم السياسية. لكن في الحقلين الأخيرين قد تمت استعارته من علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع. وبناءً على ذلك تعددت تعريفات العلماء لهذا المصطلح. ومن هذه التعريفات ما يلي:

إن كلمة الاتصال مشتقة من الأصل اللاتيني Communis بمعنى عام أو شائع. وقد أورد عاطف عدلي العبد عبيد مجموعة من التعريفات لكلمة اتصال نوردها كما يلي:

فقد عرّف تشارلز كولي C. Cooley (1909) الاتصال بأنه: "ذلك الميكانيزم الذي من خلاله توجد العلاقات الإنسانية، وتنمو وتتطور الرموز العقلية بواسطة وسائل نشر هذه الرموز عبر المكان واستمرارها عبر الزمان، وهي تتضمن تعبيرات الوجه والإيماءات والإشارات ونغمات الصوت والكلمات والطباعة والخطوط الحديدية

1 ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

والبرق والتليفون وكل تلك التدابير التي تعمل بسرعة وكفاءة على قهر بعدي الزمان والمكان".

كما يرى ريتشاردز (1928) أن الاتصال: "يحدث حيث يؤثر عقل في عقل آخر، فتحدث في عقل المتلقي خبرة مشابهة لتلك التي حدثت في عقل المرسل ونتجت جزئيا عنها".

ويعرّف جورج ليندبرج(1939) الاتصال بأنه"التفاعل بواسطة الرموز والإشارات التي تعمل كمنبه أو مثير يثير سلوكا معينا عند المتلقي".

ويعرّفه هوفلاند (1948) بأنه: "عملية يقوم بمقتضاها المرسل بإرسال رسالة لتعديل سلوك المستقبل أو تغييره".

ويعرّفه كل من شانون وويفر (1949) بأنه: "يمثل كافة الأساليب والطرق التي يؤثر بموجبها عقل في عقل آخر باستعمال الرموز".

ويعرّف ميللر (1951) الاتصال بأنه: "يحدث عندما توجد معلومات في مكان واحد أو لدى شخص ما، ويريد توصيلها إلى مكان آخر أو شخص آخر".

ويعرّف كولمان ومارش (1955) الاتصال بأنه: "عملية مكونة من خمسة عناصر: 1- الشخص المرسل، 2- مضمون الرسالة، 3- الوسيلة، 4- المستقبل، 5- استجابة الأخير".

ويعرّف مارتن أندرسون (1959) الاتصال بأنه: "العملية التي نفهم من خلالها الآخرين ويفهموننا".

وتعرّف جمعية إدارة الأعمال الأميركية الاتصال بأنه: "أي سلوك ينتج عنه تبادل المعاني".

ويعرّف كل من برسنون وستايير(1964) الاتصال بأنه: "عملية نقل المعلومات والآراء والمهارات والأفكار بواسطة رموز".

وعرّف لندرسون(1964) الاتصال بأنه: "العملية التي ينقل فيها شخص ما المعنى إلى مستمع أو أكثر من خلال استخدام رموز واضحة صوتية أو مرئية".

كما يعرّف سكينير (1964) الاتصال بأنه: "السلوك الشفهي أو الرمزي للمرسل للتأثير على المستقبل".

وعرّف فرانك دانس(1967) الاتصال بأنه: "العملية التي يتفاعل عن طريقها المرسل والمستقبل في إطار اجتماعي معين بانتزاع الاستجابة باستخدام تلك الرموز الشفهية التي تعمل كمثيرات لتلك الاستجابة".

وعرّف أميري وأولت وأجي (1971) الاتصال بأنه: "فن نقل المعلومات والأفكار والمواقف من فرد لآخر".

ويعرّف إبراهيم إمام (1969) الاتصال بأنه: "حامل العملية الاجتماعية والوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتنظيم واستقرار وتغيير حياته الاجتماعية ونقل أشكالها ومعناها من جيل إلى جيل عن طريق التعبير والتسجيل والتعليم".

ويعرّف محمود عودة (1971) الاتصال بأنه: "العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل النسق، بمعنى أن يكون هذا النسق الاجتماعي مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتى المجتمع الإنساني ككل".

ويعرّف أحمد رشتي جيهان (1975) الاتصال بأنه: "العملية التي يتفاعل بمقتضاها متلقي ومرسل ورسالة - كائنات حية أو بشرا أو آلات - في مضامين اجتماعية معينة. وفي هذا التفاعل يتم نقل أفكار ومعلومات، منبهات بين الأفراد عن قضية معينة أو معنى مجرد أو واقع معين".[1]

وهناك من يعرّف مصطلح الاتصال بأنه: "العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه. وهو العملية الاجتماعية الأساسية طالما كانت المعاني والأفكار التي تنتقل بواسطته مؤثرة في جميع العمليات الاجتماعية الأخرى والأشكال الناتجة عن هذه العمليات كالطرق الشعبية والسنن الاجتماعية والنظم، وكذلك الرأي العام بوصفه عملية اجتماعية تتأثر بأساليب الاتصال من زوايا متعددة".[2]

وهناك من يعرّف الاتصال بأنه: "مفهوم يقوم على نقل أو استيفاء أو تبادل للمعلومات بين أطراف مؤثرة ومتأثرة على نحو يقصد به ويترتب عليه تغيير في المواقف أو السلوك".

---

1 عاطف عدلي العبد عبيد، **مدخل إلى الاتصال والرأي لعام: الأسس النظرية والإسهامات العربية** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، ص. 11-14.

2 محمود عودة، **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي** (بيروت: دار النهضة العربية، 1988)، ص. 05.

كما عرّفه ستيفنز SS. Stevens بأنه: "استجابة الكائن الحي المميزة إزاء محرض".

ويرى جري كروكهيتس Gary Cronkhits أن الاتصال هو: "اتصال بين البشر يتم عندما يستجيب الإنسان لرمز ما".[1]

ويرى ميشال لونات Michel Lenet (1993) أن: "الاتصال لا يعني الإعلام والاستعلام فقط وإنما يعني الإقناع أي تغيير في آراء وسلوك الغير. إن الاتصال يرتكز بالخصوص على النتائج المترتبة عن التأثير المرتبط بالإقناع، وهو ضروري بالنسبة للتطور الفردي والجماعي. فالاتصال الاجتماعي يتناول الحياة الشخصية".[2]

وهناك من يرى أن الاتصال: "يشكل ... أساس التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحسبان أن المرء لا يستطيع التفاعل مع غيره إلا إذا تمكن من الاتصال بهم. ويقصد بالاتصال السياسي عملية نقل الرسائل فيما بين الفاعلين السياسيين على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية من ناحية وبينهم وبين المواطنين العاديين من ناحية أخرى".[3]

وهناك من يعرّف الاتصال بأنه: "مفهوم يشير إلى كل العمليات التي يؤثر بمقتضاها الناس على بعضهم البعض".

ويعرّف نوبرت الاتصال بأنه: "يتضمن كل الإجراءات التي يمكن بمقتضاها أن يؤثر عقل بشري على عقل آخر، أو جهاز على آخر".[4]

ويمكن أن نعرّف الاتصال من جهتنا بأنه: تلك العملية التي يتفاعل فيها شخصان أو أكثر عبر واسطة (الرسالة)، تنقل بأداة اتصالية معينة غير محددة الشكل تبعا لتطورها عبر الزمان والمكان (الأداة)، وتؤدي إلى تأثير الأشخاص في بعضهم البعض من خلال ما نسميه بالإقناع والتأثير. ويتوقف على عملية الاتصال، حركة المجتمع وتطوره، وتقسيمه للعمل، فهي الوجه الديناميكي التفاعلي للمجتمع.

---

1 إسماعيل علي سعد، **الاتصال والرأي العام** (الإسكندرية: المطبعة العصرية، 1979)، ص. 05.

2 ميشال لونات، **الإعلام الاجتماعي**، تر. صالح بن حليمة، مر. مصطفى المصمودي (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993)، ص. 109.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، 2أج. (الكويت: جامعة الكويت، 1993، 1994)، 1: 58.

4 جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام** (د. ت.: دار الفكر العربي، 1975)، ص. 40.

2- الاتصال السياسي

يعرف الاتصال السياسي بأنه: "المعلومات السياسية التي تبث وتستلم أو عملية بث هذه المعلومات وتسلمها من جانب العناصر المختلفة لنظام سياسي ما. وقد تعد المعلومات سياسية بالإشارة إلى محتواها وتأثيرها المقصود أو استثمارها من المتلقي ... ويمكن دراسة الاتصال السياسي من طرق مختلفة، كما يمكن تحليل محتواه وقد تشكل غلبة أشكال مختلفة من الاتصال في النظم السياسية المختلفة قاعدة التحليل المقارن. ويمكن بحث العلاقات بين نظم الاتصال الفرعية والنظم السياسية عموما ... ".[1]

وهناك من يرى أن الاتصال: "يرتبط به مفهوم آخر وهو الاتصال السياسي، سواء انطلق من المواطنين إلى السلطة (الانتخابات)، أو من السلطة إلى المواطنين (الإعلام والدعاية)، أو الاتصالات الدبلوماسية (الدول). ومن جهة أخرى، فإن الأزمات والمشاكل (إضرابات ومظاهرات) تعتبر ضربا من ضروب الاتصال الاجتماعي، حيث أن في جوهرها هي تعبير عن شعور بوجهات نظر مجموعة معينة".[2]

ويمكن تحديد معنى الاتصال السياسي في كل أشكال العلاقات السياسية بين الحكومة والجماعات الاجتماعية المشكّلة للمجتمع الذي تحكمه، والمتسمة بعلاقة ممارسة النفوذ والإكراه والإقناع لجعلها تتكامل مع القرارات الحكومية وبرامجها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، بحيث تكون هذه الجماعات في موقف المؤيد للحكومة أو على الأقل تحديد حجم معارضتها إلى المستوى الذي لا يؤثر على أداء الحكومة وبقائها في الحكم. وقد يكون الاتصال السياسي موجه من الجماعات السياسية والاجتماعية نحو الحكومة من خلال العمل على إضعافها وإسقاطها وأخذ دورها. كما يتضمن الاتصال السياسي بين الحكومة والجماعات الاجتماعية، ممارسة عملية التنشئة السياسية التي تعمل الحكومة على أدائها بهدف الحصول على المؤيدين لها، وممارستها عبر رموز الثقافة السياسية الأكثر عمومية، ويكون ذلك عن طريق وسائل مختلفة أبرزها وسائل الإعلام المرئية لفعاليتها في الوصول إلى كل الناس. النوع الآخر لعلاقات الاتصال السياسي هو علاقة الجماعات الاجتماعية مع الحكومة التي تتجسد في المقام الأول في انتخاب هذه الحكومة واحتضان برامجها السياسية والاقتصادية ومنحها شرعية حكمها ما

---

1 جوفر روبرت و أليستار إدواردز **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، تر. سمير عبد الرحيم الجلبي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 324.

2 ميشال لونات، مرجع سبق ذكره، ص. 109.

دامت في الحكم. وأصبح هذا النوع من الاتصال السياسي ضروري لكل نخبة موجودة على قمة النظام السياسي. وقد تقدم هذا النوع من الاتصال السياسي على غيره من الأنواع الأخرى التقليدية مثل الشرعية الوراثية، والشرعية الثورية، والشرعية العرقية.

ومن ناحية أخرى، قد يتضمن مفهوم الاتصال السياسي العلاقة بين المجتمعات والدول، في صورة تأثير وتأثر، وانتقال للقيم والأفكار والثقافات أو كما يسميها بعض علماء الاجتماع بظاهرة التثاقف أو التثقف من الخارج Aculturation. وهذه العملية قد تعمل في الاتجاه الإيجابي عندما تؤدي إلى تثقيف المجتمعات بالمهارات والأفكار الجديدة التي تعين الناس على تسهيل حياتهم اليومية، كما قد تعمل في الاتجاه السلبي عندما تستهدف قيم المجتمعات بالتهديم وتحطيم تماسكها كانتشار الإباحية الجنسية وتشجيع الطائفية والعرقية داخل المجتمع الواحد.

3- مضمون مقاربة الاتصال

أحد أكبر الممثلين لهذا المدخل في العلوم السياسية هو كارل دويتش Karl Deutsch، الذي يرى أن نمط الاتصال بين الوحدات الوطنية سينبثق من الجماعة المتراصة بين الوحدات وتبقى الأعباء والقدرات متوازنة. ويرافق هذه الرؤية عدد من المسلمات كالثقة، والصداقة، والتكاملية، والتجاوبية. فوجود الوحدات المعتبرة من قبل النظرية يتعلق بالدول والوجود الطارئ للأشخاص أو الجماعات فحسب. وبالتالي يجب أن يكون واضحا أن خاصية هذه الاقتراحات هي الشكل الخاص جدا للفرضيات. فإذا كانت المعاملات التجارية متماثلة تحت شروط توازن الأعباء والقدرات، عندئذ تزداد استجابة النخبة. وإذا ازدادت استجابة النخبة عندئذ ستظهر جماعة الأمن. تفترض المقاربة الاتصالية أن وجود علاقات معينة بين مجموعة من المتغيرات، تنتج في المرحلة النهائية جماعة معينة، مثل جماعة الأمن. من ناحية أخرى نجد المقاربة النظمية تفترض أن المعاملات التجارية هي نمط السلوك المجمع، والحقائق المختبرة إنسانيا. باختصار، تبحث هذه المقاربة في التساؤل التالي: هل العامل الذي يحسب المتغيرات الاقتصادية يقيس حقيقة سلوك الفاعل؟ إنها تشبه حاجة المنظرين لتوازن القوى بسبب القلق حول تطبيق المبادئ الميكانيكية للسياسة الدولية وليس الحاجة للقلق حول كيف يعي وزراء الخارجية أنفسهم في هذه اللعبة الكبرى.

كما تبحث مقاربة الاتصالات في تفسير السلوك الارتجاعي Retroactively بدلا من التنبؤ. فلا تخبرنا المقاربة عن محتوى الرسائل وعزو علاقتها إلى تطور القدرة من جانب المؤسسات الإقليمية. إنها لا تفسر متى وكيف الثقة والاستجابة بين الأطراف

والنخب، متواصلة، وحادثة. ومن هم الذين يتحملون العبء؟ فالسياسة في سياق المطالب، والمفاوضات، والمؤسساتية، وتطور المهام، ليست جزءا من المقاربة عندما لا يعالج محتوى الرسائل دائما.[1]

وفي إطار هذه المقاربة حدد كارل دويتش أربعة عشر بعدا للتكامل، والذي يرى أنها يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا في أن تكون الوحدات في اتصال فيما بينها، ويمكن أن تقود عموما إلى حكم تقريبي على المناطق الأقل أو الأكثر احتمالا في تحقيق التكامل. وهناك ثلاثة أبعاد منها تدور حول أبعاد التناغم بين الجماعات المستقلة في منطقة معينة:

1- التناغم في الاستجابات (أو غياب السلوك الممزق).

2- القابلية لإقامة التبادل (أو درجة لعب الجماعات أدوارا متشابهة في دول مختلفة).

3- القابلية للتنبؤ (عبر اطراد أنماط السلوك).

وتتعلق خمسة أبعاد أخرى بالتوزيع وتنظيم التبادل:

1- تعدد الفواعل.

2- التوافق في الترتيبات الحاسمة.

3- توازن التبادلات بين الوحدات.

4- الأرباح المشتركة.

5- تنمية الاتصالات المترافقة مع التبادلات.

وبقيت ستة أبعاد هي مؤشرات حول قيمة التبادلات وهي كالتالي:

1- تكرار التبادلات.

2- السرعة (كوظيفة حجم الشعب).

3- الأمانة (في الاتصالات).

4- إحداث الأثر.

5- التوازن الأولي (التوازن المتعدد الاتجاهات).

---

1 Ernst B. Haas, "The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of .27-26Pretheorizing" **International Organization** 24 (Autumn 1970), pp. 6

6- توزيع الاستجابة (مرة أخرى التوازن المتعدد الاتجاهات).

يتضح مما سبق أن الافتراض الأساسي لهذه الدراسة هو التشابه بين الدول المشجعة على تنمية الاتصالات، والروابط الاتصالية بين المجتمعات. وبالرغم من إقامة التمييز بين التكامل بهذا المعنى العام والتكامل السياسي، والذي اهتم به الوظيفيون الجدد، فإن فئات كارل دويتش لم تكن معبرة عن أبعادها، برغم من أنها قبلت دون انتقاد كشروط مؤيدة لإنجاز الهدف السياسي.[1]

وفي مناقشته لمؤلف كارل دويتش "أعصاب الحكومة The Nerves of Government"، يرى محمد محمود ربيع وزملاؤه، أن دويتش اعتبر النظام السياسي جهازا يضم أربعة أنساق هي: "نسق الاستقبال ونسق الذاكرة، ونسق القيم، ونسق التنفيذ. وتتلقى أجهزة الاستقبال المعلومات من بيئة النظام الداخلية والخارجية لتقوم بنقلها إلى جهاز صنع القرار". ويقوم هذا المدخل على أربع افتراضات أساسية هي:

1- ترتبط قدرة النظام السياسي على استقبال ومعالجة كل المعلومات الواردة إليه في أية لحظة زمنية بعدد وأنواع وحالة القنوات الاتصالية المتاحة. كما ترتبط بدرجة الدقة في جمع المعلومات ودرجة التشويه الذي يطرأ على المعلومات فيما بين لحظة استقبالها ولحظة الاستجابة لها. إذ كلما كان هناك عدم دقة في جمع المعلومات، أو ازدياد درجة التشويه، لابد وأن يواجه النظام متاعب لأن استجابته (قراره) لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ومشوه لخصومه.

2- كلما قلت فترة الإبطاء -أي الفترة الزمنية التي تقع بين استقبال المعلومات والاستجابة لها- دل ذلك على زيادة كفاءة النظام في الاستجابة للمطالب.

3- إذا عالج النظام المعلومات على الوجه السليم، فمن المتوقع أن تكون قراراته كافية لتلبية المطالب.

4- يتطلب اكتساب النظام مقدرة التعليم - أي القدرة على تصحيح وتطوير السلوك - أن يتخلى عن عادات وإجراءات وتصورات قديمة وأن يرسي بدلا منها عادات وتصورات وترتيبات جديدة.[2]

---

1 .102-9[1] Enst B. Haas. Ibid., pp. 9

2 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 58-59.

كذلك قام الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي بمناقشة مقولات كارل دويتش في الاتصال، والتي حددها في الأطروحات التالية:

1- اعتماد كارل دويتش على علم الضبط في تحليل عملية الاتصال والتحكم، والذاكرة والرسالة، والاستدعاء والإدراك والتغذية الرجعية والتوازن.

2- اعتبار الذات الفردية كنسق يشمل الذاكرة والدوافع والتعقيدات.

3- النظر إلى التنظيمات الاجتماعية كنظم للمعلومات، والتي تمثل علاقة نمطية بين الأحداث، والاتصال هو تحول لتلك العلاقات النمطية، والقنوات هي ممرات أو مسارات تتحول من خلالها المعلومات.

4- الاعتماد على عالم الاجتماع الأميركي تالكوت بارسونز في تحليل وظائف الأنساق الاجتماعية الفرعية، العاملة ضمن النسق العام الكلي. وقد حدد وظائفها في أربعة وظائف أساسية هي:

1- وظيفة الحفاظ على النظام، وما يمثله من أنماط أساسية خاصة به، وخصوصا أنماط الحكم والضبط.

2- وظيفة التكيف مع الظروف المتغيرة، سواء كان مصدرها البيئة الطبيعية، أو البيئة البشرية بمعنى النظم الأخرى.

3- وظيفة التكامل.

4- وظيفة تحقيق الأهداف، ولا تتحقق هذه الأهداف إلى بإشباع حاجات كل نسق اجتماعي، التي بدورها لا تشبع إلا عبر تكامل الأنساق فيما بينها، وتوازنها ضمن النسق العام. وهو ما يعبر عنه أيضا بعلاقات الاعتماد المتبادل بين النظم أو الأنساق الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي الكلي.[1]

لكن عمليات التكامل والاعتماد المتبادل بين الأنساق الاجتماعية الفرعية، والتوازن بينها، في إشباع الحاجات لا تحدث إلا عبر عملية الاتصال. وبالتالي تحليل عملية الاتصال هي الطريق نحو الفهم المنهجي لمختلف الأنظمة الموجودة في المجتمع،

---

1 عبد الغفار رشاد القصيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 173-79.

التي تتحكم بشكل كبير في عملية إنتاج أنماط السلوك، أو كما سماها تالكوت بارسونز بمتغيرات النمط.[1]

رابعا: مقاربة النظم

1- تعريف النظام

كلمة نظام هي وصف يطلق على صورة من صور الترتيب والتناسق بين أجزاء الظاهرة. وغالبا ما يستخدم بشكل مركب، وليس مستقلا، كالنظام السياسي، والنظام الاجتماعي، والنظام الاقتصادي، والنظام الشمسي. كما توحي كلمة نظام إلى وجود قوانين وسنن منظمة للظاهرة، يعرف بها النظام، سواء تعلق الأمر بعالم الطبيعة (النظام الشمسي)، أو بعالم الاجتماع (النظام الاجتماعي). وبناءً على ذلك، هناك العديد من التعريفات لهذا المصطلح، منها ما يلي:

يعرّف شارلز ماكلالند النظام بأنه: "بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها. والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات".

كما يعرف النظام بأنه: "شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التكرار والحدة تميزها بالتالي عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات الأطراف أو بعضها أو كلها مع وحدات أطراف أخرى في محيط النظام. ويستعمل مفهوم النظام كأداة تحليل في مجالات عديدة ومختلفة هي التالية:

1- المفهوم الجغرافي: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام وطني.

2- المفهوم النوعي: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، وكلها نظم متفرعة عن النظام الوطني.

3- المفهوم الوظيفي: نظام أمني كنظام الدفاع الغربي ... ".[2]

وهناك من يعرّفه بأنه: "منتظم من العناصر المرتبطة فيما بينها لإنجاز غرض معين. اشتغال التنظيم الفزيائي أو الآلة، فهو نظام".[3]

---

1 أنظر: عامر مصباح، **علم الاجتماع: الرواد والنظريات** (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص. 115-124.

2 ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص. 43.

3 Justin G. Longenecker, **Principles Of Management And Organizational Behavior,** 3rd ed. (U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973), P. 25.

وهناك من يعرّفه بأنه: "مجموعة الأجزاء المترابطة أو ترتيب الوحدات المترابطة بطريقة معينة لتشكيل وحدة، أو كل مفهوم مجرد استخدم من طرف العديد من النظريات لجعل النظام يؤدي عمله".[1]

ويمكننا تعريف النظام بأنه: وصف لما هو مرتب ومترابط بحيث يعمل في شكل منظم، ويوفر أيسر السبل لإنجاز الأهداف، ويوفر الجهد والزمن والمال في تسهيل الحياة الاجتماعية. فهو هيكل نظمي ينظم حياة الناس، ويحدد الأدوار والمكانات والحقوق والواجبات في المجتمع، ويحظى بهيبة وطاعة واحترام من قبل الأفراد، وبدون هذه الخاصية الأخيرة لا يمكن أن يطلق عليه اسم نظام. ويتميز على حسب المجال أو التخصص الذي يعمل فيه، فهناك النظام السياسي، وهناك النظام الاقتصادي، وهناك النظام الاجتماعي، وهناك النظام العسكري، وهكذا. وبناء على اختلاف التخصص ينشأ اختلاف في بنيات الأنظمة وهياكلها. لكن كل هذه الأنواع تعمل في علاقات تعاونية وظيفية لا تستطيع الاستقلال بنفسها داخل المجتمع الواحد، والعنصر الحيوي الذي يفعّل العلاقة الوظيفية بين الأنظمة الفرعية هو المصالح المشتركة. وهذا الكل يشكل النظام الكلي الذي يحكم المجتمع ويضبط سلوك الأفراد والجماعات، ويعمل على إنجاز حاجاتهم المتزايدة والمتجددة، ويستفيد من أفعالهم ونشاطهم لتوفير قدرا لازما من الحيوية والديناميكية لأنظمته الفرعية. فبسبب تزايد وتجدد حاجات الأفراد والجماعات تتجدد الأنظمة وتزداد ديناميكيتها. لكن يمكن أن تتحول الأنظمة الفرعية إلى عبء ثقيل على النظام الكلي عندما لا تواكب تجدد حاجات الأفراد والجماعات ومطالبهم. وفي هذه الوضعية تنشأ البنيات الفطرية أو البديلة لتأخذ دور المنجز الفعّال لحاجات الأفراد، وتتمتع بالمرونة والحيوية الكافيتين اللتان تؤهلانها للقيام بهذا الدور. مما يوجد حالة الكفاح من أجل البقاء.

2- التحليل النظمي عند ايستون

يقوم تحليل دافيد ايستون David Easton للنظم من خلال مجموعة من الافتراضات، يمكن تحديدها في مجموعة من النقاط:

---

[1] nternational Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2nd (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P. 593.

1- اعتبار النظام وحدة للتحليل. على اعتبار أن النظام هو مصدر للتشكيل السياسي والاجتماعي على حد سواء، من خلال عملية تفاعل المدخلات ومصدر إنتاج المخرجات، وكذلك تلقي التغذية الرجعية.

2- افتراض تفاعل النظام مع البيئة المحيطة به، من خلال عملية التفاعل في الاتجاهين، يؤثر فيها وتؤثر فيه.

3- يؤدي التفاعل بين وحدات النظام، وبين النظام وبيئته إلى حدوث عملية الاعتماد المتبادل. التي تؤدي بدورها إلى الافتراض الرابع.

4- يعتبر الاستقرار الغاية النهائية للنظام السياسي في جميع مستوياته، غير أن الاستقرار لا ينفي التغيير الذي يؤخذ كمرادف للتكيف، بمعنى قدرة النظام على الاستجابة للتغيرات البينية بإجراء تعديلات جزئية في الأبنية السياسية أو السلوك السياسي أو كليهما. وعامل الاستقرار هو ناتج بالدرجة الأولى عن الاعتماد المتبادل والتوازن.[1]

5- أكثر تجليات عمليات التفاعل بين النظام والعالم الخارجي أو بيئته الخارجية، تكون في آلية المدخلات والمخرجات. ومفادها أن النظام يستقبل مدخلات، ويعبر عن استجابته لهذه المدخلات عن طريق المخرجات التي هي عبارة عن مجموعة من القرارات يتخذها إزاء مطالب المحيط.

6- تعتبر التغذية الرجعية عملية تربط بين ثلاثة مكونات: المدخلات والمخرجات والبيئة من جهة، وتساهم في بقاء واستمرار النظام.[2]

3- أسس التحليل النظمي عند ايستون

انطلاقا من مناقشته لظاهرة النظام السياسي، وتأثره إلى حد بعيد بعالم الاجتماع الأميركي تالكوت بارسونز، حدد دافيد ايستون مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تحليله النظمي، هي كما يلي:

1- أهمية الإطار النظري لأي بحث سياسي، على اعتبار أن البحوث التجريبية دائما بحاجة إلى خلفية نظرية تعتمد عليها.

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 61.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 153

2- شمولية تحليل النظام السياسي، بمعنى تحليل النظام ككل وليس التعرض إلى جزئية من جزئياته، وهو بذلك يرفض النظرة التفكيكية، ويقترب أكثر من التحليل البنيوي للظواهر الاجتماعية.

3- العلاقة بين البيئة والسلوك الإنساني في أي تحليل للظواهر.

4- التوازن.

كما رفض ايستون مفهوم الدولة وتبني مفاهيم السلطة والمجتمع كمفاهيم أكثر شمولا لأبعاد التحليل، وذلك بسبب التغيرات الكبرى التي تشهدها المجتمعات الدولية، بحيث أصبحت الدولة هي أحد أطرافه.[1]

4- التحليل النظمي عند موورتن كابلان

لا يبتعد كثيرا مورتن كابلان عن ايستون في تبني المدخل النظمي في سبيل تحليل وتفسير الظواهر، فهو في كتابه: "النظام والعملية في السياسة الدولية"، يرى أن الظواهر تعالج من "نظم الحركة". بمعنى لابد أن يقوم التفسير على تحليل الأشكال النظامية التي يأخذها التفاعل داخل أي ظاهرة، كالنظام السياسي. فنظام الحركة عنده هو "مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها، وتتميز عن بيئاتها، ويمكن تحديد مظاهر التماثل والتناسق السلوكي الذي يعد طابعا مميزا للعلاقات الداخلية للمتغيرات كل منها للآخر، والعلاقات الخارجية لمجموعة من المتغيرات".[2]

افتراضات مدخل النظم:

ينطلق مورتن كابلان Morton A. Kaplan الذي له كتاب "النظام والعملية في السياسة الدولية System & Process in International Politics"، من مجموعة من الفرضيات التي هي بمثابة الإطار التحليلي لباحث العلاقات الدولية ومحلل ظواهر النظام الدولي. ويمكن تحديد هذه الفرضيات في النقاط التالية: "

أ- إن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

ب- تتفاعل أجزاء النظام فيما بينها.

---

1 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 155-56.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 168.

جـ- إن كل جزء يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به".

لكن مع هذا التحديد لفرضيات مدخل النظم، إلا أن هناك افتراض عام يقوم عليه وهو أن كل شيء في الحياة يمكن أن يدرك بوصفه نظاما، وفي نفس الوقت يمكن أن يدرك بوصفه نظاما فرعيا Subsystem لنظام أكبر. فالدورة الدموية عند الإنسان تعد نظاما كيماويا، وهي في نفس الوقت تعتبر نظاما فرعيا للمجتمع الإنساني.[1]

متغيرات مدخل النظم:

حسب المحللين لأفكار مورتن كابلان Morton A. Kaplan حول التحليل النظمي للعلاقات الدولية، فإن متغيرات النظام الدولي تأخذ تصنيفين:

التصنيف الأول: ويشمل النقاط التالية:

أولا: متغيرات متعلقة بتحقيق الاتزان داخل النظام الدولي وهي متغيرات تستند إلى قواعد أساسية واجبة التطبيق والتقيد بها لتحقيق التوازن داخل النظام الدولي. هذه القواعد هي التي تحدد السلوك الضروري الواجب إتباعه لحفظ الاتزان في النظام الدولي.

ثانيا: متغيرات متعلقة بتحول النظام من شكل إلى آخر، وهي تستند إلى قواعد تحويلية التي تعرض التحول الذي يطرأ على أداء النظام الدولي وتؤدي به إلى الانتقال من شكل إلى آخر من أشكال النظام الدولي.

ثالثا: متغيرات متعلقة بتصنيف القوى الفعالة في النظام الدولي والتي على رأسها القوى القطبية.

رابعا: متغيرات متعلقة بحجم إمكانات القوى القطبية ومستوى تسليحها ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغتها.

خامسا: متغيرات متعلقة بالمعلومات التي تؤثر بشكل فعّال على عمليات الاتصال داخل النظام الدولي.[2]

---

1 سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 102-105.

2 عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة.** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص. 251.

التصنيف الثاني : ويشمل النقاط التالية :

أ- المتغيرات المستقلة :

1- اللاعب : ويعني أي طرف يملك قدرة التأثير أو يشغل دورا معينا بما يجعله يشارك في عملية التفاعل النظمي. والذي قد يكون دولة أو منظمة أو فرد.

2- الهيكل : ويشير إلى الإطار المؤسسي الذي تجري فيه التفاعلات النظمية بين اللاعبين والذي عادة ما يضبط قواعد اللعبة، ويوجه سلوك اللاعبين نحو المسارات الشرعية في إشباع الحاجات الضرورية، أو القيام بالاتصالات الضرورية.

3- العمليات : وهي تعني أشكال وطرق التفاعلات داخل الهيكل النظمي. فهي تشمل التفاعلات الفردية، والمؤسسية المؤدية إلى مخرجات معينة أو تلقي مدخلات معينة.

ب - المتغيرات التابعة :

يمكن تصنيف المتغيرات التابعة التي تصلح لأن تكون وحدات للقياس التجريبي في النقاط التالية :

1- القوة : وهي ظاهرة سياسية رئيسية مرتبطة بمفهوم السلطة والنفوذ والهيمنة. وتعني قدرة التأثير على الآخرين بشكل يجعلهم يتصرفون وفق مصالح القوي أو على الأقل يتحاشون تهديد مصالحه بأي شكل من أشكال التهديد. ويرى الباحثون في مثل هذه الظواهر أن هناك مستويات لتحليل القوة وهي كالتالي :

أ- القوة كحيازة.

ب - القوة كحركة مجتمع.

جـ - القوة سجية في العلاقات الإنسانية.

ويمكن تقسيم القوة إلى :

أ- القوة الكامنة.

ب - القوة المتاحة.

2- إدارة القوة : ويعني هذا العنصر عملية ممارسة القوة وتطويرها وأدوات المحافظة عليها وزيادتها والتأثير بها.

3- الاستقرار في النظام: وهو يعبر عن أحد الميزات اللصيقة والمتأصلة في النظام بحيث أن كلمة النظام تعني جوهر الاستقرار في الشيء. ويرى سعد حقي توفيق أنه يتكون من:

أ- الاستقرار الهيكلي: ويقصد به الاستمرار في الاختلافات الأساسية في النظام بدون تغيير أساسي.

ب - الاستقرار الديناميكي: ويحدد اتجاه للحركة على نحو متعادل تبعا لتوزيعات القوة.

4- التغيير في النظام الدولي: هو ظاهرة معقدة تحدث عموما في نماذج مترابطة من المتغيرات المستقلة والتابعة. بحيث أنه يتضمن إعادة توزيع القوى، أو تحقيق الفوائد بشكل أفضل من بقاء استقرار الوضع القائم.

5- انتقال النظام: وهو يعبر عن مستوى أقل من التغيير، بحيث أن النظام في هذه الحالة ينتقل من نموذج نظمي إلى آخر تحت مسميات متعددة من بينها الإصلاح.[1]

عناصر المدخل النظمي:

قام مورتن كابلان Morton A. Kaplan بتلخيص عناصر العملية النظمية في التفاعلات التالية:

1- المدخلات: وتعني مجموعة المطالب أو التحديات أو الأرباح أو التكاليف التي يتلقاها النظام. وفي مثال النظام الدولي، فإن أحد وحداته هي الدولة القومية التي تتمثل مدخلاتها في: استيراد البضائع التجارية، المساعدة الاقتصادية والعسكرية، نشاطات المشاركة الخارجية الدولية، نقل التكنولوجيا، الدبلوماسية، الاتصالات، الإعلام الخارجي، والمدخلات الثقافية.

2- المخرجات: وهي مجموع النتائج المترتبة عن عملية تفاعل الوحدات النظمية مع المدخلات المختلفة، تصاغ في شكل سياسات واستراتيجيات وقرارات. ومثال ذلك السياسة الخارجية وأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتكنولوجية والثقافية.

3- الأثر الرجعي أو التغذية الرجعية: يتجسد هذا المتغير في الآثار المتقابلة بين أطراف علاقة التفاعل سواء كانت نتائج إيجابية أو سلبية. ومثال ذلك "إذا كانت

---

1 سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 106-107.

السياسة الخارجية للدولة "أ" ملائمة للدولة "ب"، فإن قيمة المدخلات المتسلمة من قبل الدولة "أ" من الدولة "ب" ستزداد. ومن جهة أخرى إذا كان المدخل الموجه من قبل الدولة "ب" إلى الدولة "أ" لا يؤدي إلى المخرج المرغوب للسياسة الخارجية للدولة "أ" فإن الدولة "ب" ستقلل من قيمة مدخلات "أ" أو توقفها من أجل تقليل التغيير في السياسة الخارجية للدولة "أ" لصالح الدولة "ب". فمن الناحية الأولى تكون التغذية العكسية إيجابية بينما تعني الثانية تغذية عكسية سلبية".[1]

أنماط النظام عند مورتن كابلان Morton Kaplan: حدد كابلان أنماط النظام الدولي في مرحلة معينة من العلاقات الدولية (الحرب الباردة)، في الأشكال التالية:

1- نظام توازن القوى.

2- نظام ثنائي القطبية المرن.

3- نظام ثنائي القطبية الصلب.

4- النظام العالمي.

5- النظام الهرمي.

6- نظام الوحدة المعترضة.[2]

7- نظام الانفراج.

8- نظام الكتل غير المستقرة.

9- نظام الانتشار النووي غير الكامل.[3]

خامسا: المقاربة الوظيفية

1- تعريف الوظيفية

الوظيفية وصف لاتجاه نظري كبير في علم الاجتماع، يقوم على تحليل الظواهر الاجتماعية من خلال وظائفها. وقد تعددت تعريفات العلماء لمصطلح "الوظيفية"، نورد بعضا منها كما يلي:

---

1 سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 102-105 .

2 نفس المرجع السابق، ص. 108-110.

3 ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص. 46-54.

يرى هوراس كالن Kallen Horace أن: "المعاني المحددة للوظيفية هي: الانتقال والأنماط الديناميكية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق".

وهناك من يحدد معاني الوظيفية في أنها: "أثر تُحدثه الظاهرة حيث لا يكون الأثر مقصودا بالضرورة ممن لهم علاقة، وعلى سبيل المثال قد يفسر امتلاك الزرافة رقبة طويلة تمكّنها من التغذية من أوراق الأشجار، ومن ثم فالرقبة تؤدي وظيفة مهمة لبقاء الكائن الحي".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام والوظائف التي تؤديها تلك البنى ... يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام. ثم تحدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها. ثم تؤسس صلات بين أسلوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع".[2]

وهناك من يرى أن: "مصطلح وظيفة Function ووظيفي Functional له معان متعددة. ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال سوركين. وهذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لمتغير ما، هو الذي يقدمه الجزء إلى الكل. وهذا المعنى الذي استخدمه الكثير من الإنثروبولوجيين مثل رادكليف براون R. Brown ورالف لنتون R. Linton ومالينوفسكي برونسلو Malinowski بل وإميل دروكايم".

ويرى ألفن جولدنر Gouldner Alven أن: "الاتجاه الوظيفي يمكّننا من تبصّر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية. فإذا كانت الأخيرة (العلاقة السببية) تجيب عن "لماذا؟"، فإن الأول (الاتجاه الوظيفي) يجيب عن "ما الداعي". وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقائها".[3]

ويعرفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين".[4]

---

1 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، مرجع سبق ذكره، ص. 179.

2 جوفر روبرت و أليستار إدواردز، ص. 435.

3 نيكولا تيماشيف، **نظرية علم الاجتماع**، تر. محمود عودة وآخرون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص. 320-338.

4 السيد علي شتا، **نظرية علم الاجتماع** (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 288.

فالوظيفية هي مفهوم يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية. وهي تدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمته النسقية. وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولابد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي. وتؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية للحفاظ على النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكلي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

2- المقدمات الوظيفية

قام الأستاذ معنى خليل عمر بتلخيص أفكار بعض الكتاب الوظيفيين من أمثال بيرلي كوهن وديفز وليفي وستون، في المقدمات الوظيفية، والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

1- أن يكون هناك أفراد داخل المجتمع تجمعهم تفاعلات وعلاقات اجتماعية، وفي نفس الوقت لهم علاقات مع المحيط الاجتماعي.

2- يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأفراد داخل المجتمع وذا نوعية اجتماعية فعالة.

3- يجب أن يتفاعل هذا المجتمع مع المجتمعات الأخرى بشكل إيجابي لكي تساعده على بقائه في الوضع الاجتماعي.

4- يجب أن تكون عملية الإخصاب حيوية وذات إنتاج بشري مستمر ومتناسب مع موارد المجتمع الاقتصادية والإنتاجية.

5- يجب أن يكون هناك نوعان من الأدوار الاجتماعية متميزة الواحدة عن الأخرى، الأولى اكتسابية والثانية منسبة، أي أدوار تقوم على الإنجاز العلمي والثقافي والتحصيل العلمي، وتعطي الفرد القدرة العلمية المكتسبة من مؤسسات علمية وتربوية. كما يجب أن يكون هناك أدوار موروثة منسبة من قبل المجتمع مثل دور خاص بالذكور ودور خاص بالإناث والآخر خاص بالأطفال والآخر خاص بالمعمّرين.

6- وسائل الاتصال بين الأفراد. إذ لكل مجتمع رموز ثقافية يستخدمها للدلالة على الأفعال والأفكار الاجتماعية ... ووظيفة هذه الرموز مساعدة الفرد على التفاعل مع الآخرين المحيطين به.

7- المعرفة العامة المشتركة بين الأفراد، أي يجب أن تكون هناك مفاهيم عامة بين جميع أفراد المجتمع منبثقة من تاريخهم وثقافتهم الاجتماعية ومتفاعلة مع ثقافتهم الحالية والثقافات الأخرى.

8- التنشئة الاجتماعية.

9- قواعد وقيم اجتماعية متعلقة بتنظيم السلوك الاجتماعي.

فلا وجود - في نظر هؤلاء الكتاب الوظيفيين - للوظيفة الاجتماعية في المجتمع دون توفر هذه المقدمات.[1]

3- الافتراضات العامة للمقاربة الوظيفية

يقوم التحليل الوظيفي للظواهر الاجتماعية المختلفة على مجموعة من الافتراضات العامة، حددها الأستاذ علي عبد الرزاق جلبي وزملاؤه في مجموعة من النقاط هي كالتالي:

1- الافتراض الأول هو أن المجتمع يشكل بناءً اجتماعيا، ويحدد هذا البناء على أنه عبارة عن أنماط ثابتة نسبيا من السلوك الاجتماعي. وداخل البناء الكلي هناك أبنية جزئية مهمة في التحليل الوظيفي مثل الأسرة والدين والسياسة والاقتصاد.

2- الافتراض الثاني، أن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعي يفهم من خلال وظيفته الاجتماعية. وتعني الوظيفة نتائج عمل المجتمع ككل. ومن ثم فإن كل جزء من المجتمع له وظيفة واحدة أو أكثر هامة، وهي شرط في استمرار المجتمع. وأحد الخصائص الجوهرية للنسق هي التوازن من خلال العلاقات المتبادلة ويسمّى هذا النوع من التوازن بالتوازن الإستاتيكي.[2]

4- عناصر الفكر الوظيفي

يمكن تلخيص الفكر الوظيفي في النقاط التالية:

---

1 معن خليل عمر، مرجع سبق ذكره، ص 452.

2 علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع** (د. ت.: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص. 76.

1. يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من أنظمة مترابطة بعضها ببعض بنائيا ووظيفيا.

2. يتكون النظام من مجموعة أنساق.

3. يتكون النسق من مجموعة أنماط.

4. لكل نظام نسقي أو نمطي حاجات تعكس وظائفه، ومن خلالها يتحدد تكامله وتكافله الاجتماعي.

5. التأكيد على التوازن الاجتماعي.

6. دراسة الكل للوصول إلى الجزء.

أما بالنسبة لجابريال ألموند Gabriel Almond، فإنه اعتمد في بلورته للمدخل الوظيفي في التحليل السياسي على أدبيات سلفه تالكوت بارسونز ودافيد ايستون. وقد كانت فكرة ألموند الأولية دراسة ما سماه ايستون "تحول الوظائف Conversion Functions "، أي الطريقة التي يحوّل فيها النظام السياسي المدخلات إلى مخرجات، وبعدها بحث العلاقة بين هذه الوظائف والبنيات الخاصة كما فعل بارسونز. من جانب "المدخلة Input "، العملية الأولى التي حددها كانت "التنشئة السياسية Political Socialisation"، التي يتعلم عبرها الأفراد داخل النظام السياسي الاتجاهات نحوه، عبر الوكالات مثل الأسر، المدارس، والأحزاب السياسية. الوظيفة الثانية هي "التجنيد السياسي Political Recruitment"، وهي تفسير ذاتي. أما بالنسبة لوظيفته الثالثة والرابعة، وسّع ألموند من فكرة ايستون المتعلقة بالمطالب داخل الاهتمامات المترابطة Articulation والمجمعة Aggregation. الترابط هو عملية صناعة المطالب اعتمادا على صناع القرار، والتجميع هو الطريقة التي تكون فيها هذه المطالب منسقة ضمن بدائل السياسة العامة، سواء كانت للأحزاب السياسية أو البيروقراطيات الحكومية.

من جانب "المخرجة Output"، ميز ألموند "صناعة القانون Rule-Making" عن "تطبيق القانون Rule-Implementation"و"الحكم على قانونية القانون Rule-Adjudication". فقد اعترف بأن هذا التمييز هو مشتق بشكل وثيق من الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية المتضمنة في مبدأ الفصل بين السلطات في دستور الولايات المتحدة. تركز صناعة القانون على صناعة السياسات أو القوانين، ويركز تطبيق القانون على تطبيقه، المرتبط في المجتمعات الحديثة بالنظام البيروقراطي للحكومة،

وتركز فكرة قانونية القانون على عملية التقرير السلطوي حول ما إذا القانون طبّق بشكل صحيح أم لا. زيادة على وظائف المدخلات والمخرجات، أضاف ألموند أن "الاتصال السياسي Political Communication"، وتبادل الرسائل Transmission، في المجتمعات الحديثة عبر وسائل الإعلام، يؤدي إلى الإعلام السياسي داخل النظام.[1]

سادسا : المقاربة الواقعية

1- تعريف الواقعية

الواقعية نظرية كبرى في تحليل العلاقات الدولية ترجع جذورها إلى العهد اليوناني، مع أفكار توسيديس، وتم تطويرها في القرن العشرين من قبل العديد من المفكرين في العلاقات الدولية الأميركيين، من أمثال هانس مورغنتو، وكنيث ولتز. وهي الأخرى مفهوم تعددت التعريفات حوله، نعرض لبعضها فيما يلي :

هناك من يعرّف الواقعية بأنها : "التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة. وهي تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول، لا تعنيها سوى مصالحها. وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب".

ويعرّفها ستيفن ولت بأنها : "تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب ... ".[2]

وهناك من يرى أن الواقعية هي النظر إلى أن: "العلاقات الدولية هي علاقات قوة، وأن الأحداث التي تدل عليها هي ظواهر لهذه العلاقات، وأن الرغبة في السيطرة هي السمة المميزة للعلاقات الدولية. وبمعنى آخر، فإن انتهاج الخط الواقعي يعني حل المنازعات الدولية بكل الوسائل التي تحقق فيها الدول أهدافها دون اعتبار مبادئ القانون الدولي والأخلاق".

ومن وجهة نظر هانس مورغنتو Hans Morgenthau فإن "الواقعية السياسية تعتبر أن الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية ... وأن السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع من

1 Vicky Randall and Robin Theobald, **Political Change and Inderdevelopment** (Great Britain: Anchor Brendon LTD, 1985), pp. 21 - 24.

2 ستيفن والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد..نظريات عدة،" الثقافة العالمية 89 (1998/07)، ص. 08

أجل السلطة ... وطالما كان هذا التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى، فإن عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية".[1]

ويعرّف المعجم الحديث للتحليل السياسي النظرية الواقعية بأنها: "الرأي القائل أن السياسة تتناول القوة والسعي لتحقيق المصالح، ولا تتناول القانون والحقوق والواجبات، وأن التحليل السياسي ينبغي إجراؤه على وفق إيعاز هذه البصيرة. تواجه (الواقعية) عموما في تحليل العلاقات الدولية حيث قد يشير غياب نظام دولي مستقل إلى أن العوامل القانونية والأخلاقية لا يمكن إلا أن تؤمن قناعاً للمصالح الذاتية. وتعد الكلمة الألمانية Real Politik أحيانا مرادفا للسمات العامة للواقعية السياسية غير أنها تنطبق على نحو أدق على اهتمام ذرائعي في فن السياسي للممكن".[2]

ويرى كنيث ولتز Kenneth Waltz (1979) أن الواقعية تعتبر أن: "مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل، والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول، ومن ثم فالحساب يقوم على هذه الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح الدول. وفي كل هذا، النجاح هو الاختبار الجوهري للسياسة، ويعتبر هذا النجاح كواقي ومقوي للدولة."

أما بالنسبة لهانس مورغنتو Hans Morgenthau (1954) فإنه يرى في موضع آخر أن الواقعية تعني أن: "السياسات تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية. والمعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خضم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الذي يُحدد في مفهوم القوة. والقوة والمصلحة هما متغيران في المضمون. أما بالنسبة للمبادئ الأخلاقية العالمية فإنه لا يمكن تطبيقها على سلوك الدولة. وأن المجال السياسي مستقل عن المجالات الأخرى."

ويرى كيوهان Keohane (1986) أن الواقعية السياسية تتضمن: "افتراض مركزية الدولة، على اعتبار أن الدول هي الفواعل الأكثر أهمية في عالم السياسة. وافتراض العقلانية، التي تعني أن عالم السياسة يمكن تحليله إذا كانت الدول كفواعل عقلانية وحيدة تبحث عن الحد الأقصى لتوقعها المنفعة، وافتراض القوة. فالدول تبحث عن القوة وتحدد مصالحها في مفهوم القوة".

---

1 الدوري عدنان طه، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

2 جورج روبرت وأليستار ادواردز، مرجع سبق ذكره، ص. 386.

ويرى غلبن Gilpin (1996) من جهته أن مضمون الواقعية السياسية هو اعتبار أن: "الوحدة الأساسية للشؤون الاجتماعية والسياسية هي صراع الجماعة. وأن الدول تندفع ابتداءً بواسطة مصالحها الوطنية. وإن علاقات القوة هي السمة الأساسية للشؤون الدولية".

ويرى سميث Smith (1986) أن: "الواقعيين يفترضون أن الوحدة المهمة في الحياة الاجتماعية هي الجماعية، وأن في السياسة الدولية الفاعل الجمعي الحقيقي والمهم هو الدولة التي لا تعرف سلطة فوق سلطتها. وأن الشر ميل يتعذر استئصاله. وإن امتلاك القوة والحفاظ عليها تكون بواسطة الأفراد والدول كوجود كلي لا مفر منه. وأن القضايا الحقيقية في السياسات الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة المحددة في مفهوم القوة".

ويرى فرانكل Frankel (1996) أن مضمون الواقعية السياسية يتضمن: "مركزية الدولة. والعالم هو فوضى. والدول تبحث عن الحد الأقصى للقوة والأمن. والنظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي. والدول تتبنى السياسات العقلانية كوسيلة للحصول على القوة والأمن. والمنفعة هي القوة".

كما يرى وايمناد ديهل Waymanand Diehl (1994) أن مضمون الواقعية السياسية يعتبر أن: "النظام الدولي هو فوضى. والدول القومية تسعى من أجل تحقيق مصالحها الوطنية المحددة ابتداءً في مفهوم القوة. وهناك ريبة نحو القوانين الدولية، والمؤسسات، والمثاليات، لمحاولة تجاوز أو استبدال القومية. وهناك أولوية لتوازن القوى السياسي".

ويرى شاول Schweller أن الواقعية السياسية هي التي تعتبر أن: "الإنسانية تواجه بعضها البعض ابتداءً كأعضاء في جماعات. وأن الشؤون الدولية تأخذ مكانا في فوضى الدولة. وأن القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية. وأن طبيعة التفاعلات الدولية الأساسية هي النزاعية. وأن النوعية الإنسانية لا يمكن أن تتجاوز النزاع خلال تقدم مبرر القوة. وأن السياسات ليست وظيفة للأخلاق".

وهناك من يرى أن: "الواقعية تركز على الكوابح (التقييدات) المفروضة على السياسة من قبل الطبيعة الإنسانية وغياب الحكومة الدولية، وكلاهما يجعل العلاقات

الدولية مجالا واسعا للقوة والمصلحة ... فالطبيعة في جوهرها أنانية، وهذه غير قابلة للتغيير وميالة نحو اللاأخلاقية".[1]

وهناك من يعرّفها بأنها: "فلسفة سياسية وتطور عائلي للنظريات الإمبريقية معا. كما في التقليد الفلسفي، الواقعية تقدم نظرة تشاؤمية أساسية للطبيعة الإنسانية والحياة السياسية. فالسياسة كفاح سياسي بين الجماعات نحو القوة والهيمنة والنفوذ والأمن في عالم يتسم بندرة الموارد".[2]

وهناك من يعرّفها بأنها: "نظرية في العلاقات الدولية تركز على الدولة كفاعل وحيد وفاعل عقلاني، وتركز على المواقف وتفاعلات الدول. يحاول الواقعيون فهم نماذج النزاع والتعاون تحت شروط الفوضى وفقدان حكومة مشتركة. قضايا الأمن هي غالبا الأكثر أهمية عند الواقعيين. والمصلحة الوطنية، والقوة وتوازن القوى هي المفاهيم الرئيسية لأغلب الواقعيين".[3]

ويمكننا تعريف الواقعية بأنها نظرية كبرى في العلاقات الدولية تحلل العلاقات الدولية من منظور المصالح الوطنية للدول وتتنصل من كل قيد أخلاقي يعوق تحقيق هذه المصالح. ويحدد مضمون المصلحة الوطنية في القوة. فالدول تسعى من أجل الحصول على القوة وزيادتها والاحتفاظ بها من خلال تفاعلها مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية. والمبرر الوحيد لنمط سلوك الدولة في السياسة الخارجية هو مصلحتها الوطنية وليس الاعتبارات القانونية أو الأخلاقية لأنها تعتبر النظام الدولي فوضى والناس فيه أشرار. فهي تنطلق في تحليلها للعلاقات الدولية (خاصة الواقعية الكلاسيكية) من الطبيعة الإنسانية ذات الدوافع الجامحة نحو إشباع حاجاتها.

2- مبادئ المقاربة الواقعية

يعتبر هانس جاوشيم مورغنتو Hans Joachism Morgenthau من أكبر المنظرين للفكر الواقعي في القرن العشرين، ومن أشهر كتبه "السياسة بين الأمم Politics Among Nations". وقد أورد فيه مبادئ الواقعية الستة والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

---

1 Realism And International Relations. U. K: The Press Syndicate Of The University ,Jack Donnelly Cup . Cam.ac,UK.**Http://www** Of Cambridge, 2000.
2 Jeffrey w. Taliaferro, Security Under Anarchy Defensive Realism Reconsidered . Washington: Tiffls University: Department Of Political Science, International Studies Association, February 16 -20, 1999, http: || www. Ciaonet. Org.
3 590 ., P.Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi,Ibid

1- تعتقد الواقعية السياسية أن السياسة يحكمها القانون الطبيعي الذي يجد أصوله في الطبيعة الإنسانية. ولتطوير المجتمع لابد من فهم القانون الذي يعيش المجتمع على وفقه. فالنظرية الواقعية تتضمن الحقائق الموضوعية وإعطائها معنى من خلال الربط مع أسبابها.

2- المعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في تحديدها لطبيعة السياسة الدولية هو مصطلح "المصلحة Interest" المحدد في معنى القوة. هذا المصطلح يوفر العلاقة بين محاولة فهم أسباب السياسة الدولية والحقائق الموجودة على الواقع. إنه يحدد السياسة الدولية كمجال مستقل للفعل عن المجالات الأخرى وفهم جانب من المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي (الذي يحدد مفهوم المصلحة في الرفاهية). ومجال الأخلاق، وعلم الجمال، والدين ... وبدون مثل هذا المفهوم النظري (المصلحة) في السياسة الدولية والداخلية عموما، لا يمكن التفريق بين الحقائق السياسية وغير السياسية. كما لا يمكن قياس ترتيب النظام في المجال السياسي.

مفهوم المصلحة كمرادف للقوة المفروضة من قبل النخب الحاكمة على الرعايا، هو إسقاط للقرار العقلاني على اهتمام الرعايا في السياسة. من ناحية صانع القرار، فإن هذا المفهوم (المصلحة) يوفر الفعل العقلاني المنضبط، ويوجد تلك الاستمرارية المذهلة في السياسة الخارجية، أين يصبح صناع السياسة الخارجية الأميركيين والبريطانيين أو الروسيين يبدون واضحين في استمراريتهم العقلانية في السياسة الخارجية بصرف النظر عن الدوافع والتفضيلات المختلفة والأخلاق والأفكار، ونوعية نجاح صناع القرار.

3- تفترض الواقعية أن مفهوم المصلحة كمرادف للقوة هو مصطلح موضوعي وذو مصداقية عالمية، لكنه ليس ذو معنى ثابت دائما. في الواقع، فكرة المصلحة متضمنة في معنى السياسة التي لا تتأثر بالأحداث الجارية في المكان والزمان ... فنوعية المصلحة تحدد الموقف السياسي في مرحلة معينة من التاريخ بناءً على السياق السياسي والثقافي الذي تصاغ في إطاره السياسة الخارجية. فالأهداف التي تناضل الأمم من أجل إنجازها في السياسة الخارجية، يمكن أن تكون ضمن سلسلة كاملة من الأهداف. ونفس الشيء ينسحب على مفهوم القوة، فهو يتحدد في إطار المحيط السياسي والثقافي. فالقوة تشمل أي شيء يؤدي إلى سيطرة شخص على شخص آخر، هذه القوة تتمثل في كل العلاقات الاجتماعية والروابط النفسية التي تضبط عن طريق سيطرة أحدهم على الآخرين.

4- الواقعية السياسية واعية بالدلالة الأخلاقية للفعل السياسي وواعية كذلك بالتوتر بين الأوامر الأخلاقية ومطالب نجاح الفعل السياسي. ولا تريد أن تظهر أو تطمس هذا التوتر، لكن تحاول أن تجعل المواقف السياسية غير متصلبة، والمطالب الأخلاقية أقل قسوة. ترى الواقعية أن المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها في سلوك الدول في صورتها العالمية المجردة، وإنما يجب بلورتها بما يجعلها منسجمة ومعطيات الأحداث في مكان وزمان معينين. قد يكون من شأن الفرد أن يقول: "دع العدالة تأخذ مجراها ولو هلك العالم"، لكن الدولة ليس لديها الحق أن تقول كذلك. كلاهما: الفرد والدولة يجب أن يخضعا سلوكهما السياسي للمبادئ الأخلاقية العالمية مثل الحرية، لكن في الوقت الذي يكون للفرد الحق في التضحية بنفسه في سبيل الدفاع عن المبدأ الأخلاقي، لا يكون للدولة هذا الحق في أن تترك الأخلاق تمنعها من ترك الحرية تعترض نجاح سلوكها السياسي الذي يدعم في حد ذاته المبدأ الأخلاقي المتعلق بالوجود الوطني.

5- الواقعية السياسية ترفض أن تطابق الطموحات الأخلاقية لكل دولة مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون ... كل الدول تحاول أن تغطي طموحاتها الخاصة وأفعالها بالأغراض الأخلاقية للكون.

فمفهوم المصلحة الوطنية المحدد في مفهوم القوة هو الذي يحمينا من الإفراط الأخلاقي والحماقة السياسية. فإذا ما نظرنا إلى كل الدول فإننا نجد أن خاصياتها كالهوية السياسية تكمن في مواصلة احترام مصالحها المحددة في مفهوم القوة. ومن ثم نستطيع أن نكون عادلين معهم جميعا، وكذلك نستطيع أن نعدل معهم جميعا بطريقتين مزدوجتين: أن نحاكم الأمم الأخرى وفي نفس الوقت نحاكم خاصيتنا. بهذه الطريقة نستطيع أن نتابع السياسة التي تحترم مصالح الدول الأخرى في الوقت الذي نحمي ونعزز مصالحنا.

6- الخلاف بين الواقعية السياسية والمدارس الفكرية الأخرى هو خلاف حقيقي وعميق. والأكثر من ذلك، النظرية الواقعية السياسية أسهل فهما وأسهل تفسيرا، ولا ينكر أحد أنها أحد الاتجاهات الفكرية المميزة في مجال السياسة.

من الناحية الفكرية، الواقعية السياسية تتمتع بالاستقلالية في المجال السياسي، على عكس الاقتصاد والقانون اللذان يتمسكان بالأخلاق. فالواقعي السياسي يحدد مفهوم المصلحة الوطنية في مفهوم القوة، في حين الاقتصادي ينظر إلى المصلحة على أنها

تعني الرفاهية، والقانوني ينظر إليها على أنها التماثل والتطابق مع القواعد القانونية، وبالنسبة للأخلاقي هي تماثل الفعل مع المبادئ الأخلاقية.[1]

فلقد نظّر هانس مورغتو للعلاقات الدولية انطلاقا من تحليل الطبيعة الإنسانية، فهو يقول في ذلك: "تعتبر الواقعية السياسية أن الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية عامة، تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية ... وإن السياسة الدولية كأي سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة ... طالما كان هذا التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى، فإن عبارات السلطة هي التي تفصح عن السياسة الدولية". ويرى هانس مورغنتو أن القانون الذي يحكم علاقات البشر هو قانون التطلع إلى السيطرة. وفي ذلك يقول: "إن النزوع إلى السيطرة هو على الأخص عنصر كل هيئة اجتماعية اعتبارا من الأسرة والتنظيمات الاجتماعية حتى المنظمات المهنية، ومن المؤسسات السياسة المحلية إلى الدولة".[2]

3- افتراضات المقاربة الواقعية

يرى كل من بول فيوتي Paul R. Viotti ومارك كوبي Mark V. Kauppi (1993) أن المدخل الواقعي يقوم على أربع افتراضات أساسية هي:

1- الدول هي الفاعل الأول أو الأكثر أهمية. تمثل الدول وحدة التحليل الأساسية، سواء تعامل الواحد منّا مع دولة المدينة في العهد اليوناني القديم أو الدولة الوطنية الحديثة. ودراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الدول. فالواقعي هو الذي يستخدم مفهوم النظام المحدد في مفهوم الارتباط بين الأجزاء، وعادة ما يعني ذلك النظام الدولي للدول.

2- يُنظر إلى الدولة كفاعل وحيد، بحيث أن الواقعيين - لأغراض تحليلية - ينظرون إلى الدولة ككينونة مغلفة بقوقعة شديدة مجازيا. فالدولة عندهم تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة، وليس كأطراف مجزأة. وعلى هذا الأساس نجد الاختلافات السياسية داخل الدولة تُحل سلطويا، والحكومة تتحدث باسم الدولة بصوتٍ واحد. فالدولة إذن

---

1 Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace** 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), P. 4-15.

2 الدوري عدنان طه مرجع سبق ذكره، ص: 15.

هي فاعل وحيد، وعادة يفترض الواقعيون أنها تتبنى سياسة واحدة في أي وقت وعلى أي قضية. وبالطبع هذا لا ينفي وجود حالات استثنائية في بعض الأوقات ولكن بالنسبة للواقعيين هذه الاستثناءات لا تلغي القاعدة المؤكدة للفكرة العامة حول الدولة كوحدة مندمجة وفاعل وحيد.

3- الافتراض الثالث هو أن التوكيد على أحادية الدولة كفاعل، عادة ما يؤدي بالواقعيين إلى وضع افتراض آخر وهو أن الدولة هي فاعل عقلاني وأساسي. فعقلانية عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية سوف تتضمن بيان الأهداف، والاهتمام بكل الخيارات المعقولة والمحددة في إيجاد القدرات اللازمة للدولة. وتبعا لهذه العملية العقلانية، يقيمّ صناع القرار الحكوميون كل خيار، ويختارون أحدها الذي يحتوي على الحد الأقصى من المنفعة.

4- يفترض الواقعيون أن ضمن سلّم النظام الهرمي للقضايا الدولية، عادة ما يكون الأمن القومي على رأس القائمة. فالجيش والقضايا السياسية ذات العلاقة تسيطر على عالم السياسة. وفي هذا السياق، تركز الواقعية على النزاع الجاري أو المحتمل بين الفواعل الدولية، واختبار كيف أن الاستقرار الدولي ينجز أو يحقق، وكيف يدمر، ومنفعة القوة كوسيلة لحل الخصومات، ومنع العنف في الإقليم الواحد. لذلك القوة هي المفهوم الأساسي بالنسبة للواقعيين، والأمن العسكري أو القضايا الإستراتيجية هي في بعض الأحيان تعرف على أنها السياسة العليا High Politics، بينما القضايا الاقتصادية والاجتماعية ينظر إليها على أساس أنها أقل أهمية أو السياسة الدنيا Low Politics.[1]

4- وحدات التحليل في المقاربة الواقعية

اشتمل المدخل الواقعي على مجموعة من المفاهيم التي هي بمثابة وحدات تحليل للسلوك الإنساني، ومنه السلوك الدولي في العلاقات الدولية. وهذه المفاهيم نوردها تباعا كما يلي:

1. مفهوم المصلحة الوطنية.

2. مفهوم القوة.

3. ميزان القوى.

---

1 Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi **International,Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), P. 34

4. الأحلاف والحرب والسلم.

5. مفهوم الصراع.

6. النظام.

7. الفوضى .

8. التغيير.

5- الواقعية الجديدة

هناك من يطلق عليها اسم الواقعية البنائية أيضا. وهي امتداد تطوري للواقعية التقليدية في الثمانينيات. ومن أهم روادها كنيث ولتز وستيفن كريزيز، وروبرت جيلين، وروبرت تاكر، وجورج موردلسكي. وكان هدف روادها، محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليل البديهي إلى مستوى من التحليل أكثر علمية للوصول بها إلى نظرية (الواقعية) علمية. ويمكن تلخيص مآخذ وانتقادات الواقعية الجديدة للواقعية الكلاسيكية في النقاط التالية:

1- وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومشوشة ومتزعزعة، وعمل الواقعية الجديدة هو تنظيم وترتيب هذه المفاهيم والحجج بشكل علمي.

2- عدم أخذ النظرية الواقعية الكلاسيكية بالنظريات العلمية في العلوم الاجتماعية الأخرى التي تساهم في إعطاء صورة شاملة لدراسة السياسة الدولية، كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع.

3- لم تستطع الواقعية الكلاسيكية أن تقيم فرقا بين الأمور الموضوعية والذاتية في الحياة السياسية الدولية.

4- اقتصر اهتمام الواقعية الكلاسيكية على الجانب العسكري- السياسي في تحليلها للعلاقات الدولية، في حين هناك عناصر أخرى مهمة في العلاقات الدولية أهملت في التحليل، كالعامل الاقتصادي والاتصالات والاعتماد المتبادل.

من ناحية أخرى انصب اهتمام الواقعية الجديدة على نقد النظريات السياسية السائدة كالنظرية الليبرالية والراديكالية وفشلهما في إعطاء تفسير صحيح للعلاقات الدولية، والاهتمام ببلورة نظرية علمية لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط النسبّي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة، أو اندثارها وبالتالي تحديد

مؤشرات أو معايير للتنبؤ بالنشوء والاندثار. بمعنى إدخال العامل الاقتصادي في تحليل العلاقات الدولية كعنصر مهم في هيكل العلاقات بين الدول. كما أنها تعطي الأولوية للفعل الفردي في تحليلها للعلاقات الدولية. على أساس أن فعل الفرد موجود بشكل مسبق عن المؤسسات الاجتماعية. كما تركز الواقعية الجديدة على أهمية الدولة في تحليل وفهم العلاقات الدولية، وظاهرة التنافس، والعوامل المادية بدلا من العوامل غير المادية كالأفكار، وتفترض أن الدول فواعل أنانية تبحث عن مصالحها الذاتية فحسب.[1]

فصياغة كنيث ولتز Kenneth Waltz (وهو من أكبر المنظرين للواقعية الجديدة) للواقعية البنائية -كنظرية نظمية- تهدف إلى البحث عن كيفية تطوير مفاهيم الواقعية على عكس المفاهيم المستخدمة من قبل هانس مورغنتو وتوسيديس حول بنية النظام الدولي. فهو يرى أن هناك عناصر ثابتة في البنية الدولية والمتمثلة في:

1- النظام الدولي يحمل مفهوم الفوضوية بدلا الهرمية.

2- يتميز النظام الدولي بالتفاعل بين الوحدات بوظائف متشابهة. إذ أننا نجد أن هناك خلفية ثابتة للخصائص التي تتضمن ما يسمى بـ "السياسة الدولية".

3- العنصر الثالث للبنية هو توزيع القدرات بين الدول في النظام، بحيث تختلف من نظام إلى نظام عبر الزمان. ومتغير توزيع القوى يأخذ أهمية كبرى في النظرية، إذ به يحلل نمط العلاقات بين الفواعل الدولية. والبنيات لا تحدد بواسطة كل الفواعل المعروفة ولكن فقط بواسطة الفواعل الكبرى.

ووفقا لنظرية كنيث ولتز Kenneth Waltz، البنية هي تحديد أساسي للنتائج عند مستوى النظم. فالبنية تشجع مواقف معينة وتثبط أخرى. كما يمكن كذلك أن تؤدي إلى نتائج غير مقصودة، كقدرة الدول في إنجاز أهدافها المقيدة بواسطة قوة الدول الأخرى. إن فهم بنية النظام الدولي تمكننا من تفسير أنماط سلوك الدول عندما تحدد الدول مصالحها واستراتيجياتها على أساس حساباتها لوضعيتها في النظام. الارتباط بين بنية النظام وسلوك الفاعل يصاغ بواسطة افتراض العقلانية، أين يتمكن المتظرون من التنبؤ بأن القادة سيستجيبون للحوافز ويتعاملون مع القيود المفروضة من طرف بيئاتهم. والأخذ بعامل العقلانية كثابت يسمح للباحث عزو تباينات سلوك الدول إلى خصائص النظام الدولي. بطريقة أخرى، سلوك الدولة يمكن أن يؤخذ في الاعتبار بواسطة حساب

---

1 يوسف ناصيف حتي، مرجع سبق ذكره، ص. 62.

التباينات في قدرات الدول. عندئذ، افتراض العقلانية هو أساسي بالنسبة لأطروحات النظرية الواقعية البنائية.[1]

ويمكن تلخيص أفكار كنيث ولتز Kenneth Waltz حول الواقعية الجديدة في النقاط التالية :

1- مصالح الدول تولد انبثاق الفعل. بمعنى أن السلوك الدولي صادر عن حاجة الدول أو باعثها نحو البحث عن المصالح الوطنية.

2- الضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول. انطلاقا من افتراض أن عالم السياسة الدولية هو فوضى، ولا ضابط له، أخلاقي كان أو قانوني.

3- حساب المصالح وتقييمها يقوم على أساس هذه الضرورة التي تساعد على تحديد السياسات المناسبة في تحقيق المصالح الوطنية.

4- النجاح هو الاختبار والمعيار الجوهري والوحيد للسياسة. والنجاح يحدد كواقي من الأخطاء ومقوي للدولة. وهذا المعيار الأساسي للسياسة يلغي كل اعتبار أخلاقي أو قانوني يحول دون تحقيق المصلحة الوطنية للدولة (كنيث ولتز Kenneth Waltz 1979).[2]

كما طرحت الواقعية الجديدة جملة من الفرضيات حول سلوك الدولة في النظام الدولي، نوردها كما يلي :

1- توازن السلوك المتكرر باستمرار.

2- الدول ستجبر من أجل جذبها نحو سياسة التعاون.[3]

3- الدول تحتذي التقدم الذي عمل من قبل الدول المنافسة (تأثير التماثل) في تحليل السياسة الخارجية للدولة.[4]

6- افتراضات الواقعية الجديدة

يرى فرانكل Frankel 1996 أن الواقعية الجديدة تقوم على الافتراضات التالية :

1- مركزية الدول.

---

1 Ibid, P:186- 193
2 Jack Donnelly, Ibid.
3 tephen G. Brooks, Dueling Realism (Realism International Relations), **International Organization.**
2 Vol: 51, No: 03, Summer 1997.http: || www. Mtholyoke. Edu| acad |intrel |books. Htm.
4 Rajesh Rajagopalan, **Neorealist Theory And The India – Pakistan Conflict**. Research Fellow,I D S A. http: || www. Idsa. Org| an - dec - 8.1 html.

2- العالم هو فوضى.

3- الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن.

4- النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن سلوك الدولة على المسرح الدولي.

5- تتبنى الدول السياسات العقلانية كوسيلة للحصول على القوة والأمن.

6- المنفعة هي القوة.

أما وايمان Wayman وديهل Diehl (1994) فيريان أن الواقعية الجديدة تقوم على الافتراضات التالية:

- النظام الدولي هو فوضى.

- الدول القومية تسعى من أجل تحقيق مصالحها الوطنية المحددة ابتداءً في مفهوم القوة.

- الشكوكية نحو القوانين الدولية والمؤسسات والمثاليات ومحاولة تجاوز أو استبدال القومية.

- أولوية توازن القوى السياسي.

أما سكولر Schweller (1997) فيرى أن الواقعية الجديدة تقوم على الافتراضات التالية:

1. تواجه الإنسانية بعضها البعض ابتداءً كأعضاء في جماعات.

2. الشؤون الدولية تأخذ مكانا في الفوضى الدولية.

3. القوة هي السمة الأساسية في السياسات الدولية.

4. طبيعة التفاعلات الدولية الأساسية هي النزاعية.

5. النوعية الإنسانية لا يمكن أن تتجاوز النزاع خلال مبرر تقدم القوة.

6. السياسات ليست وظيفة للأخلاق.

أما كار Carr (1946) فيرى أن الواقعية الجديدة تقوم على الافتراضات التالية:

1- التاريخ هو نتيجة لسبب وأثر، وهذان الأخيران هما السبيل للفهم من طرف النخب، لكن ليس بصفة مباشرة وإنما عن طريق التخيل.

2- النظرية لا تخلق التطبيق وإنما التطبيق هو الذي يخلق النظرية.

3- السياسة ليست وظيفة للأخلاق لكن يوجد ما يسمى بأخلاق السياسة.

أما شوارزنبرغر Shwarzenberger (1951) فيرى أن الواقعية الجديدة تقوم على الافتراضات التالية:

1. الجماعات (الدول) تعتبر نفسها النهايات الجوهرية.

2. أي قياس يتطلب الوقاية الذاتية للدول هو مبرر.

3. القانون والجوانب المعنوية تأخذ مكان المساهم في العلاقات الدولية.

وعموما يقدم الواقعيون الجدد تأكيدا على نحو مميز يقضي بوجود العاطفة الشريرة والحضور الفاجع للشر في كل فعل سياسي، وبسبب هذه العواطف غير القابلة للاستئصال يصبح النزاع أمرا محتوما. كما يركز الواقعيون على الضرورات السياسية الناتجة عن الفوضى الدولية. ففي غياب حكومة دولية يبقى قانون الأدغال هو السائد. والفرق بين المدنية والبربرية هو إظهار لما هو أساسي في طبيعة النفس الإنسانية أين تعمل تحت شروط مختلفة. ففي الدول، الطبيعة الإنسانية عادة تدجن بواسطة السلطة السياسية الهرمية والقانون. أما في العلاقات الدولية، فالفوضى لا يسمح بها فحسب، وإنما تشجع المظاهر الأسوأ في الطبيعة الإنسانية المعبرة عنها في السلوك الدولي.[1]

7- أدوات التحليل المقاربة الواقعية الجديدة

1- يوجد العديد من أدواة التحليل نذكرها فيما يلي (علم الأضلاع علم التفاصيل من عامر مصباح 2006)

2- فوضوية النظام الدولي.

3- الهجومية / الدفاعية Offensive \ Defensive.

4- حوافز وكوابح النظام الدولي.

5- مفهوم الصراع.

6- مفهوم صناعة القرار.[2]

---

1 Jack Donnelly, Realism And International Relations. London: The Press Syndicate Of The University Of Cambridge, 2000, First Published: 2000, Http: ||www. Cup. Cam. Ac. UK.

2 أنظر: عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 115-200.

الفصل الخامس

العينة

مقدمة

1- قواعد اختيار العينة

2- أنواع العينات

3- مزايا العينة

4- عيوب العينة



مقدمة

إن الإحصاء بصورة عامة هو عصا الباحث التي تقوده إلى الأسلوب الصحيح والنتائج السليمة في البحث العلمي.[1] ويعتبر موضوع العينة من أهم مواضيع الإحصاء التي تستدعي تمكين طلبة العلوم السياسية والإعلام منها.

يشكل موضوع اختيار العينة للبحث جزءا أساسيا من منهجية البحث في العلوم الاجتماعية. ولذا حضي هذا القسم من المنهجية باهتمام كبير من قبل الباحثين، وحتى الطلبة في إعدادهم لمذكرات التخرج، يولونها أهمية كبرى، لأنها القاعدة التي تبنى عليها البحوث الميدانية، وبالتالي مصداقية نتائج البحث.

وقد وردت العديد من التعريفات المحددة لمعانيها، منها أن العينة هي منهج: "يستند ... إلى الطريقة الإحصائية للحكم على عدد محدد من الظواهر باعتبارها عينة ممثلة واختيارها اختيارا عشوائيا بقصد التوصل إلى ما يسمى بقانون الاطراد الإحصائي. ويفرض علينا الانتقاء العشوائي أن نختار عينة إحصائية تتمثل فيها كل الوحدات الجزئية المطلوبة، حيث أن منهج العينة إنما ينصب على عملية اختيار جزء من مجموع الظواهر، بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها".[2]

وهناك من يرى أن العينة هي: "مجموعة صغيرة من مجتمع البحث والتي يمكن من خلال دراستها إلقاء الضوء على المجتمع البحثي الذي تم اختيارها منه".[3]

يمكن تعريف العينة بشكل مبسط، بأنها مجموعة من الأفراد مختارة من مجتمع البحث على أسس علمية واضحة. وتأخذ أشكالا مختلفة بناءً على نوعية وظروف البحث. وقد استخدمت لتسهيل عملية البحث العلمي.

---

1 بوسنة محمود، علم النفس القياسي: المبادئ السياسية (2007) ص 135

2 قباري محمد إسماعيل، **مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1982)، ص. 155.

3 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 63-64.

1- قواعد اختيار العينة

انتقاء عينة البحث ليس عملا عشوائيا، بقدر ما هو طريقة علمية تتم وفق معايير محددة، بموجبها تكسب العينة صفة العلمية، ومن ورائها البحث ككل. وهذه المعايير أو القواعد يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1- تحديد مجتمع العينة: يقصد بمجتمع العينة المجال الذي يشمله البحث، والذي قد يكون قطاع التعليم، أو العمال في المصانع، أو الإداريون، أو أطفال الكشافة، أو الشباب المنحرف، أو المدمنين، وغيرها من مجالات البحث العلمي. فإذا أراد الباحث أن يدرس موضوع التحصيل المدرسي، عندئذ يحدد مجتمع دراسته هل يكون التلاميذ في المدرسة أو الطلبة في الجامعة.

2- تحديد وحدة المعاينة: وهي الوحدات التي يقسم المجتمع على أساسها عند انتقاء العينة. كأن تكون القسم الدراسي، أو الصف، أو الطور بأكمله كالطور الثانوي أو ما إلى ذلك. وذلك بقصد تسهيل عملية اختيار عينة البحث.[1]

3- تحديد حجم العينة: يتحكم في حجم العينة المناسب للدراسة عدد من العوامل أهمها طبيعة هذه الدراسة ونوع تحليل البيانات والإمكانيات المتوفرة للباحث بما في ذلك عنصر الزمن، وكذلك نوعية الاختبار الإحصائي الذي سوف يطبقه في البحث، هل هو اختبارF أم اختبارT؟ فمثلا الاختبار الأخير يحتاج أن يكون عدد العينة من 30 إلى 50 فرد. أما الاختبار الأول فلابد أن يكون عدد العينة من 250 إلى 300 فرد. وكذلك نسبة أخطاء التعيين التي يحددها الباحث، فإذا كان الهدف من البحث مثلا اختبار فرض عن طريق تجربة معملية فإن الأمر لا يتطلب عينة بحجم كبير. ولكن إذا كانت طبيعة البحث تتطلب القيام بتعميم النتائج على المجتمع الكبير فإن الأمر يتطلب الحصول على عينة بحجم كبير وهي عينة بحجم بضعة مئات من المفردات. كما يتحكم في حجم العينة أيضا الإمكانيات المتوفرة للباحث. وينصح البعض بأن يكون حجم العينة مساويا لنسبة مئوية من حجم المجتمع كأن تساوي هذه النسبة 5 % أو 10 %. بمعنى إذا كان مجتمع العينة عدده 500، واخذ بنسبة 5 %، فإن حجم العينة يكون 25 فردا. وإذا أخذ بنسبة 10 %، فإن حجم العينة يكون 50 فردا.[2]

---

1 عبد الله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988)، ص. 154-155.

2 مصطفى عمر التير، **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان)، ص. 106-107.

2- أنواع العينات

تنقسم العينات إلى فئتين رئيسيتين، هما العينات الاحتمالية والعينات غير الاحتمالية، ويندرج تحت كل فئة مجموعة من الأنواع للعينة، هي مبينة كما يلي :

أولا : العينات الاحتمالية :

يرى البعض أن في هذه الفئة من العينات : "يتم ... اختيار الأفراد بشكل عشوائي بحيث يعطى لكل عنصر من عناصر مجتمع الدراسة فرصة للظهور في العينة، وتكون هذه الفرصة معروفة ومحددة سابقا، ولا ضرورة لأن تكون هذه الفرصة متساوية لكل عنصر".[1]

وتشمل هذه الفئة الأنواع التالية :

1- العينات العشوائية البسيطة.

2- العينات العشوائية الطبقية.

3- العينات العشوائية المنتظمة.

4- عينات التجمعات.

1- العينات العشوائية البسيطة :

وهي تلك العينات التي تتيح فرصا متساوية أمام جميع وحدات الظاهرة المدروسة. وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها في اختيار هذا النوع من العينات، مثل طريقة استخدام الجداول.[2]

وهناك من يرى أنه : "يخضع اختيار المفردات في هذه العينة لمبدأ المساواة المطلقة في الفرص المتاحة لكل مفردات البحث للظهور في هذه العينة والمفترض أن تشمل العينة المختارة عناصر تتشابه في خصائصها في مجتمع البحث الأصلي، وتكون موضع اهتمام الباحث، أو يكون لها مغزاها في بحثه مثلا فئات المنتمين لأحزاب أو جماعات أو أقليات أو طوائف"[3]

---

1 رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العملية** (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص. 311.

2 عبد الله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988)، ص. 161.

3 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص.119.

وهناك من يرى أن الطريقة العشوائية: "هي الأسلوب الأساسي لاختيار العينة الاحتمالية وبمقتضاه تتمتع كل مفردة في المجتمع البحثي موضع الاهتمام بنفس فرصة الظهور في العينة لتكون محلا للدراسة، كما أنه يتيح لكل مجموعة مكونة من "ن" مفردة نفس فرصة الاختيار ("ن" تمثل عدد المفردات في العينة) ".[1]

وهناك من يعرّف العينة العشوائية البسيطة بأنها: "تلك العينة التي يتم اختيارها بحيث تتساوى جميع المفردات في فرص الاختيار".[2]

وهناك من يرى أنه: "يقصد بالعينة العشوائية تلك التي تتيح لجميع وحدات الجمهور الكلي أو مجتمع الدراسة فرصا متكافئة للاختيار. كما أن اختيار أي وحدة من وحدات الجمهور لا يرتبط على أي نحو من الأنحاء باختيار وحدة أخرى. فجميع عمليات الاختيار تكون مستقلة عن كل من الباحث والمبحوث وتتحكم فيها المصادفة وحدها. وإذا حدث في هذه الحالة أي اختلاف بين خصائص العينة وخصائص المجتمع الأصلي فعادة ما يكون ضئيلا ويسمى خطأ العينة. وهو خطأ غير منتظم ويرجع في جوهره مرة أخرى إلى المصادفة أيضا".[3]

ويعرّفها البعض بأنه: "يتم في هذه الطريقة حصر ومعرفة كامل العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة الأصلي، ومن ثم يتم الاختيار من هذه العناصر، ويعطى لكل عنصر من عناصر المجتمع الأصلي للدراسة نفس فرصة الظهور في العينة المختارة وتكون فرصة الظهور لكل عنصر معروفة ومحددة".[4]

وهناك من يرى أن: "الاختيار العشوائي هو الاختيار الذي يتيح فرصا متساوية أمام مفردات الجمهور ليتم اختيارها ضمن عينة ولكن العينة التي تختار بطريق عشوائي لا تمثل الاحتمال الوحيد فهناك عدد كبير من الأشكال الاحتمالية التي يمكن أن نأخذها عينة عشوائية".[5]

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون مرجع سبق ذكره، 1: 64.

2 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 112-113.

3 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، **علم النفس الاجتماعي** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.)، ص. 105.

4 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 311.

5 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

وهناك من يرى أن: "الاختيار العشوائي يقوم على اختيار عينة البحث عشوائيا كسحب ورقة اليانصيب مثلا، وأهم مزايا الاختيار العشوائي للعينة هو أنه يوفر الفرص المتكافئة لجميع وحدات العينة في الاختيار".[1]

طريقة اختيار العينة العشوائية البسيطة

تتمثل طريقة اختيار العينة العشوائية البسيطة في عدة أشكال وتقنيات يمكن للباحث أن يختار أيها شاء.

من هذه الطرق، أن يتبع الباحث الخطوات التالية:

1-إعداد قوائم تتضمن جميع أفراد مجتمع العينة، ككتابة جميع أسماء فصل دراسي أو أسماء العاملين في مصنع أو طلاب مرحلة دراسية أو أسماء سكان حي سكني أو أسماء سكان قرية أو مدينة.

2- ثم يتم إعطاء أرقام متسلسلة لأفراد القوائم.

3- ثم يتم تحديد حجم العينة عن طريق تحديد النسبة المئوية لحجم العينة بالمقارنة مع الجمهور.

4- ثم يتم اختيار أفراد العينة بناءً على الخطوات السابقة عن طريق القرعة أو بالاستعانة بجدول الأرقام العشوائية.[2]

وفي هذا الصدد يقدم الأستاذ مصطفى عمر التير مثالا عمليا في اختيار العينة عشوائيا، بحيث إذا كان مثلا الجمهور في دراسة من الدراسات هو طلاب مدرسة ابتدائية في قرية وأن مجموع هؤلاء الطلاب يساوي (100) تلميذ وإننا سنختار تلميذين من تلاميذ هذه المدرسة ليمثلاها في مهرجان ثقافي، وكنّا قد قررنا إتاحة الفرصة أمام جميع التلاميذ ليقع الاختيار عليهم بمعنى إعطاء فرص متساوية للجميع فإن درجة احتمال كل واحد من هؤلاء ليكون ضمن هذه العينة الصغيرة تساوي (100/1).[3]

فيما يتعلق بتقنية الجداول في اختيار العينة عشوائيا، فإن الباحث يقوم بتحديد عدد الخانات التي يستخدمها في هذا الجدول، ويتوقف اختياره في هذا الصدد على عدد

---

1 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 154-56.

2 مصطفى عمر التير مرجع سبق ذكره، ص. 112-13.

3 نفس المرجع السابق، ص. 95.

مفردات المجتمع البحثي. فإذا كان حجم هذا المجتمع أقل من 10 أفراد فإن الباحث يستخدم خانة واحدة، وإذا كان عدد أفراد يتراوح ما بين 10-99 فردا، فإن الباحث يستخدم أرقامها ثنائيا، أما إذا كان عدد أفراد المجتمع يتراوح ما بين 100-999، فيجب عليه استخدام أرقاما بشكل ثلاثي، وهكذا.

الخطوة الثانية في طريقة الجداول في اختيار العينة عشوائيا، هي على الباحث أن يحدد القاعدة التي سيعتمد عليها في استخدام هذا الجدول. فإما أن يلجأ إلى استخدام الأرقام التي تقع في نطاق عدد أفراد المجتمع موضع الدراسة، أو يلجأ إلى استخدام كل رقم ذي حجم معين في الجدول، مثلا اختيار جميع الأرقام الزوجية أو اختيار جميع الأرقام الثلاثية.

في الخطوة الثالثة، يجب على الباحث أن يحدد نقطة البداية في استخدامه للجدول. فقد تكون نقطة البداية أعلى الركن الأيمن أو أدنى الركن الأيسر أو النهاية اليمنى للصف الثالث أو أي اتجاه آخر. وبعد اختيار نقطة البداية يجب على الباحث إتباع الإجراء نفسه في اختيار الأرقام التالية.[1]

2- العينات العشوائية المنتظمة

يلجأ الباحث الاجتماعي في النوع الثاني من العينات الاحتمالية، إلى إعطاء أرقام متسلسلة لمفردات مجتمع الدراسة. فإذا أراد الباحث أن يسحب عينة تشتمل على ثمانين طالبا من قائمة تحتوي على 400 طالب، يتعيّن على الباحث أن يرقم مجتمع البحث من رقم 001 إلى 400، ونسوق المعادلة الإحصائية لتحديد مسافة الاختيار وهي :

م أ = ن ع

ن م

م أ ترمز لمسافة الاختيار.

ن ع ترمز لحجم العينة المختارة.

ن م ترمز لحجم مجتمع الدراسة.

ففي هذا المثال فمسافة الاختيار تكون كالآتي : 400/80 = 5/1 (أي كل شخص في العينة يمثل 5 أشخاص في مجتمع البحث). وعندما يحدد الباحث المسافة يختار طالبا

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون، مرجع سبق ذكره، 1: 64.

واحدا من كل خمسة طلاب لكي يكون من ضمن أفراد العينة. بيد أن هذا الاختيار لابد أن يكون اختيارا عشوائيا، ولنفترض أن هذا الرقم الذي تم اختياره (3).[1]

وهناك من يرى أن العينة المنتظمة هي صورة معدلة للعينة البسيطة وتعني اختيار العينة من بين كل أفراد المجتمع الأصلي بطريقة منتظمة، فإذا كان عدد أفراد هذا 1000 فرد، فإنه يختار الرقم 25 ومضاعفته (أي50، 75، 100)، وتختار نقطة البداية بطريقة عشوائية، وتطبق مثل هذه العينة في اختيار عدد من الصحف لإخضاعها لتحليل المضمون فيختار مثلا عينة من أرقام الأعداد الصادرة من صحيفة 'الخبر' خلال سنة واحدة وفق هذه الطريقة.[2]

وهناك من يرى أن العينة المنتظمة هي أسلوب يستخدم لاختيار العينة الاحتمالية في حالة صعوبة استخدام العينة العشوائية البسيطة. ويستخدم هذا النوع من العينات في حالة دراسة المجتمعات الكبيرة، بحيث يتم تحديد عدد مفردات المجتمع وقسمته على عدد مفردات العينة، ويشار إلى نتيجة هذه العملية الحسابية بـ (ك). فعلى سبيل المثال، لو أن المجتمع البحثي يتكون من 000 10 فرد والعينة موضع الدراسة تتكون من 100 فرد فإن ك= 000 10 ÷ 100 = 100. ويتم تحديد أول فرد تتضمنه العينة بالاعتماد على جدول الأرقام العشوائية، فإذا تم مثلا اختيار الفرد الذي يمثله الرقم 14 فإن العينة ستتضمن الأفراد الذين تمثلهم الأرقام 14، 114، 214، 314، 414، وهكذا.[3]

ويرى الأستاذ مصطفى عمر التير أن أسلوب العينة المنتظمة يسمح بالحصول على عينة بوسيلة سهلة نوعا ما عند مقارنتها بالوسائل الأخرى لتطوير العينات. وهناك أيضا ثلاث خطوات رئيسية للحصول على العينة المنظمة وهي:

"1-إعداد جداول بها أرقام متسلسلة لجميع وحدات المجتمع.

2- اختيار مسافة ثابتة يحافظ عليها عند اختيار المفردات وهي المسافة التي بين كل وحدة وأخرى أو بين رقم كل وحدة ورقم الوحدة التالية.

3- أن يختار عشوائيا رقم الوحدة الأولى وهي الوحدة التي ستبتدئ بها عملية إعداد وحدات العينة".[4]

---

1 عبد الله عامر الهمالي مرجع سبق ذكره، ص. 161.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص.119.

3 محمد محمود ربيع وآخرون مرجع سبق ذكره، 1: 64-65.

4 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 118-19.

3- العينة العشوائية الطبقية

هناك من يعرّف العينة الطبقية البسيطة بأنها: "نوع من العينات يستعمل في الحالات التي يكون معروفا فيها أن في المجتمع اختلافات منتظمة".[1]

وهناك من يرى أنه: "قد يتطلب موضوع الدراسة الحصول على عينة من مجتمع يضم فئات أو مجموعات غير متجانسة وقد يرغب باحث في الحصول على عينة تضم ممثلين عن جميع الفئات أو من جميع المجموعات التي ينقسم إليها المجتمع. ... وللحصول على عينة أقرب إلى تمثيل المجتمع يحدد الباحث عادة الفئات أو المجموعات الرئيسية التي ينقسم إليها المجتمع ثم يختار عينة من كل فئة وتجمع العينات الفرعية معا لتكون عينة الدراسة".[2]

ويستخدم هذا النوع من العينات العشوائية الطبقية بهدف الحصول على بيانات دقيقة. وهي عملية يتم فيها تقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات متجانسة الخصائص ومنسجمة مع المتغيرات التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة. ثم يأخذ الباحث من كل شريحة عددا من الأفراد، يتناسب مع العدد الكلي لأفراد تلك الفئة، وهي الطريقة التي تسمى بالعينة العشوائية الطبقية النسبية، وإذا اختار الباحث عددا متساويا من الأفراد من كل فئة من فئات مجتمع الدراسة، سميت هذه الطريقة بالعينة العشوائية الطبقية غير النسبية.[3]

وبذلك سوف يكون لدينا نوعان من العينة الطبقية:

أ- العينة العشوائية النسبية الطبقية: يلجأ الباحث الاجتماعي إلى استخدام هذه الطريقة إذا أراد أن يختار عددا من أفراد من كل فئة بشكل يتناسب مع حجمها، وفي هذه الحالة لا يوزع أفراد العينة بالتساوي مع فئات المجتمع.[4]

ب- العينة العشوائية الطبقية غير النسبية: يستخدم هذا النوع من العينات عندما يريد الباحث أن يختار عددا متساويا من الأفراد من كل فئة من فئات المجتمع المدروس.[5]

---

1 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 311.
2 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 117-18.
3 عبد الله عامر الهمالي مرجع سبق ذكره، ص. 164.
4 نفس المرجع السابق، ص. 165.
5 عبد الله عامر الهماليفس المرجع السابق، ص. 166.

إذ يلجأ الباحث إلى الحصول على عينة تمثل فيها جميع الفئات دون التقيد بوجود نسبة تمثل كل فئة لعينة تتناسب ونسبة حجم الفئة في المجتمع. فإذا كان مجتمع الدراسة عبارة عن مدرسة ابتدائية بها 300 تلميذ مقسمين إلى أربعة فصول.

ويقرر الباحث اختيار 60 طالبا كعينة من طلاب هذه المدرسة، بحيث تكون من جميع الفصول المدرسية. ويقتضي نوع تحليل البيانات الذي سيستخدمه وجود مجاميع متساوية في أعدادها وبذلك سوف يكون اختيار 15 تلميذا من كل مستوى دراسي بطريقة عشوائية.[1]

4- عينات التجمعات

تعرف عينات التجمعات بأنها عملية: "يمر اختيار مفردات العينة بعدة مراحل ويتم الاختيار عشوائيا في كل مرحلة من هذه المراحل".[2]

كما تعرف عينات التجمعات بأنها: "من أنواع العينات الاحتمالية، يلجأ فيها الباحث إلى تحديد أو اختيار العينة ضمن عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى، يتم تقسيم مجتمع الدراسة الأصلي إلى فئات حسب معيار معين، ومن ثم يتم اختيار شريحة أو أكثر بطريقة عشوائية، ... وفي المرحلة الثانية يتم تقسيم الشرائح التي وقع عليها الاختيار في المرحلة السابقة إلى شرائح أو فئات جزئية، ثم يتم اختيار شريحة أو أكثر منها وبطريقة عشوائية أيضا، وهكذا يستمر الباحث حتى يتم الوصول إلى الشريحة النهائية،

والتي تقوم بالاختيار منها بشكل عشوائي مفردات العينة المطلوبة".[3]

يتميز هذا النوع من العينات بكونه يساعد على تقسيم مجتمع البحث إلى وحدات أو مجموعات بناءً على معيار معين، غالبا ما يكون المعيار الجغرافي. ويلجأ الباحث الاجتماعي إلى استخدام هذا النوع من العينات إذا وجد صعوبة في تطبيق العينة العشوائية البسيطة أو العينة الطبقية أو العينة المنتظمة على مجتمع كبير. وإذا تم تبني المعيار الجغرافي، فإنه يكون عبر إجرائين أساسين هما:

1- التقارب الجغرافي داخل الوحدات.

2- حجم عينات التجمعات الملائم للاستخدام.[1]

---

1 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 116-17.

2 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 106

3 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 312.

ويرى بعض الباحثين أن مبرر اللجوء إلى مثل هذا النوع من العينات هو تكلفة الأنواع السابقة، وصعوبة تطبيقها نظرا للانتشار الهائل لأفراد المجتمع الأصلي، أو عدم توافر قائمة كاملة بأفراد المجتمع الأصلي، وهذه القائمة ضرورية لجعل الطرق السابقة ممكنة التطبيق أصلا. ويكون الاختيار في مثل هذه العينات تدرجيا من الأكثر انتشار إلى أكثر انحصارا. فمثلا، اختيار عدد من الولايات وداخل كل ولاية مختارة، يجري اختيار عدد من المدن أو القرى أو المدارس، وداخل المدرسة يختار عدد من الفصول، ومن داخل كل فصل يختار عدد من التلاميذ، ويكون الاختيار في كل حالة عشوائيا. والبعض يسمي هذا النوع من العينات أيضا العينات العنقودية.[2]

كما يكون من الأنسب في بعض الأحيان تصنيف وحدات المجتمع إلى تجمعات أو فرق أو فئات بناء على توفر صفة اجتماعية اقتصادية أو جغرافية أو طبيعية، وتعد قوائم بوحدات كل تجمع، ثم يتم اختيار وحدات العينة من كل تجمع بناءً على أحد الأساليب التي سبقت الإشارة إليها كالاختيار العشوائي البسيط أو الاختيار المنتظم.

وقد تكون هذه التجمعات أو الفئات موجودة فعلا في المجتمع بحيث يمكن التمييز بينها كالتجمعات السكانية من حيث الحجم (قرية، مدينة، أو الأحياء السكنية في وسط المدينة، أو الشوارع في داخل الحي السكني).[3]

ثانيا: العينات غير الاحتمالية:

تستخدم هذه الفئة من العينات في حالة عدم معرفة حدود المجتمع الأصلي للدراسة، كمجتمع المدمنين على المخدرات، أو مجتمع الإجرام، أو الشاذين. في مثل هذه الحالات، هناك بدائل عن العينة العشوائية نعرضها في الأنواع التالية:

أ- العينة الغرضية أو المقصودة:

يلجأ الباحث إلى اختيار هذا النوع من العينة بناءً على معرفته للمجتمع، وعناصره، وطبيعة الدراسة. ويتم ذلك في المراحل الأولى من تصميم الاستمارة عندما يرغب الباحث في اختيار مجموعة من المبحوثين لاختبار استمارته ومعرفة مدى ارتباط

---

1 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 166.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 120.

3 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 120-21.

أسئلته بالواقع. لكن مع ذلك، وظيفة هذا المسح تتعدى الاختبار القبلي لاستمارة البحث.[1]

معنى العينة العمدية أو القصدية مشتق من لفظها، وهو التعمد والقصد والغائية في انتقاء عينة معينة للدراسة، لا يهم الطالب أو الباحث أن تكون مثل هذه العينة ممثلة أو عشوائية، وإنما الهدف قيام الدراسة على عينة تناسب البحث. فإذا قام الباحث بدراسة حول الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعة المنحدرين من الأسر ذوي الدخل العالي، فإنه يمكنه الاكتفاء بالجامعات التي تنتشر فيها الاتجاهات السياسية، والانتماء إلى الأحزاب السياسية، لكي يحصل على عينته.[2]

وتعرف العينة القصدية أيضا بأنها: "تلك العينة التي يقرر الباحث مقدما مفرداتها. فقد تتوفر لدى الباحث معلومات حول مجتمع معين وتتضمن هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة أو أفراد معينين من المجتمع تمثل أو يمثلون المجتمع بالنسبة لصفة معينة تمثيلا جيدا".[3]

وهناك من يعرّفها بأنها: "العينة التي يختارها الباحث عن قصد بسبب وجود دلائل على أنها تمثل المجتمع الأصلي، كأن يختار الباحث إحدى المحافظات التي تعد ممثلة لجميع المحافظات وذلك في ضوء بحوث سابقة. فقد يختار الباحث مثلا محافظة الدقهلية إجراء بحث فيها حول اتجاهات الناس نحو برامج تنظيم الأسرة القائمة".[4]

وهناك من يرى أن الباحث يختار: "هذا النوع من العينات لتحقيق غرض بحيث يقدر حاجته من المعلومات، ويقوم باختيار عينة الدراسات اختيارا حرا، على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة من خلال توافر البيانات اللازمة للباحث في أفراد هذه العينة، أي أن هذا النوع من العينات لا يكون ممثلا لأحد بل توفر للباحث البيانات اللازمة لدراسته".[5]

من خلال التعريفات السابقة، يتبيّن لنا أن هدف البحث يأتي في المقام الأول، وبالتالي يبحث الطالب عن العينة التي تناسب موضوع بحثه بغض النظر عن عشوائيتها، بسبب قلة المجتمع الأصلي، أو أن الهدف هو الاختبار القبلي لأدوات البحث، أو

---

1 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 169-73.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 121-122.

3 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 110-112.

4 معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص. 108.

5 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 314-15.

صعوبة الوصول إلى العدد الكافي من العينة. كأن يريد الباحث إجراء دراسة حول انتشار المخدرات في الوسط المدرسي. فمجتمع الدراسة لمثل هذه الموضوعات عادة يكون من الصعب الوصول إليه، بسبب خوف التلاميذ من الاعتراف أنهم يتعاطون المخدرات. فيكون هدف الباحث مجرد الحصول على عينة لإجراء الدراسة.

ب- العينة الحصية:

النوع الثاني من العينات غير الاحتمالية، هو العينات الحصية، التي تختلف عن العينة الطبقية العشوائية في اختيار أفراد العينة، بحيث أنه في العينات الحصية يكون غير عشوائي، وفي الأخرى يكون عشوائيا. ويتم في العينة الحصية تحديد خصائص كل فئة من الفئات ذات العلاقة بالدراسة كالذكور والإناث، أو الريف والحضر مثلا، وبعد تحديد العينات يقوم الباحث بتحديد عدد المبحوثين لكل فئة من هذه الفئات، ومن ثم يختار هذا العدد بالطريقة الحصية.[1]

ويكون هدف الباحث الأساسي في مثل هذه العينات الحصول على عينة تمثل الفئات المختلفة الموجودة في المجتمع الأصلي، وبنسبة معينة التي توجد بها، والتي هي موضع اهتمام وتركيز في بحثه، فإذا كان الباحث يهدف إلى تمثيل النسبة بين سكان المدن والريف أو المتعلمين والأميين في محافظة أو منطقة أو إقليم معين، فإن عليه أن يراعي نسب تواجد كل فئة في العينة على نحو يماثل نسب تواجدهم في مجتمع البحث الأصلي الذي يجري عليه دراسته.[2]

فعلى سبيل المثال إذا كان معلوما أن عدد السكان من عرق معين يساوي عدد السكان من عرق آخر، فإن الباحث يختار أعدادا متساوية من كل منهما في العينة التي يقوم بإجراء الدراسة عليها، وإذا كان من المعروف أن 15 % من سكان دولة ما، يعتنقون دينا معينا، فإن 15 % من العينة يجب أن يكونوا من أتباع ذلك الدين. ويستخدم هذا النوع من العينات في بعض الأحيان عند تطبيق أداة المقابلة في البحث، بحيث يطلب من القائمين بالمقابلة تغطية حصص معينة بناء على متغيرات الجنس (ذكر وأنثى) والسن والطبقة الاجتماعية. فمثلا قد يطلب من القائم بالمقابلة مقابلة 13 مبحوثا، منهم 6 أفراد من الريف و7 أفراد من الحضر، و7 أفراد من الرجال و6 أفراد من النساء، ثلاثة من الذكور المتزوجين و4 غير المتزوجين.

---

1 عبد الله عامر الهمالي، مرجع سبق ذكره، ص. 169-73.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سبق ذكره، ص. 121-122.

لكن من العيوب التي يشكو منها هذا النوع من العينات، أنه قد يترتب على استخدامه عدم تمثيل العينة للمجتمع البحثي تمثيلا صحيحا، وعندئذ يستحيل تقدير أخطاء اختيار العينة.[1]

3- مزايا العينة

تتميز طريقة اختيار العينة في البحث العلمي بعدة خصائص تنعكس على البحث ذاته. ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

أ- إن اختيار عينة من المجتمع الأصلي هي طريقة مناسبة وسهلة تختزل أمام الباحث المسافات، وتوفر عليه الوقت والجهد أثناء قيامه ببحث معين. إذ ليس بمقدور أي باحث حتى ولو كان في شكل فريق عمل أو مؤسسة، أن يبحث جميع أفراد مجتمع الدراسة. والعينة هي السبيل السليم أمامه.

ب- إذا تقيد الباحث بمعايير اختيار العينة، أنى كان شكلها أو نوعها أو فئتها، فإنه سوف تحقق له أغراض البحث، التي يسعى وراءها.

جـ- تضعف إمكانية ضبط الرقابة والدقة، مع زيادة حجم البيانات والجهد المطلوب لجمعها واستخدام العينة يقلص من إمكانية فقدان الدقة، وكذلك يقلص من إمكانية التعب والملل خاصة عند استخدام التحليل الإحصائي.

د- عند مراعاة شرط التجانس داخل مجتمع الدراسة، فإن النتائج المترتبة عن العينة المبحوثة تملك بدرجة عالية المصداقية العلمية وإمكانية التعميم.[2]

4- عيوب العينة

بقدر ما لطريقة العينة في البحوث الاجتماعية من مزايا منهجية ونظرية، بقدر ما تنطوي على عيوب ونقائص، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- من عيوب العينة عدم إمكانيتها حصر كامل عناصر مجتمع الدراسة الأصلي إذا كان متباينا، وعدم اشتمالها على جميع خواص مجتمع الدراسة، مهما بلغت مستوى من الانسجام والتماثل.

---

1 محمد محمود ربيع وآخرون مرجع سبق ذكره، 1: 65-66.

2 رجاء وحيد دويدري، مرجع سبق ذكره، ص. 315.

2- يتطلب اختيار العينة في المجتمع الأصلي المتباين، زيادة في حجم العينة لتشمل أفراد جميع الفئات، وبالتالي زيادة في أعباء البحث والتحليل والترتيب والتصنيف والتفريغ في جداول، وكلها عمليات تورث الملل والتعب، مما تزيد من احتمال عدم الدقة في التحليل والتفسير.

3- بعض التصميمات التجريبية تتطلب وجود مجموعات تجريبية، ويعني هذا أن نختار حجما كبيرا للعينة بحيث تمثل أفراد المجتمع الأصلي. وهي مهمة صعبة في البحوث التجريبية، خاصة فيما يتعلق بالضبط والتحكم في المتغيرات.

4-تتطلب النتائج الدقيقة عينة كبيرة الحجم، بهدف تعميم النتائج على المجتمع الأصلي الكبير، وهذا ليس متاحا في جميع أنواع العينات، كالعينة القصدية.

5- قد لا يكون أسلوب البحث المستخدم مناسبا للاختبار.

6- قد لا تتوافر الدقة اللازمة في الاختيار، وفي هذه الحالة لا تمثل العينة المجتمع الأصلي كما يجب.[1]

7- يمكن أن ترتكب أخطاء مقصودة أو غير مقصودة عند اختيار عينة الدراسة. وقد صنّف الأستاذ مصطفى عمر التير هذه الأخطاء إلى فئتين هما:

أ- أخطاء عشوائية وهي تلك الأخطاء التي ترتكب أثناء عمليات تفريغ البيانات أو تبويبها أو إدخالها إلى الحاسوب الآلي. وعادة تتوزع هذه الأخطاء عشوائيا ولا تسير في اتجاه واحد وبذلك تلغي مفعول بعضها البعض.

ب- أخطاء غير عشوائية وهي تلك الأخطاء التي يقع فيها الباحث أو مساعده أثناء إحدى عمليات جمع أو تفريغ أو معالجة البيانات ولا تتوزع بشكل عشوائي فلا يلغي بعضها أثر البعض الآخر وإنما تتراكم آثارها لتسبب خطأ في المقاييس الإحصائية التي تعبر عن خصائص العينة. ويمكن تلخيص أهم مصادر هذا اللون من الأخطاء فيما يلي:

1- غموض فقرة في سؤال أو غموض السؤال كله: إذا جاءت فقرة من سؤال أو جاءت صياغة السؤال كلها غامضة فإن استجابات أفراد العينة لمثل هذا الوضع لن تكون واحدة. كما لن يكون بإمكان الباحث قياس أثر هذا الغموض في الاستجابات الفعلية أو الحقيقية ...

---

1 نفس المرجع السابق، ص. 315-16.

2- رفض الاستجابة أو عدم التعاون.

3- تغيب بعض أعضاء العينة.

4- تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة.[1]

8- تتطلب عملية اختيار العينة إمكانيات ضخمة، ومهارة عالية في التعامل مع أفراد العينة، كعينة المدمنين مثلا.

9- تتطلب الدراسات القائمة على بحث عينة من مجتمع الدراسة، التحكم في تخصص علمي آخر، وهو الإحصاء. إذ بدون التحليل الإحصائي وتفسير وتحليل البيانات الإحصائية، فإن الدراسة تفقد قيمتها العلمية.

1 مصطفى عمر التير، مرجع سبق ذكره، ص. 102-104.

قائمة المصطلحات الأساسية

التي وردت في مختلف فصول الكتاب

عربي - إنجليزي

Alienation	الاغتراب
Anomie	اللامعيارية
Attitudes	الاتجاهات
Behavior	السلوك
Behaviourism	السلوكية
Capitalism	الرأسمالية
Case study	دراسة الحالة
Causal hypothesis	الفرض السببي
Communication	الاتصال
Community	الجماعة
Comparative method	المنهج المقارن
Concept	المفهوم
Content analysis	تحليل المحتوى
Correlative hypothesis	الفرض الارتباطي
Crisis	الأزمة .
Culture	الثقافة
Descriptive method	المنهج الوصفي
Directional hypothesis	الفرض الإتجاهي
Economic regime	النظام الاقتصادي
Empirical sociology	علم الاجتماع الإمبيريقية
Empiricism	الامبيرسقية
Experimental method	المنهج التجريبي
Feedback	التغدية الرجعية
Functionalism	الوظيفية
Group	الجماعة
Historical method	المنهج التاريخي
Human relations	العلاقات الإنسانية
Hypothesis	الفرضية
Idealism	المثالية

Ideology	الإيدويولوجيا
International relations	العلاقات الدولية
Interview	المقابلة
Liberalism	الليبرالية
Measurement	القياس
Method	المنهج
Methodology	المنهجية
Model	النموذج
Modernization	التحديث
Null hypothesis	الفرض العدمي (الصفرى)
Observation	الملاحظة
Questionary	الاستبيان
Persuasion	الإقناع
Political communication	الاتصال السياسي
Political economy	الاقتصاد السياسي
Political regime	النظام السياسي
Political science	علم السياسة
Positivism	الوضعية
Prediction	التنبؤ
Pure model	النموذج الخالص
Role	الدور
Realism	الواقعية
Scientific research	البحث العلمي
Socialization	التنشئة الاجتماعية
Social learning	التعلم الاجتماعي
Social structure	البناء الاجتماعي
Social survey	المسح الاجتماعي
Social systematic	التنظيم الاجتماعي
State	الدولة

Strategy	الإستراتيجية
Structure	بنية
Structuralism	البنيوية
Survey research	المسح البحثي
System	النظام (السنق)
Theory	النظرية
Type	النمط
values	القيم

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1. أحمد رشتي، جيهان. الأسس العلمية لنظريات الإعلام. د. م.: دار الفكر العربي، 1975.

2. أرشد، طعيمة. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. القاهرة: دار الفكر، 1987.

3. أركان، أونجل. دليل إعداد البحث التطبيقي. ترجمة محمد نجيب. السعودية: معهد الإدارة العامة، 1961.

4. الأزهري، منى أحمد، و باهي، مصطفى حسين. أصول البحث العلمي في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعيةوالرياضية. ب. م.؛ مركز الكتاب للنشر، 2000.

5. الأعرجي، عاصم محمد. الوجيز في مناهج البحث العلمي، ط. 1. عمان: دار الفكر، 1995.

6. أنجرس، موريس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ترجمة من طرف صحراوي بوزيد. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.

7. بدر، أحمد. أصول البحث العلمي ومناهجه. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1986.

8. بدوي، عبد الرحمان. مناهج البحث العلمي. القاهرة: دار النهضة، 1968.

9. البهي السيد، فؤاد وعبد الرحمان، سعد. علم النفس الاجتماعي رؤية معاصرة. القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

10. بوحوش، عمار، والذنيبات، محمد محمود. مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

11. بوسنة محمود علم النفس القياسي: المبادئ الأساسية سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

12. التير، مصطفى عمر. مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.

13. تيماشيف، نيكولا. نظرية علم الاجتماع. ترجم من طرف محمود عودة وآخرين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.

14. جبارة عطية جبارة، علم الاجتماع الإعلام. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطبتعة والنشر، 2001.

15. جوليان، فروند. سوسيولوجيا ماكس فيبر. ترجم من طرف جورج أبي صالح، ط. 1. بيروت: مركز الإنماء القومي، دون ذكر تاريخ النشر.

16. الجوهري، محمد، والخريجي عبد الله. طرق البحث الاجتماعي. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1997.

17. حسين، سمير محمد. تحليل المضمون. القاهرة: عالم الكتب، 1989.

18. حقي توفيق، سعد. مبادئ العلاقات الدولية_الطبعة الأولى. عمان: دار وائل للنشر، 2000.

19. الخشب، محمد عثمان. فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية. الجزائر: دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، 1989.

20. خليل عمر، معنى. نظريات معاصرة في علم الاجتماع. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1997.

21. خليل عمر، معنى؛ سليم الغزوي، فهمي؛ علي خزاعلة، عبد العزيز؛ عودة البنوي، نايف؛ وكامل الظاهر، جنان. المدخل لعلم الاجتماع عمان: دار الشروق، 1992.

22. دال، روبرت أ. التحليل السياسي الحديث. ترجمة علا أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

23. رشاد القصيبي، عبد الغفار. مناهج البحث في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

24. روبرت، جوفر، إدواردز، وأليستار. المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.

25. روي، مكريدس. مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. ترجمة حسن

صعب، مراجعة يوسف ايبش. نيويورك: مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، 1961.

26. الزبادي، أحمد. مناهج البحث العلمي. عمان: مطبعة الوادي الأخضر، 1984.

27. زبان، عمر محمد. البحث العلمي: مناهجه وتقنياته. الرياض: دار الشروق، 1979.

28. زكي، جمال، والسيد، يسين. أسس البحث الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، 1962.

29. زيدان، عبد الباقي. قواعد البحث الاجتماعي. د. م.؛ مطبعة السعادة، 1974.

30. السيد أبو النيل، محمود. علم النفس الاجتماعي: دراسات عربية وعالمية. 2 أج. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1985.

31. السيد، إحسان محمد. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1986.

32. علي شتا، السيد. نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993.

33. الشريف، عبد الله محمد. مناهج البحث العلمي. القاهرة: عصمى للنشر والتوزيع، 1996.

34. شفيق، محمد. البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتبة الجامعي الحديث، 1985.

35. شهيب، محمد علي. السلوك الإنساني في التنظيم. الطبعة الثانية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1976.

36. طه الدوري، عدنان. العلاقات لسياسية الدولية. الطبعة الرابعة. طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1998.

37. عبد الحميد، علي محمد. تحليل المحتوى في بحوث الإعلام. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.

38. عبد الرحمان. عبد الله محمد. علم الاجتماع: النشأة والتطور. بيروت: دار المعرفة الجامعية، 1999.

39. عبد الرزاق جلبي، علي. الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع. د. م.: دار المعرفة الجامعية، 1999.

40. عبد الرزاق جلبي، علي؛ السيد، عبد العاطي السيد؛ ومحمد أحمد بيومي. نظرية علم الاجتماع: الرواد. د. م.؛ دار المعرفة الجامعية، 2002.

41. العبد عبيد، عاطف عدلي. مدخل إلى الاتصال والرأي لعام: الأسس النظرية والإسهامات العربية. القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

42. عبد الله، معتز سيد؛ و محمد خليفة، عبد اللطيف. علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، د. ت.

43. عبد المعطي، عبد الصمد. البحث الاجتماعي. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1997.

44. عبد الهادي، محمد فتحي. البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط.1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.

45. عدس، عبد الرحمان. أساسيات البحث التربوي. عمان: دار الفرقان، 1992.

46. عريفج، سامي؛ مصلح، خالدي حسين؛ ومعنى نجيب حواثين. في مناهج البحث العلمي وأساليبه. ط. 2. عمان: دار مجدلاوي، 1992.

47. العسل، إبراهيم. الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.

48. عليان، ربحي مصطفى، وغنيم، عثمان محمد. مناهج وأساليب البحث العلمي. الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

49. علي سعد، إسماعيل. الاتصال والرأي العام. الإسكندرية: المطبعة العصرية، 1979.

50. علي محمد، عبد الوهاب. إدارة الأفراد. القاهرة: مكتبة عين شمس، 1975.

51. عمر، محمد زياد. البحث العلمي: مناهجه وتقنياته. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب؛ د. ت.

52. عمر، محمد زيدان. البحث العلمي ومناهجه وتقنياته. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

53. عودة، محمود. أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

54. غازي، حسين عناية. إعداد البحث العلمي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب.ت.

55. فان دالين، ديوبولد ب. مناهج البحث في التربية وعلم النفس. ترجمة من طرف محمد نبيل نوفل، سليمان الخضري الشيخ، وطلعت منصور غبريال، مراجعة سيد أحمد عثمان. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 2003.

56. فتحي ثابت عبد لحافظ، عادل. النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج والنظريات التي قدمت لهم وتحليل عالم السياسة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997.

57. قباري محمد، إسماعيل. مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1982.

58. القصيبي، عبد الغفار رشاد. مناهج لبحث في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

59. قطامي، نايفة والرفاعي، عالية. نمو الطفل ورعايته. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1989.

60. لونات، ميشال. الإعلام الاجتماعي. ترجم من طرف صالح بن حليمة، مراجع من طرف مصطفى المصمودي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1993.

61. مبارك محمد الصاوي، محمد. البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1992.

62. محمد الصاوي، محمد مبارك. البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994.

63. محمد، عبد الحميد. تحليل في بحوث الإعلام. ط. 2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

64. محمد، علي محمد. مقدمة في البحث الاجتماعي . بيروت: دار النهضة العربية، 1983.

65. محمد العيسوي، عبد الرحمان؛ و محمد العيسوي، عبد الفتاح. مناهج البحث العلمي: في الفكر الإسلامي والفكر الحديث بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997.

66. محمود ربيع، محمد. مناهج البحث في العلوم السياسية. الكويت: مكتبة الفلاح، 1987.

67. محمود ربيع، محمد وآخرون. موسوعة العلوم السياسية. 2أج. الكويت: جامعة الكويت، 1993، 1994.

68. محمود عوض، عباس. في علم النفس الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربة، 1980.

69. محمود ياسين، عطوف. مدخل في علم النفس الاجتماعي. بيروت: دار النهار للنشر، 1981.

70. مصباح، عامر. معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2005.

71. الإقناع الاجتماعي: خلفيته النظرية وآلياته العملية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

72. علم الاجتماع الرواد والنظريات. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

73. خصائص القيادة عند الرسول صلى الله عليه وسلم: دراسة من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

74. منهجية إعداد البحوث العلمية: مدرسة شيكاغو. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006.

75. مليكة لويس، كامل. سيكولوجية الجماعة و القيادة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1970.

76. الهادي، محمد محمد. أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995.

77. الهمالي، عبد الله عامر. أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988.

78. وحيد دويدري، رجاء. البحث العلمي: أساسياته النظرية ومساراته العملية. دمشق: دار الفكر، 2000.

79. الوفائي، محمد. مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 1989.

80. يوسف حتى، ناصيف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

قائمة المقالات

1. أنور رياض، عبد الرحيم وعبد القادر المغيصيب، عبد العزيز. "بناء مقياس المعاملة الوالدية لطلبة المدارس الثانوية والجامعات كما يدركها الأبناء في المجتمع القطري". حولية جامعة قطر 8 (1991).

2. الطحان خالد، محمد. "مقياس الاتجاهات الوالدية في التنشئة كما يدركها الأبناء". المجلة العربية للبحوث التربوية 1 (1980).

3. والت، ستيفن. "العلاقات الدولية: عالم واحد..نظريان عدة". الثقافة العالمية 89 (1998/07).

4. Haas, Ernst B. « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of retheorizing." International Organization 24 (Autumn 1970.

المراجع باللغة الأجنبية

1. American Psychology Association, Publication_Manual_of_the_American Psychology Association. 4th ed. Washington: American Psychology Association, 1994.

2. Brooks, Stephen G. Dueling Realism (Realism International Relations), International Organization. Vol: 51, No: 03, Summer 1997.http: || www. Mtholyoke. Edu| acad |intrel |books. Htm.

3. Donnelly, Jack. Realism And International Relations. U. K: The Press Syndicate Of The University Of Cambridge, 2000, Http://www. Cup . Cam.ac,UK.

4. Hollander, Edwin P. Principles and Methods of Social psychology. 4th ed. Oxford: Oxford university Press, 1981.

5. Longenecker, Justin G. Principles Of Management And Organizational Behavior. 3rd. U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973.

6. Rajagopalan, Rajesh. Neorealist Theory And The India – Pakistan Conflict. Research Fellow,I D S A. http: || www. Idsa. Org| an- dec – 8.1 html.

7. Randall, Vicky and Theobald, Robin. Political Change and Inderdevelopment. Great Britain: Anchor Brendon LTD, 1985.

8. Taliaferro, Jeffrey w. Security Under Anarchy Defensive Realism Reconsidered . Washington: Tiffls University: Department Of Political Science, International Studies Association, February 16 – 20, 1999, http: || www. Ciaonet. Org.

9. Turabian, Kate L. A Manual for Writers of Term Papers, Theses, and Dissertations, ed. 4. Chicago and London: The University of Chicago Press, 1973.

10. Viotti, Paul R., & Kauppi, Mark V. International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. 2. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.

الفهرس



قائمة الكتب التي صدرت في إطار سلسلة الكتب الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

1- الأسس العقلية للسياسة

د. بليمان عبد القادر

2- علم النفس القياسي : المبادئ الأساسية

د. بوسنة محمود

3- دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (1288- 1916)

د. الغالي غربي

4- القوى السياسية والتنمية : دراسة في علم الاجتماع السياسي

د. زمام نور الذين

5- معالم الحضارة العربية الإسلامية : مدخل - نظم - علوم - زراعة وصناعة- اجتماعيات- عمارة والفنون - تأثيرات

د. سامعي إسماعيل

6- الميسر في العروض والقافية

د. لوحيشي ناصر

7- منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام

د. عامر مصباح

8- دراسات في التاريخ الوسيط للجزائر والغرب الإسلامي

د. علاوة عمارة

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية - بن عكنون
الجزائر